جامعـــة الشهيد حمه لخضر- بالوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على إقتصاد الجزائر وتونس 1929-1939م

مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين:

- لبنى معمري
- هند فايزي

الأستاذ المشرف:

- د/عبد القادر كركار

لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	مؤسسة الانتساب
د/ عثمان زقب	رئيـــس الجلسة	جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي
د/ عبد القادر كركار	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي
أ / محمد حركات	عضوا مناقشـــا	جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي

السنة الجامعية: 1438-1439هـ/2017-2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من ساندونا في مسارنا العلمي الوالدين

الكريمين حفظهما الله ورعاهما

وإلى جميع عائلاتنا الكريمة فردا . . . فردا . . .

إلى صديقاتنا ورفيقات أيام الدراسة

إلى كل من ساهم في تعليمنا من قريب أو بعيد

إلى كل الذين سقطوا شهداء على

ساحة الثورة من أجل تحرير الجزائر

لهم جميعا نهدي هذا العمل المتواضع

لبنى . هند

شكر وعرفان

« ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين » . سورة النمل الآية:19 .

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور عبد القادر كركار على مجهوداته المبذولة التي قدمها لنا لإتمام هذا العمل المتواضع فله منا كل الإحترام والتقدير.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ عمر لمقدم الذي قدم لنا يد المساعدة وكما نتوجه بالشكر للدكتور عثمان زقب.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ونخص بالذكر الصديقة والأخت نجلاء العابد التي ساهمت في كتابة هذا العمل.

إلى لجنة المناقشة الذين سننال شرف مناقشتهم وتقييمهم لهذا العمل لكم منا جزيل الإمتنان والشكر.

لبنى . هند

الرمز	المعنى
ص	الصفحة
ط	الطبعة
د ط	دون طبعة
ج	الجزء
مج	المجلد
د ت	دون تاريخ
م	ميلادي
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة
تح	تحقيق
تق	تقديم
تر	ترجمة
تع	تعريب
د س	دون سنة
د(د.ن)	دون دار نشر
P	page

كانت بلدان المغرب العربي محط أطماع الدول الأوروبية الاستعمارية لعدة قرون. وذلك نظرا لموقعها الاستراتيجي. كما أنها تتمتع باختلافات مناخية وتضاريسية ساعدتها على إيجاد ثروات طبيعية وباطنية جد هامة، مما جعلها عرضة للصراع وتنافس الدول الاستعمارية عليها بما فيها فرنسا، التي تمكنت بعد منافسة شديدة مع الدول الاستعمارية من إحكام قبضتها على الجزائر وتونس والمغرب. وسعت منذ المراحل الأولى من الاحتلال إلى نهب ثروات مستعمراتها. وفي إطار تحالف الاستعمار مع الرأسمالية بذلت فرنسا قصارى جهدها لجعل كل من الجزائر وتونس سوق لتصريف المنتوجات الفرنسية.

وبالتالي ربط الاقتصاد الجزائري والتونسي بالاقتصاد الفرنسي، لكن فرنسا شهدت أزمة كساد سنة 1929م. والمعبر عنها بالأزمة الاقتصادية العالمية التي مست الاقتصاد الفرنسي. والذي انعكس بدوره على مستعمراتها أيضا، فقد تعرض الاقتصاد الكولونيالي لهزات عنيفة ارتسمت آثارها على الوضع الاقتصادي في الجزائر وتونس المستعمرة.

وعلى هذا الأساس ولأهمية الجانب الاقتصادي. تمحور موضوع دراستنا حول **تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على إقتصاد الجزائر وتونس** خلال الفترة **1929-1939م**.

إشكالية الدراسة:

معالجتنا للموضوع هي محاولة الإلمام بجميع جوانبه وذلك سعيا للإجابة على الاشكالية الرئيسية والتي تتمثل في:

ما مدى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية 1929على الاقتصاد في الجزائر وتونس ؟

وتتفرع من الاشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية أبرزها:

- فيما تتمثل الأزمة الاقتصادية العالمية 1929؟ وماهي أسباب ظهور تلك الأزمة؟ وما هي مظاهرها؟ وماذا نتج عنها؟
- كيف كان الواقع الاقتصادي في الجزائر وتونس قبل الأزمة الاقتصادية؟
- كيف ساهمت السياسة الفرنسية في تغيير الميدان الزراعي والصناعي والتجاري في الجزائر وتونس؟

- ما هي أهم التغيرات الطارئة على الوضع الاقتصادي في الجزائر وتونس خلال الأزمة الاقتصادية العالمية؟

حدود الدراسة:

ينحصر موضوع دراستنا بين 1929-1939م، الذي يعطى أهمية كبيرة في تاريخ الجزائر وتونس. حيث يشير التاريخ الأول إلى أحداث معلمية بارزة انعكست آثارها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتونس، تتمثل في ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م. أما التاريخ الثاني يدل على بداية الحرب العالمية الثانية 1939م.

أهمية الموضوع:

وقد تبين أهمية موضوع الدراسة " تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد الجزائر وتونس 1929-1939م " في توضيح التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها كل من الجزائر وتونس فترة ما بين الحربين العالميتين، في ظل وقوع الأزمة الاقتصادية وما خلفته هذه الأخيرة من آثار وخيمة على الشعب الجزائري والتونسي. حيث تجسدت آثارها في ظاهرة انتشار البطالة والمجاعة والتسول، كما عرف القطاع الزراعي والصناعي والتجاري تراجع بسبب الأزمة الاقتصادية.

دواعي اختيار الموضوع:

عند إختيار الدارس لموضوع البحث فانه تعتريه مجموعة من الدوافع والرغبات تترجم أسباب اختياره، والحال نفسها لنا من خلال مجموعة من الدوافع الموضوعية والذاتية وهي تتلخص كالتالي:

- رغبتنا في الابتعاد عما هو مألوف حيث أن أغلب الطلبة الباحثين يتوجهون إلى التركيز على دراسة الجانب العسكري والسياسي، فأردنا أن نتوجه إلى ميدان آخر والذي يؤثر في الجانب السياسي ويتأثر به ألا وهو الجانب الاقتصادي.
- الرغبة في إنجاز دراسة حول جانب من جوانب تأثير الأزمة الاقتصادية على مستعمرات الدول الأوروبية.

- الفضول الذي اعترانا حول وضع اقتصاد الجزائر وتونس أبان الأزمة الاقتصادية. العالمية 1929م.
- أما الموضوعية فهي: قلة الدراسات الأكاديمية حول الجانب الاقتصادي رغم كونه أحد أبرز وسائل الدول الاستعمارية في السيطرة على مستعمراتها.
- توضيح الجوانب التي استهدفتها فرنسا في سياستها الاقتصادية في الجزائر وتونس.
- الوقوف على دور الاستعمار في هدم البنية الاقتصادية للشعب الجزائري والتونسي.
- إثراء المكتبة التاريخية وتنويع مجالات التخصص وعدم الاقتصار على الجانب السياسي والعسكري.

المنهج المتبع:

وفق لنمط الدراسة والتركيز على مجال واحد فإنه مطلوب منا إستخدام معطيات اقتصادية لتوضيح تأثير الأزمة الاقتصادية على اقتصاد الجزائر وتونس وذلك باعتماد على:

المنهج التاريخي والوصفي:

واعتمدناه في وصف الأحداث المختلفة من حيث الزمان والمكان واستعراض الوقائع حسب تسلسلها الزمني في غالب الأحيان.

المنهج التحليلي والإحصائي:

اعتمدنا عليه في تحليل الأحداث التاريخية واستنتاج انعكاسات الأزمة العالمية على الجانب الاقتصادي. أما المنهج الاحصائي فاعتمدنا عليه بشكل أساسي وكبير في مختلف مراحل البحث من خلال دراسة معطيات إحصائية متنوعة وعديدة، أرقام، جداول، نسب مئوية ...، وذلك لتسهيل فهم الدراسة، وتعميقا وتدعيما للمناهج السابقة.

خطة البحث

تتألف هذه المذكرة المعنونة بـ **تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد الجزائر وتونس 1929-1939م** من مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق وفهرس، حيث تناولت الخطوات المنهجية المطلوبة في المقدمة من تعريف بالموضوع ودوافع كتابته واستعراض للإشكالية والمناهج التي اعتمدنا عليها وأهم الصعوبات التي اعترضتنا، وبالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع التي وظفناها في دراستنا، ثم قمنا بعرض شامل للفصول ولتوضيح ذلك سنحاول عرض الفصول باختصار كما يلي،:

- **المدخل:** حمل عنوان **المجال المفاهيمي للأزمة الاقتصادية العالمية 1929م وتطورات أزمة الكساد الكبير**، والذي تناولنا فيه ، مفهوم الأزمة الاقتصادية ، أسبابها، مظاهرها، خصائصها، آثارها على الدول الصناعية ونتائجها، والإجراءات والطرق لمعالجة الأزمة.
- **الفصل الأول:** والذي جاء حاملا للعنوان **اقتصاد الجزائر وتونس قبل الأزمة الاقتصادية،** والذي خصصنا له عنصرين حيث تناول العنصر الأول الوضعية الاقتصادية في الجزائر لجميع القطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة. وتعرضنا في العنصر الثاني إلى الوضعية الاقتصادية في تونس، حيث تناولنا فيه القطاع الزراعي، الصناعي، التجاري.
- **أما الفصل الثاني:** فقد حمل عنوان **تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد الجزائر1929-1939م**، ويندرج تحته ثلاث عناصر تناولنا في العنصر الأول إخضاع الزراعة الجزائرية للرأسمال الاستعماري، وتطرقنا في العنصر الثاني الميدان الصناعي، وفي العنصر الثالث الميدان التجاري.
- **أما الفصل الثالث:** فقد حمل عنوان **تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد تونس 1929-1939م**، وقسمناه إلى ثلاث عناصر حيث تناول العنصر الأول الميدان الزراعي والعنصر الثاني الميدان الصناعي أما العنصر الثالث تناول الميدان التجاري.

وأخيرا جاءت خاتمة البحث لتعطي جملة من الاستنتاجات لما درسناه في هذا الموضوع، كما أرفقنا هذه الدراسة ببعض الملاحق توضح ما تناولناه في صلب الموضوع.

المصادر والمراجع المعتمد عليها:

لدراسة أي موضوع من الضروري الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع المتخصصة لإثراء الموضوع، والإحاطة بكل جوانبه فخلال دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا على عدة مصادر ومراجع أفادتنا في بناء الموضوع:

أما عن المصادر: فقد اعتمدنا على كتاب أحمد توفيق المدني" **جغرافية القطر الجزائري**" والذي حاول إعطاء صورة جغرافية اقتصادية عامة عن الجزائر خلال المرحلة الاستعمارية وكتاب **تونس الشهيدة** لمؤلفه عبد العزيز الثعالبي الذي أفادنا كثيرا في تقديم معلومات حول الأوضاع الاقتصادية في تونس قبل1929م.

وإلى جانب هذه المصادر هناك مراجع قيمة أيضا نذكر منها:

- كتاب " **تجارة الجزائر الخارجية ما بين الحربين**" لمؤلفه عبد الرحمان رزاقي والذي اعتمدنا عليه خاصة في مجال تأثير الأزمة الاقتصادية على الجزائر في الفصل الثاني، وذلك لما يحتويه على جداول إحصائية تتعلق بالإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري و خاصة الصادرات.
- كتاب " **تكون التخلف في الجزائر**" لمؤلفه عبد اللطيف بن أشنهو الذي تعرفنا من خلاله على النمو الاقتصادي الرأسمالي الفرنسي بالجزائر، وذلك لما يحتويه على جداول إحصائية فيما يتعلق بالعقارات والصناعة الإستخراجية.
- كتاب" **تاريخ الجزائر المعاصرة**" لمؤلفه شارل روبير أجرون والذي لا يمكن للباحث في التاريخ الجزائر الاستغناء عنه، فقد استفدنا منه في معرفة السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وخاصة فيما يتعلق بزراعة الكروم والحبوب وأثار الأزمة على الفلاحين.
- كتاب **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين** و كتاب **جذور الحركة التونسية 1904-1934م**، لمؤلفهما علي المحجوبي الذي استفدنا منه من خلال تقديم معلومات حول تأثير الأزمة الاقتصادية على تونس في الفصل الثالث.
- إضافة أيضا لمجموعة من الأطروحات نذكر منها أطروحة **خديجة بختاوي** " التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870- **1939** " وأطروحة **قنانش محمد** " الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات 1929-1939م".

الصعوبات:

لم تكن دراسة موضوع تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد في الجزائر وتونس 1929–1939م بالأمر الهين، فقد واجهتنا جملة من الصعوبات خلال إنجاز بحثنا هذا. خاصة قلة المراجع المتخصصة في المواضيع الاقتصادية خاصة باللغة العربية. ومشقة البحث عن المادة العلمية وضيق الوقت المخصص لإنجاز العمل.

وفي الأخير فائق الشكر للدكتور عبد القادر كركار الذي كان راعيا لهذا البحث وموجها له ومصوبا لأخطائه، فله منا كل آيات التقدير والاحترام. ونتمنى أن نكون قد وفقنا إلى حد ما في إماطة اللثام عن بعض جوانب وخبايا الموضوع، ويبقى عملنا المتواضع ككل الأعمال التاريخية في حاجة إلى كل نقد وتوجيه على أمل أن تكون هناك دراسات مكملة لهذا الموضوع مستقبلا.

أولا: المجال المفاهيمي للأزمة الاقتصادية 1929م :

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار في العلاقات النقدية و المالية الدولية. بفضل الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت على الأنظمة النقدية التي كانت سائدة قبل الحرب، لكن هذا الاستقرار خاصة خلال الفترة 1924-1928م ما لبث أن اختفى مع انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933م) التي شملت مجالات الإنتاج و التجارة والعلاقات النقدية و المالية[1].

1-1- مفهوم الأزمة الاقتصادية العالمية:

أولا: لغة

(أزم وأزما وأزوما) اشتد الأزمة[2]. وهي الشدة والقحط، الجمع أزمات وأواز، يقال أزمة مالية عالمية كونها متعلقة بالمال من الدرجة الأولى و الثاني عالمية كونها تشمل بعض دول العالم،[3] إن الأزمة في الإطار اللغوي تحمل دلالة معنوية تدل على الإصابة بالشدة والضيق[4].

ثانيا: إصطلاحا

لا يوجد تعريف واحد ومفهوم محدد متفق عليه للأزمة المالية، لكن هناك مجموعة من المفاهيم وهي :

- تعرف الأزمة المالية Crise Financière من المنظور الاقتصادي بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في إحدى الأنشطة الإقتصادية أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والاستهلاك)[5].

---

[1] مروان عطوان، **الأسواق المالية والنقدية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، ج2، الجزائر، 2005، ص100.

[2] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، ط4، جمهورية مصر العربية، 2004، ص34.

[3] هيثم يوسف عويضة، **الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها الإقليمية، (حالة دراسية دبي ولبنان)**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص30.

[4] مجمع اللغة العربية، المرجع السابق، ص34.

[5] فلاح شفيع، **النشاط الربوي والأزمات المالية، مجلة المعلومات**، العدد الأول، لندن، 2008، ص15.

- الأزمة المالية يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات[1] وكذلك إعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف.
- ويعرفها الاقتصادي (يوجين فأرجا) بأنها ظاهرة اقتصادية تعرف نتائجها من خلال إنهيار أسواق البورصة[2] وحدوث مضاربات نقدية كبرى في أسواق المال. ويصاحب هذه الظاهرة أيضا بطالة كبيرة[3].

يشير San Timoré أن الأزمة تقع فيما يشبه المثلث أسماه (مثلث الأزمة) وهذا المصطلح هو مفهوم يتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي :

1) **عنصر المفاجأة surprise:** إن الأزمة تنشأ وتنفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة وفي مكان مفاجئ أيضا .
2) **عنصر ضغط الوقت pressure time:** إن الوقت المتاح أمام صناع القرار يكون وقتا ضيقا ومحددا .
3) **عنصر التهديد threat:**[4] تتضمن الأزمة تهديد الأهداف والمصالح في الحاضر.

وتعرف في الفكر الإداري المعاصر بأنها نقطة تحول في حياة المنظمة نحو الأسوء أو الأفضل، فهي حالة عدم الإستقرار يوشك أن يحدث فيها تغير حاسم يؤدي إلى نتائج مرغوب فيها أو يؤدي هذا التغيير إلى نتائج غير مرغوب فيها[5]

---

[1] **السندات:** هي أوراق مالية ذات قيمة معلومة، يقدمها المستثمرون إلى المؤسسات والحكومات أو الأشخاص مقابل فوائد معلومة، ويتم الإكتتاب لفترات زمنية معلومة غالبا ما تكون طويلة قد تصل 30 سنة .**ينظر** :صلاح السيد جودة، **بورصة الأوراق المالية علميا عمليا**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 2000، الإسكندرية، ص180 .

[2] **البورصة:** سوق منظمة تنعقد في مكان معين وفي أوقات دورية بين المتعاملين في بيع وشراء الصناعية وتؤدي كلمة البورصة معنيين الأول المكان الذي يجتمع فيه المتعاملون بيعا أو شراء وثانيا تعني مجموع العمليات التي تنعقد فيه .**ينظر:** شمعون شمعون، البورصة بورصة الجزائر، تق :عبد الرزاق موري، دار هومة، د ط، بوزيعة الجزائر، 2005، ص7

[3] يوجين فأرجا، **أزمة النظام الرأسمالي**، تر: أحمد فؤاد بليغ، د (د.ن)، د ط، بيروت، 1975، ص135.

[4] عبد علي كاظم المعموري، **الطوفان القادم توالد الأزمات في الإقتصاد الرأسمالي**، مكتبة الحامد للنشر، ط1، عمان، د س، ص136.

[5] إيمان محمود عبد اللطيف، **الأزمات المالية العالمية، الأسباب والآثار والمعالجات**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في إختصاص الإقتصاد العام، إشراف :حسين عجلان حسن، جامعة سانت كليمينس العالمية، 2011، ص9.

1-2-أسباب الأزمة الإقتصادية العالمية 1929م:

ترد أسباب الأزمة الإقتصادية إلى الوثبة الكبرى في الإقتصاد الأمريكي أبان الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) وانفتاح الأسواق الأوروبية بصفة خاصة، ويكفي أن نقول بأن حجم الصادرات الأمريكية من المواد الغذائية والأولية والأسلحة والذخيرة للدول المتحاربة، قد بلغ في عام 1914م حوالي (2,25) مليار من الدولارات في حين بلغ في العام 1916م حوالي (4,25) مليار دولار من الدولارات، أي بزيادة مقدارها (2) مليار دولار في غضون عامين من الحرب. وما إن وضعت الحرب أوزارها وعادت المصانع الأوروبية إلى الإنتاج بعد توقف دام أربع سنوات، حت ضاقت فرص إنفتاح الأسواق الأوروبية أمام مخرجات الإقتصاد الأمريكي من السلع والبضائع. مما أدى إلى إغلاق المزيد من الأسواق في وجه المنتوجات الأمريكية، ومن ثم إلى إنخفاض نسبة الصادرات الأمريكية إلى الخارج[1].

وترجع أسباب هذه الأزمة إلى عام 1925م عندما بدأت الأسهم في الأسواق الأمريكية بارتفاع إلى مستويات خيالية بلغت قمتها في عام 1929م، وشجعت الارتفاعات الكبيرة والمتلاحقة أصحاب الدخول المحدودة من عامة الناس إلى شراء الأسهم واتجاه اصحاب الثروات والمدخرات الكبيرة إلى تعامل بالمضاربات المحسومة في أسواق الأسهم والعقارات ومع مرور الوقت أدى إنخفاض أسعار الأسهم إلى إقبال المستثمرين على بيع الأسهم بموجات قوية دون وجود من يرغب في الشراء، مما جعل العرض أعلى من الطلب واتجهت أسعار الأسهم إلى القاع وعمت الفوضى وتراكمت الديون[2]، حيث أدت إلى إفلاسهم وإنهيار السوق المالية في بورصة نيويورك في أواخر أكتوبر سنة 1929م، وكان ذلك في أعقاب المضاربة التي كان يعتقد البعض بأنها ملائمة والتي كانت محصورة في قطاع العقارات، وعمت أرجاء الولايات المتحدة 1929م حيث زادت القيمة الكلية لأسهم بورصة نيويورك من27 مليار إلى 87 مليار، أي أكثر بثلاث مرات مما كانت عليه قبل سنة 1925م[3].

---

[1] علي البديري، **على هامش الأزمة الإقتصادية العالمية المعاصرة الأزمة الإقتصادية العالمية (1929م-1933م) وإنعكاساتها على الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي**، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، د م، د س، ص30.

[2] سميح مسعود، **الأزمة المالية العالمية نهاية الليبرالية المتوحشة**، الشروق، ط1، عمان، 2010م، ص118.

[3] عبد الحميد زوزو، **تاريخ أوروبا والولايات المتحدة (1945م-1914م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، د س، ص ص 282-283 .

يمكن إيجاز أهم أسباب إنهيار بورصة وول ستريت[1] عام 1929م إلى الآتي :

1- إنهيار بورصة نيويورك يوم 24 أكتوبر، وقد سمي هذا اليوم بيوم الخميس الأسود وقد تبعه يوم أسود آخر بتاريخ 29 أكتوبر من عام 1929م وأطلق عليه يوم الثلاثاء الأسود. بسبب أنه تم طرح حوالي 13 مليون سهم للبيع لكن هذه الأسهم لم تجد من يشتريها، وبذلك فإن هذه الأسهم فقدت قيمتها وحد الإنهيار[2].

2- يرجع البعض سبب الكساد إلى نفاذ فرص الإستثمار سنة 1929م حيث أن النشاط الإقتصادي بلغ القمة ولم يجد مجالا آخر للإستثمار فبدأت الأزمة وحل الكساد .

3- يقول البعض إن نقص الإستهلاك كان سببا هاما في حدوث الكساد، إلا أن نقص الإستهلاك يؤدي إلى كساد الصناعات الإستهلاكية ، وبالتالي انخفاض إستثماراتها مما يؤثر بالطبع على الصناعات الرأسمالية[3].

4- التطور الصناعي للولايات المتحدة أدى إلى وفرة الإنتاج في معظم الدول الأوروبية وقل الطلب وتدني الأسعار حيث زادت الواردات وقلت الصادرات[4].

5- البيع على المكشوف من طرف المضاربين للأسهم التي ليست في ملكيتهم بأسعار مرتفعة على أمل شرائها عند إنخفاض أسعارها مقابل هامش ربح .

6- ضآلة نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي بنسبة 10٪ وباعتبار المتعاملين لم تتوفر لديهم السيولة[5] المطلوبة الدفع من مساهماتهم مما أدى إلى تصفية معاملاتهم المرتبطة بالشراء النقدي.

---

[1] **وول ستريت wall street**: الشارع الذي يقع في القسم الأسفل من حي مانهاتن في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة والذي فيه عدد كبير من المؤسسات المالية وهكذا العبارة تعني الحي المالي في المدينة المذكورة بما في ذلك بورصة نيويورك وسوق الأسهم الأمريكية. **ينظر** :نبيل غطاس، **معجم مصطلحات الإقتصاد والمال وإدارة الأعمال (إنكليزي عربي)**، مكتبة لبنان، ط1، لبنان، 1980، ص569.

[2] يوسف أبو فارة، **الأزمات المالية والإقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008م**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص66.

[3] بوفرة رابح، **الوقائع الإقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون**، دار الجامعة الجديدة، د ط، الإسكندرية، 2014م، ص98.

[4] لبيب عبد الساتر، **أحداث القرن العشرين منذ 1919م**، ط3، بيروت، 1979، ص75.

[5] **السيولة:** تعني قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته والتي تمثل بصفة أساسية في عنصرين هما تلبية طلبات المودوعين للسحب من الودائع وأيضا تلبية طلبات الائتمان أي القروض والسلفيات لتلبية إحتياجات المجتمع .**ينظر** :عبد القادر غفار، **البورصات والمؤسسات المالية**، الدار الجامعية، د ط، الإسكندرية، 2002، ص53.

7- الممارسات الغير أخلاقية واستغلال ثقة العملاء والتلاعب في أسعار الأوراق المالية[1].

1-3- مظاهر الأزمة:

عرف الإقتصاد الأمريكي إنتعاشا ما بين سنوات 1922-1929م نتيجة تدهور الإقتصاد الأوروبي من جهة، وازدهار الصناعة الأمريكية نتيجة إتباع الأساليب العلمية في الإنتاج (كالعمل المتسلسل، تنميط الإنتاج ...) من جهة أخرى إضافة إلى توفر رؤوس الأموال والثروات الطبيعية والسوق الإستهلاكية الواسعة، فانتشرت المضاربة داخل البورصة وارتفعت أسعار الأسهم.

- هذا الرخاء أدى بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الإقتراض من أجل شراء مختلف المواد الإستهلاكية والأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون.[2]
- الإفراط في إنتاج السلع تأثرا بالإقتصاد الكلاسيكي الذي كان يرى أن لا مشكلة في الطلب، وأن المشكلة في العرض .
- استمرت الحكومة بتوفير القروض السهلة حتى الوقت الذي اندلعت فيه الأزمة، وقد زادت أيضا في تقديم القروض الأجنبية بقصد المزيد من ربط الاقتصاديات لدى الأقطار الأوروبية برأس المال الأمريكي، وهكذا ارتفعت الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للقيام بالاستثمارات الإضافية في مختلف القطاعات 4000 دولار سنة 1923 إلى 10000 مليون دولار سنة 1929م[3].
- هبطت أسعار الأوراق المالية هبوطا حادا، وأخذت أسعار السلع في السوق العالمية تجنح إلى الهبوط السريع[4].

ثانيا: تطورات أزمة الكساد الكبير 1929:

2-1- خصائص الأزمة :

تميزت الأزمة بالخصائص التالية :

1. تسببت في زعزعت الإستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.

---

[1] محمد محمود مكاوي، **دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2001، ص20.

[2] مروان عطوان، المرجع السابق، ص103.

[3] مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الإقتصادية العالمية وحكومة الشركات جذورها، أساسها، تداعياتها، آفاقها**، الرواد، ط1، 2013، ص23.

[4] محمد محمود مكاوي، المرجع السابق، ص18.

2. كان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الإقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.

3.استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا حيث استغرقت حوالي أربع سنوات[1].

4. عمق وحدة هذه الأزمة بشكل إستثنائي ففي الولايات المتحدة مثلا ،انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33٪، كما إنخفضت عمليات الخصم والإقراض بمقدار مرتين، بينما إنخفضت هذه العمليات نتيجة لأزمة عام 1907م بمقدار 4٪- 5٪ فقط، وكان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929م حتى منتصف أكتوبر عام 1933م، 10 آلاف بنك.

5. الإنخفاظ الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى2,6 في الفترة (1930-1933م) مقابل 5,2٪ سنة 1929م[2].

6. إختلاف أمد ودرجة حدة الأزمة من بلد إلى آخر بشكل كبير: في خريف عام 1929م إنهارت أسعار الأوراق المالية في أسواق الولايات المتحدة بسبب تدهور أسعار المواد الأولية الزراعية مما أدى إلى ظهور أزمات في موازين مدفوعات هذه الدول[3].

7. ترافقت الأزمة بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات مما نتج عنه إنهيار النظام الذهبي في معظم الدول.

8. إنخفاظ عمليات الخصم والإقراض مرتين[4].

9. ضياع الكثير من مدخرات المودعين خاصة الصغار منهم[5].

2-2- آثار الأزمة على الدول الصناعية:

أدت هذه الأزمة إلى انهيارات كبيرة في الأسعار لدى الدول الصناعية، حيث انخفضت أسعار الجملة لأم العملة في ألمانيا من 137٪ سنة 1929م إلى 94٪ سنة 1933م وكذا في اليابان من 166٪ سنة 1929م إلى 136٪ سنة 1929م.

---

[1] مروان عطوان، المرجع السابق، ص113.

[2] عمر يوسف عبد الله، **الأزمة المالية المعاصرة تقدير إقتصادي إسلامي**، العبدلي، ط1، الأردن، 2014، ص18.

[3] إيمان عبد اللطيف، المرجع السابق، ص87.

[4] مروان عطوان، المرجع السابق، ص103.

[5] محمد محمود مكاوي، المرجع السابق، ص20.

هذا الانخفاض له انعكاسات مباشرة على انخفاض الأرباح وتراكم رأس المال، وعلى النشاط الاقتصادي الكلي، يتبع ذلك ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض الأجور في انجلترا، انخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه استرليني سنة 1929م، إلى 75.8 مليون جنيه استرليني سنة 1932م، وكذا بالنسبة لألمانيا كانت الأرباح 315 مليون مارك عام 1992م انخفضت إلى 72 مليون مارك 1932م .

وهذه المعطيات تعطي فكرة عن الميل إلى الانخفاض في دخول الطبقة الرأسمالية، وكل هذا له انعكاسات مباشرة ليست فقط على نشاطات رأس المال الداخلية الخاصة بكل بلد، ولكن كذلك على تصدير رأس المال الذي انخفض من 1325 مليون دولار عام 1933م بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما في إنجلترا انخفضت فقد كان 219 مليون جنيه استرليني سنة 1933م. وإضافة إلى هذا فقد انخفضت أسعار المنتوجات بنسبة 45.7٪ بين سنتي 1929، 1933م.

وبصفة عامة فقد شهدت البلدان الصناعية الأساسية الستة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، انجلترا، وإيطاليا) انخفاضا في دخلها الوطني بقدر النصف، كما عرفت التجارة الخارجية انكماشا بـ40٪ مقارنة بنسبة 1929م وبـ 75٪ مقارنة بحجمها العادي.

2-3- نتائج الأزمة :

للأزمة العالمية الاقتصادية نتائج وخيمة على العالم :

- التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات مما نتج عنه إنهيار النظام الذهبي.
- توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا والنمسا.
- فقدان شرعية القروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي المعروف بـ « دعه يعمل دعه يمر».
- قيام الاقتصاديين في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر.
- ظهرت النظرية الكنزية لتأكد على ضرورية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

- امتدت آثار هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو عدد أركان النظام الرأسمالي[1].
- انخفاض الإستثمارات من جانب القطاع الإنتاجي.
- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى 2,6٪ في الفترة (1930-1933م) مقابل 5,2٪ سنة 1929م.
- إفلاس الكثير من الشركات وتفشي البطالة وانخفاض الطلب على السلع والخدمات وتدنت الأسعار كما أن حجم الاستثمار قد تقلص بشكل كبير نتيجة الأحجام المقرضين.
- إغلاق عدد من البنوك أبوابها خلال (1930-1932م) حوالي 500 بنك في المقابل إفلاس حوالي 4835 بنك بين أكتوبر 1929م وأوت 1932م وهبطت قيمة المالية المتداولة من 89,5 مليون دولار إلى 15,5 مليون فقط وبلغت خسائر جملت الأسهم حوالي 75 مليون دولار.
- إنهيار الأسواق المالية وتضخم عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول أخرى كما إنهارت كل الإفتراضات النظرية للاقتصاد الحر التي قامت عليها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لأنها ساعدت على حدوث الأزمة[2].
- وافق هبوط في مؤشر الإستهلاك سقوط في أسعار المنتوجات الصناعية بنسبة 30٪ في سنة 1932م أي انهيار المنتوجات الفلاحية شبه انهيار كلي بنزولها على المستوى الذي كانت عليه في 1929م، بنسبة تتراوح 60٪ و70٪.
- إرتفاع مع البطالة في الدول.
- زيادة أسعار المواد الأولية بسبب تأثرها بالأزمة العقارية[3].

2-4- الإجراءات والخطط لمعالجة الأزمة:

شهدت الأزمة المالية سنة 1929م عدة تطورات من بدايتها حتى نهايتها حيث خلفت أضرار وخيمة على الاقتصاد المحلي والعالمي، فكانت المسألة آنذاك تدور حول كيفية تحقيق

[1] محمد محمود مكاوي، المرجع السابق، ص19.

[2] عبد الحميد سليمان نوار وآخرون ، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين**، دار الفكر العربي، د ط، القاهرة،1999، ص ص180-181.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق المرجع نفسه، ص296.

البلدان الرأسمالية إنعاش اقتصادها وتقديم حلول تنقص من شدة الأزمة، ومن هنا قامت النظرية الكنزية التي إهتمت بشروط تخفيف التوظيف الكامل في ضوء إفتراضات مخالفة المدرسة الكلاسيكية ،وأصبحت سياستها مفاديا للأزمة من خلال تأميم القطاعات الخاسرة والقيام برقابة قوية على الاقتصاد وبرمجته وضبطه لمنع الأزمات[1].

ومن بين رواد هذه النظرية الأمريكي "جون كينز" صاحب الكتاب الذي صدر في 1936م والذي عنوانه "النظرية العامة للشغل والربح والعملة " ويعتبر نموذجا وسطا يجمع بين التحرر الاقتصادي وتدخل السلطة، والحكومة، ولضمان العمل ينبغي تبني سياسة التنشيط إستهلاك وذلك برغم الاستثمارات العمومية والتوزيع الجيد للعائدات وممارسة التضخم المحدود والمحكم وكذلك تخفيض نسبة الأرباح. حيث يرى الكثير أن اقتصاد أي دولة لكي يكون قويا يجب أن تكون الفائدة البنكية تساوي الصفر، أي كلما تكون الفائدة البنكية أقل كلما كان الاقتصاد أقوى مزدهر، حيث أثبت هذه النظرية مدى تحريم الربا.

وأمام الأزمة اللأخلاقية من الغش والخداع صدرت سلسلة من الإجراءات القانونية للخروج والحد من هذه الممارسات ولمنع تكرار الأزمة منها:

1.قانون البنوك: صدر هذا القانون 1933م وقد حرم على البنوك التجارية القيام بوظائف بنك الإستثمار وقد ظلت الأوضاع على هذا الحال حتى سنة 1982م الذي أعطى الحق للبنوك في ممارسات كافة الخدمات.

2.قانون الأوراق المالية: صدر هذا القانون سنة 1933م يعنى هذا القانون بالإصدارات ذات الأولية ويهدف إلى التزويد المستثمرين المعملين بالمعلومات عن أوراق مالية محل الدار.

[1] سميح مسعود، المرجع السابق، ص17-18.

3.قانون الأوراق المالية والبورصة: صدر هذا لإكمال القانون السابق في مسائل هامة
- وقانون مالوني وقانون إتفاق الوكالات[1].

[1] محمد الأخضر بن حسين، **الأزمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها في البلدان الرأس مالية المتطورة والبلدان النامية**، تر، أمين شفير، المعهد الوطني للثقافة العالمية وبحوث العمل، د ط، الجزائر، 1995، ص ص73-74.

1- الوضعية الاقتصادية في الجزائر:

تعرضت الجزائر لهجمة إستعمارية إستيطانية هدفت إلى إلحاق الجزائر كليا بفرنسا. حيث عملت على طرد الشعب الجزائري من أرضه، وإعطائها للمستوطنين، الذين إستحوذوا على الهياكل الإقتصادية في البلاد من فلاحة وصناعة، وأرهقت الشعب بالضرائب والقوانين الجائرة وعملت على دمج إقتصاد الجزائر بالإقتصاد الفرنسي[1].

1-1-القطاع الزراعي:

لقد كانت الزراعة في الجزائر سنة 1830م تهدف إلى إشباع حاجات المستهلكين الوطنيين من المواد الغذائية، وكانت العائلة في الريف الجزائري تعمل من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي، مع أن الإمكانيات الزراعية كانت متباينة وكانت الإستثمارات الزراعية تتمثل في أراضي الدولة "البايلك"[2]، القبائل المجاورة الذين يتلقون من الدولة المحاريث والحيوانات. وأراضي العرش والتي تقوم القبيلة بإستغلالها على نحو مشاع بين أفرادها، ثم أراضي الملك، وتوجد عادة في التل، وهي عبارة عن ملكية خاصة للأمراء، وأخيرا أراضي الأحباس والأوقاف والتي يتوقف إستثمارها على المؤسسات الدينية[3].

وبعد الإحتلال لم تأتي الإدارة الفرنسية بوضع إقتصادي جديد في الجزائر، بل أولت إهتماما كبيرا بالأراضي الزراعية، واعتبرتها الركيزة الأساسية في هيكلتها الإقتصادية حيث عمدت إلى فرض مجموعة من القوانين وتشريعات للإستيلاء على الأراضي منها[4]:

- **قرار 07 ديسمبر 1830 م:** القاضي بمصادرة الأوقاف و أراضي البايلك.
- **مرسوم 1832م:** الخاص بمصادرة أراضي القبائل الثائرة[5].

---

[1] عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1931**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 2007، ص14.

[2] عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985**، منظمة العمل العربية المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، د ط، دس، ص14.

[3] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م-1954م** ، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1983،ص48.

[4] الغالي غربي وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد**، دار هومة، د ط، الجزائر، 2007، ص219.

[5] نصر الدين بن داوود، « **مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية**" **أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني، العقار في الجزائر إبان الاحتلال 1830-1962** »، منشورات وزارة المجاهدين، د ط، الجزائر ،2007، ص52.

- **قانون 01 أكتوبر 1844 م:** وهو خاص بالأوقاف والممتلكات العقارية.
- **قانون 31 أكتوبر 1845م:** ينص على مصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين. وتم دعمه بقرار صدر في 18 أفريل 1846م الذي ينص على مصادرة الأراضي المتروكة بلا سبب وكذلك أراضي العرش التي رحل عنها أهلها .
- **قانون 16 جوان 1851 م:**يقضي بمصادرة أراضي القبائل وإلحاقها بملكية الإدارة الاستعمارية[1].

1-1-1- قوانين ملكية الأراضي:

وبما أن الزراعة تعتبر من بين أهم القطاعات الاقتصادية، قامت الإدارة الاستعمارية من أجل تكريس سياستها في هذا القطاع بوضع يدها على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الخصبة وذلك من خلال :

- **قانون 08 ماي 1871م:** نص هذا القانون على مصادرة الأملاك الجماعية والفردية التي تعود إلى القبائل أو السكان الذين قاموا أو يقومون بنشاط عدائي .
- **قانون وارني[2] 26 جويلية 1873م:** كان يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش والتي لم تصادر بعد[3].
- **قوانين الغابات:** لقد أصبحت الغابات ملكا عقاريا للحكومة الفرنسية بموجب عدة قوانين جائرة أهمها :

أ-**قانون 17 جويلية 1874م:** نص على حجز كل أنواع ممتلكات الجزائريين المشتبه فيهم في قضايا حرق الغابات.

---

[1] الغالي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 220-221.

[2] **وارني** : هو أوڤسط باروني، من مواليد 8جانفي1810م درس الطب وعمل طبيبا جراحا، تقلد عدة مناصب عسكرية ومدنية عين واليا على الجزائر عام 1870م وأنتخب عام 1871م نائب عن مقاطعة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية وعضوا في لجنة الحجز والمصادرة، ويساهم بفعالية في وضع نظام الملكية العقارية في الجزائر .**ينظر:** عدة بن داهة، **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر أبان الإحتلال الفرنسي 1830م-1873م**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص148.

[3] بوعلام نجادي، **الجلادون 1830-1962**، د(د.ن)، د ط، 2007، ص68.

ب- **قانون 26 أوت 1881م:** يتضمن تصنيف الغابات الجزائرية ضمن الثروة الغابية الفرنسية[1].

ج- **قانون 16 ديسمبر 1885م:** زاد هذا القانون التشديد على السكان وذلك بعد حرائق 1881.

د- **قانون 22 أفريل 1887م:** وضع هذا القانون ليعدل ويكمل قانون "وارني"، وقد صدر مرسوم في 22 سبتمبر 1887م يحدد كيفية تطبيقه ومن بين النقاط التي تضمنها :

- إجبارية الإعتراف بالأعراش وتحديدها.
- منع المحافظ من التعرض للعقارات[2].

و- **قانون 16 أفريل 1897م:** جاء هذا القانون من أجل التأكد من تصفية أراضي العرش.

وعلى إثر هذه القوانين والتشريعات تم نهب معظم هذه الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين. بحيث بلغت الأراضي المستولى عليها سنة 1870م حوالي 765 ألف هكتار في حين بلغت سنة 1900م حوالي 1.682 ألف هكتار وإلى غاية سنة 1920م، إستولت إدارة الإستعمار على أكثر من 897 ألف هكتار من الأراضي[3].

1-1-2-الفلاحة:

بوجود الأراضي الخصبة والشروط الضرورية للزراعة، سعت الإدارة الإستعمارية إلى نقل ملكية الأرض من أيدي الجزائريين للمستوطنين عن طريق ترسانة من القوانين للإستغلال الأراضي وفقا لما يخدم مصالحها[4].

وفي خضم هذا كله لعب الفلاح الجزائري دور اليد العاملة الرخيصة بحيث بلغ عددهم حوالي 70٪ يشتغلون في هذا الميدان، في حين بلغ عدد المستوطنين الذين يعملون فيه لا

---

[1] عدة بن داهة، **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض أبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج1، المؤلفات للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008، ص386.

[2] عدة بن داهة، «**الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830م-1873م**»، المرجع السابق، ص150.

[3] سامية بناي وأسماء العابدي، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1830م-1900م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف : عبد الرحمان تونسي، جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة، 2017، ص74.

[4] أحمد توفيق المدني، **تاريخ الجزائر**، دار البصائر، د ط ،الجزائر، 2008، ص475.

يتعدى 14,4٪ من مجموع المستوطنين. مما جعلهم يستغلون الفلاحين الجزائريين إستغلالا بشعا مركزين على زراعة الكروم، حيث بلغت سنة 1891م حوالي 105.172 هكتار وتزايدت سنة 1900م لتصل إلى 146.932هكتار، في حين بلغ إنتاج القمح خلال السنوات 1891-1895م حوالي 12.239.598 قنطار، ليصل سنة 1900م إلى 17.500 ألف قنطار[1].

1-1-2-1- أهم المنتوجات الإستعمارية في عهد الإستعمار

- **الكروم:** قدرت المساحة المخصصة لهذه الزراعة حوالي 400 ألف هكتار، وبذلك تضاعف الإنتاج السنوي للخمور وإنتقل من 9 ملايين و265 ألف هيكتولتر سنة 1920م إلى 82 مليون و318 ألف هيكتولتر[2].
- **الحبوب:** إرتبطت هذه الزراعة بالعوامل الطبيعية بحيث كانت الجزائر تنتج 20 مليون هكتار في السنة، وتمتد زراعة الشعير على نحو 13.000.000 هكتار[3].
- **الزيتون:** تتوزع غابات الزيتون على مساحة 85 ألف هكتار، وفيها 9 ملايين شجرة مثمرة و5 ملايين شجرة مهملة، وقد تراجع إنتاج مادة الزيت من 250 ألف هيكتولتر سنة 1920م إلى 160 ألف هيكتولتر[4].
- **التبغ:** خصصت الإدارة الإستعمارية له مساحة تمتد على 30 ألف هكتار وينتج قرابة 30 ألف قنطار إلا أنه تراجع سنة 1891م إلى نحو1.654 قنطار، ليرتفع سنة 1900م ويصل إلى 40.980 قنطار[5].
- **زراعة الخضر:** إن إهتمام الفرنسيين بهذا النوع من الزراعات يرجع إلى توفر المياه والتربة الخصبة خاصة في السهول الساحلية، إضافة إلى قربها من الموانئ قصد تصديرها، ومن

---

[1] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص475.

[2] أحمد بعلبكي، **المسألة الزراعية والوعد الراقد في ريف الجزائر**، منشورات عويدات، ط1، بيروت، 1985، ص18.

[3] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930م**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، قسنطينة، د س ، ص ص98-99.

[4] شارل روبير أجرون ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م-1919م**، تر :الحاج مسعود بكلي، دار الرائد للكتاب، د ط، ج2، الجزائر، 2007م، ص307.

[5] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، د ط، الجزائر، د س، ص39.

أهم هذه الخضر نجد البطاطا، الفاصوليا، البازلاء، العدس، الشمندر، الجزر، اللفت، والكرنب[1].

- **النخيل:** يمتد النخيل على مساحة تبلغ 65.000 هكتار في الجنوب الجزائري ويبلغ إنتاجه في السنة الواحدة 1.8مليون قنطار، تستعمل بعضها في الإنتاج المحلي وتوزع الأخرى في الأسواق العالمية[2].
- **زراعة الحمضيات:** حظيت بالإهتمام وعرفت إزدهارا ملحوظا خاصة في مجال المنتوجات المصدرة، وتتركز في المناطق الساحلية وأهم الحوامض البرتقال، الماندرين والليمون[3].

1-1-2-2- الثروة الحيوانية :

بالنسبة لتربية المواشي ، فلقد إهتم الأهالي بها وخاصة منها الأغنام، أما المستوطنين فلقد إبتعدوا غلى هذه الحرفة بسبب ما يترتب عنها من مشاق[4]. ولقد أصبحت تربية المواشي قليلة الفائدة بسبب إلغاء معظم المراعي ولسبب الضرائب العالية التي يطلبها المستوطنون ليسمحوا للماشية بالرعي في أراضيهم بعد الحصاد، ومن جهة أخرى فإن تربية المواشي تنمو بحسب حاجات فرنسا ولفائدة بعض المحتكرين الفرنسيين الذين يشترون الغنم في الجزائر بثمن بخس ليبيعوها بأثمان باهظة في فرنسا والخارج[5].

1-2-القطاع الصناعي:

إعتمدت فرنسا على قطاع يرمي إلى إبعاد الجزائريين اقتصاديا وعملت على القضاء على الصناعة اليدوية الجزائرية، حيث تم السيطرة على أراضي الحلفاء التي وفرة لصناعة

---

[1] سامية بناي وأسماء العابدي، المرجع السابق، ص77.

[2] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، د ط، القاهرة، 2001، ص ص 120-122.

[3] عبد الرحمان رزاقي، **تجارة الجزائر الخارجية ،صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين**، د (د. ن) د ط، الرغاية، د س، ص78.

[4] مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الإستعمار والتغير الإجتماعي والسياسي**، تر: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، د ط، لبنان، 1980، ص73.

[5] يحي بوعزيز، **السياسة الستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1995م، ص78.

الورق وأنواع مختلفة من الأقمشة موردا جديدا[1]. وعليه عمد الإستعمار إلى إعدام أي حركة صناعية في الجزائر، وهذا ما جعلها مجبرة على التعامل مع الأسواق الصناعية الفرنسية تصدر إليها المواد الخام بأسعار منخفضة، بينما صادرات هذه الأسواق إلى الموانئ الجزائرية عبارة عن منتوجات مصنعة بأسعار مرتفعة[2]. أما فيما يخص الصناعة الأوروبية فإن الصانعون الفرنسيون كانوا يعترضون على إقامة أي صناعة منافسة في الجزائر خوفا من فقدان اليد العاملة في مزارعهم، وركزوا على إستغلال الأراضي الفلاحية، فعمدوا بالتركيز على الزراعات التجارية التي درت عليهم أموال طائلة. وعمل الرأسماليون الكونياليون للمتروبول[3] على غلق آفاق التطوير الصناعي من أجل أن تبقى الجزائر مصدرة للمواد الأولية من جهة وسوق لمنتوجاتهم من جهة أخرى[4].

وعملت فرنسا على إستكشاف المعادن وإستخراجها ووفرت جميع الوسائل لإستغلال أكبر عدد من المناجم، فقامت بمد شبكة من المواصلات ربطت بين المناجم وموانئ التصدير[5]. وعرفت هذه الصناعة تطورا ملحوظا إبتداءا من سنة 1898م. حيث إرتفع عدد الإمتيازات الممنوحة لإستغلال المناجم من 51 إمتياز في أول جانفي 1898م إلى 69 إمتياز في أول جانفي 1903م[6]. وحسب بعض التقارير المندوبيات المالية للحكومة العامة في جوان 1919م، بلغ عدد المناجم الممنوحة في هذه السنة 96 منجم منها 57 في طريق الإستغلال .

وعلى العموم فإن الإدارة الإستعمارية لم تسع إلى بناء صناعة في الجزائر وحمايتها، مما جعل هذه الأخيرة لا تعرف أي تطور وإزدهار وبذلك إنحصر عملها في هذا القطاع على

---

[1] صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870م-1900م**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1948، ص79.

[2] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص126.

[3] **المتروبول** :هو الوطن الأم فرنسا. **ينظر** :جون بول سارتر، **عارنا في الجزائر**، تر: عايدة وسهيل إدريس، دار الآداب، د ط، بيروت، د س، ص07.

[4] عدي الهواري، **الإستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830م-1960**، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، ط1، لبنان، 1983، ص162.

[5] أحمد مهساس، **الحقائق الإستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة، د ط، د م ، د س ،ص119.

[6] عدي الهواري، المرجع السابق، ص160.

الصناعة الإستخراجية وبعض الصناعات التحويلية الخفيفة أما الصناعة الثقيلة فلم تكن موجودة في الجزائر خلال هذه الفترة[1].

1-2-1- الصناعة الاستخراجية:

إعتمد على إستخراج المعادن حيث إهتمت السلطات الإستعمارية بإستغلال المناجم الموجودة في الشمال، كما قامت بمد شبكة من السكك الحديدية ربطت بين أهم مراكز الإنتاج وموانئ التصدير. وتحتوي الجزائر على ثروات معدنية مختلفة وهي: الحديد، الفوسفات، الزنك والرصاص وغيرها من المعادن* الأخرى[2].

أ- **الحديد:** كان من أكثر المعادن إنتشارا في الجزائر، وكان يستغل في مناجم موزعة عبر كامل أنحاء البلاد الشرقية وقد أشار جردكان قد أعد من قبل مصلحة المناجم التابعة للحكومة وجود أكثر من 150 منجم في القرن 19م. بلغ تعدادها في الشرق 93 منجم وبدأت عمليات إستغلاله من 1865م، وذلك بإستغلال منجم الحديد بنى صاف، وعين مقرة وغيرها. كما يأتي الحديد في المرتبة الثانية من حيث الأهمية — بعد الفوسفات — ويستخرج سنويا 3 ملايين طن موجهة للإستهلاك الخارجي[3]. كما قدر إنتاجه بحوالي 4150000 طن سنة 1938م ما يمثل 34٪ من المعادن المستخرجة و2٪ من الإنتاج العالمي .ومن أهم مناجم الحديد نذكر :

- **منجم الونزة:** كانت بداية التنقيب فيه سنة 1878م ،حيث أصدرت السلطات الإستعمارية في 26 فيفري 1878م مرسوم يرخص لمستوطن من عنابة يدعى ريقوتيي البحث عن معدن الحديد بالقرب من تبسة ولم يتم فعليا إلا بعد 1921م، وكان المنجم يقع شمال مدينة تبسة[4].

ويحتوي منجم الونزة على 60٪ من معدن الحديد وهو خام خالي من الفسفور وقد كان المسؤول عن إستغلاله شركة الونزة منذ 1913م حيث كان ينقل عبر السكك الحديدية التي

---

[1] محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945م**، دراسة سياسية وإجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بلقاسمي بوعلام، جامعة وهران، 2014-2015،ص74.

***ينظر الملحق رقم (01)**:110.

[2] عدي الهواري، المرجع السابق، ص162.

[3] عبد القادر حليمي علي، **جغرافيا الجزائر (طبيعية ،بشرية ،إقتصادية** ، مطبعة الإنشاء، ط2، سوريا، 1968، ص229

كانت تربط المنجم بميناء عنابة على مسافة 142 كلم[1].

- **منجم بو خضرة:** يقع في تبسة ويعد في المرتبة الثانية بعد منجم الونزة من حيث كمية الإنتاج وكانت المسؤولة عنه " شركة مكته الحديد" التي كانت لها الفضل في إكتشاف الحديد بالمنجم ومنحت حق إستغلاله[2].

وقد كانت مناجم أخرى بالجزائر إحتوت على معدن الحديد نذكر منها منجم سكيكدة وبالضبط في القلعة على بعد 20 كلم من سكيكدة، وكذا منجم الرويبة وبني عقيل وأولاد رحان، أما بعمالة وهران فوجدت بها مناجم صبابنة سيدي صافي، ومن أغنى مناطق الغرب الجزائري إنتاجا للحديد منطقة بني صافي[3] وقد شاركت هذه المناجم بالإنتاج وكانت تستغله شركة مقطع الحديد وكذا منجم فوراية، منجم غاز جبيلات.

ب- **الفوسفاط:** ويتكون تحت الأرض نتيجة تحلل بقايا نباتية وحيوانية منذ الزمن البعيد، ويستخرج منها في شكل حجارة وصخور رمادية اللون تحتوي على 58 أو59٪ من الفوسفاط[4] وقد تم إكتشافه في الشرق الجزائري سنة 1873م، قبل إكتشافه في تونس والمغرب من قبل طبيب بيطري في الجيش الفرنسي يدعى " فليب توماس". وابتدأ تنظيم قواعد البحث وإستغلاله بموجب قرار صدر في 25 مارس 1898م، وقد نص على أن إستغلاله يكون وفق مناقصة عمومية. وقد سيطر على إنتاجه مؤسستان فرنسيتان هما المؤسسة المنجمية لمزيتة، وكذا مؤسسة منجم فوسفات قسنطينة وكانت تميزه خاصيه حلوه من الحديد في مكوناته إذا ما إستثنينا نسبة 2٪ مما سهل عملية تحويله إلى تراب[5].

أما أهم مناجمه نجد :

- **منجم الكويف:** يقع بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية ويبعد عن تبسة 40 كلم

---

[1] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص ص 52-54.

[2] عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق، ص231.

[3] أكتشف عام 1952م ويقع في الركن الجنوبي من الصحراء، يعتبر من أعظم المناجم في الجزائر إذ يزيد إنتاجه عن مليار طن ويتراوح سمك طبقات الخام به 13و15 متر وهو من نوع المنيثت المرغوب فيه عالميا .**ينظر:** عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص ص 231-232.

[4] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص125.

[5] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص55.

وعن البحر بـ258 كلم، وقدر الإحتياطي من الفوسفات بمنجم الكويف بـ5 مليون طن، وكان يستغل سطحيا بنسبة 10٪ من الكمية المنتجة وباطنيا بنسبة 90٪.

- **منجم الدير الجنوبي:** ويقع بدوار قورايته (في دائرة مرسط حاليا) ويبعد بحوالي 16 كلم حيث أجر في البداية إلى أرملة فرنسية تدعى " لابورت " ثم حلت محلها مؤسسة إنجليزية هي مؤسسة الإخوة كروكستون ثم شركة فرنسية تدعى مؤسسة فوسفات الدير.
- **منجم العنق:** وقد أكتشف سنة 1856م، وفيه يقدر إحتياطي بمليار طن ويغطي مساحة تقدر بـ15 كلم^2.

ج- الزنك والرصاص: ويتواجد في مغلب الأحيان في مكان واحد وقدر عدد المناجم بالجزائر حوالي 50 منجما منها 4 لإنتاج الرصاص، و17 منها لإنتاج الزنك، والباقي ينتج المعدنان معا، أما مناطق تواجدهما فقد وجد كل منهما في جبال قرقور والونشريس، كما قدر إنتاج الرصاص بـ20 ألف طن، والزنك 50 ألف طن، ومن أهم المناجم التي يستخرج منها:

- **منجم خنقة الموحاد:** وقد أكتشف سنة 1904م، بدأت الأشغال به بعد حصول "مؤسسة مكته الحديد" على ترخيص التنقيب عن معادن الزنك والرصاص والحديد بتاريخ 05 ماي 1909م وكانت البداية الحقيقية لإستغلاله في 1950م.
- **منجم مسلولة:** ويقع في بلدية مسلولة (بدائرة العوينات حاليا)، تحصلت شركة فرنسية على رخصة إستغلاله، بالإضافة إلى مناجم أخرى خاصة بإنتاج الزنك منها منجم جبل يوسف، ومنجم فج مزالا بعمالة قسنطينة ومنجم تيون كوانك أما مناجم إنتاج الرصاص فنجد منجم جبل فلتسن بعين ماريا (بالقرب من قسنطينة) وكذا منجم بودوكة (بالقرب من القل)[1].

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من المعادن المختلفة كانت هناك معادن أخرى نذكر منها النحاس الذي يستخرج من منجم عين بربار بالقرب من عنابة والزئبق الذي يوجد في عين الكرمة بالقربة من غرداية والفضة في بعض المناجم إلى جانب الرصاص والزنك[2].

[1] أحمد مهساس المرجع السابق، ص ص 55 56 119.

[2] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، المصدر السابق، ص60.

وإلى جانب المواد المعدنية الإستخراجية وجدت مواد طاقوية مستخرجة وهي:

- **الفحم الحجري:** وقد وجد في شمال الصحراء في منطقة كلومب بشار[1] ومن أهم مناجم الفحم منجم الفنا دسة المكتشف في سنة 1907م ومنجم بشار الجديد.
- **البترول والغاز الطبيعي:** كانت بداية استغلال البترول تعود إلى الفترة الإستعمارية في حوالي 1895م وما يميز هذه الفترة أنه كان بترول مصفى لا يحتاج إلى تكرير، أما إكتشاف الغاز الطبيعي في الصحراء كانت البداية في جنوب غرب عين صالح[2].

1-2-2- الصناعة التحويلية:

لقد إختلفت وتنوعت قطاعات الصناعة التحويلية بطريقة متناقصة ،فبعضها شهد تطور ونمو، والبعض الآخر إندثر وانحل، ومن بين هذه الصناعات التحويلية التي تقوم على الزراعة كمورد أساس لها ما يأتي :

- **صناعة الخمور:** مثلت ثروة كبرى للإدارة الفرنسية، وقد إنتشرت غراستها نحو 240 ألف هكتار في التل وعمالة وهران وكانت الخمور الجزائرية تنقسم إلى 3 أنواع وهي:
  - **خمور السهول:** ودرجاتها الكحولية ما بين 9و11و12 وهي حمراء وردية.
  - **خمور المنحدرات:** وتعد من أحسن أنواع الخمور المائدة ودرجاتها الكحولية ما بين 10و12 .
  - **خمور الجبال:** ودرجاتها ما بين 12و15 وهي بيضاء وحمراء وتصلح للحفظ في زجاجات لمدة سنوات[3].
- **الحلفاء:** إنتشرت في الهضاب المرتفعة والسهول العليا الغربية، ومنها يصنع الورق في المعامل الأوروبية.
- **التبغ:** كانت صناعة تشرف عليها الإدارة الإستعمارية وتراقبها بإستمرار ومن أهم معامل التبغ نجد مصنع بن شيكو بقسنطينة[4].

---

[1] وهي منطقة جافة وساخنة تبعد عن ميناء وهران بحوالي 500 كلم وهو أقرب ميناء بالنسبة إليها. **ينظر** :عبد القادر علي حيلمي، المرجع السابق، ص239.

[2] صالح عباد، **الجزائريين فرنسا والمستوطنين**، المرجع السابق، ص98.

[3] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، المصدر السابق، ص ص ص44-45-46.

[4] رابح لونيس وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م-1989م** ، دار المعرفة، دط، ج1، الجزائر، 2010، ص97.

- **صناعة زيت الزيتون:** تعد من أهم الصناعات، وبلغ عدد المعاصر في الجزائر 5ألاف معصرة تقليدية و300 معصرة حديثة كانت تنتج 350 ألف هكتولتر سنويا[1].
- **الصناعات الغذائية:** وكانت تقوم على الحبوب كأساس لوجودها، وقد ظهرت في قسنطينة، لكنها كانت بيدي المستوطنين حيث أنشأوا المصانع المتعلقة بالعجائن كما أنشأوا وحدة للتصبير الغذائي[2].
- **الصناعات النسيجية:** شملت عدة فروع منها الزرابي الحياكة، وصناعة الملابس القطنية والصوفية كالبرنس والقشاشيب والجلابيب والأغطية والشواشي، والعمائم والغرائر والحبال والأحزمة[3].
- **صناعة النجارة:** تقوم على الخشب كمادة أساسية كانت تعتمد على الأدوات التالية: القادوم والمنشار والمبرد، ومن أهم المنتوجات الخشبية أواني الكل كالقصعة، المثرد، المغارف، المهارس، كذلك أثاث النوم مثل الخزائن ،الأبواب والأسرة[4].
- **صناعة الجلود:** تقوم على جلود الماعز والجمال، الأغنام، فبعد تنقية الجلود وتصفيتها وتنظيفها جيدا ليتم دبغها بعقاقير معروفة.
- **الدباغة** : كانت من أكثر الحرف توفيرا لمناصب العمل ذلك لأنها تتطلب اليد عاملة كثيرة وكان الهدف منها تثبيت الجلد للإستعماله مدة أطول[5].

1-3-1- القطاع التجاري

في العهد الإستعماري توجهت الزراعة الجزائرية نحو الزراعة التجارية، إضافة إلى تطور وسائل النقل والموانئ والتي كان لها دور كبير في تحريك التجارة، مما زاد من إهتمام الإدارة الفرنسية بالمجال التجاري. فتنشيط التبادل التجاري سواء كان داخليا أو خارجيا يعتمد على رأس المال الذي يوفر اليد العاملة[6].

---

[1] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري، المصدر السابق، ص63.**

[2] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص ص 97-98.

[3] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص ص118-119.

[4] أحمد سليمان، **تاريخ المدن الجزائرية**، دار القصبة، د ط، الجزائر، 2007، ص 190.

[5] يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية الجزائرية**، دار البصائر، ط2، الجزائر، 2009، ص403.

[6] سامية بناي وأسماء العابدي، المرجع السابق، ص86.

أ- المواصلات :

تمثل المواصلات العصب المحرك للحياة اليومية بصفة عامة وللإقتصاد بصفة خاصة وتشمل السكك الحديدية والطرق المعبدة والموانئ حيث سعت إدارة الإحتلال الفرنسي في الجزائر لتوظيفها في خدمة أهدافها.

- **السكك الحديدية:** يعود إنشاء أول خط[1] للسكك الحديدية في عهد الإمبراطورية الثانية، التي وضعت مخططا لإقامة شبكة واسعة من السكك الحديدية تربط السهول العليا ببعضها البعض. وفي سنة 1871م أخذت الشركات الفرنسية بربط مناجم حديد الونزة بالموانئ الساحلية، ومنحت إمتيازات إنشاء السكك الحديدية إلى ستة شركات خاصة، حصلت بعضها على إعانات مع حصولها على عائد يبلغ 5٪.

- **الطرق المعبدة:** كانت الطرق حتى سنة 1870م عاملا أساسيا في التوسع الإستعماري، كما وضعت لتحسين الإقتصاد. ولقد كانت الطرق الرابطة بين السهول الداخلية والشمال أهمية تجارية كبرى ولكنها إنخفظت بعد ما تم إنشاء سكتي الجزائر -وهران والجزائر سطيف- قسنطينة، والتي فتحت السهول الوسطى إتجاه الغرب[2].

- **الموانئ:** إن قلة الأنهار الصالحة للملاحة في الجزائر جعلت السواحل المكان الوحيد الصالح للملاحة البحرية صارت مهمة بالنسبة لفرنسا فقد بذلت مجهودات معتبرة لتحسينها ولتكييف الرسوم لتنمية التجارة. كما طورت المباني الرئيسية للموانئ أساس لفتح بلاد الجزائر أمام السلع الفرنسية المصنعة ولتصدير الخامات المعدنية والمنتجات الزراعية. وبعد تطور شبكات الطرق بقيت الملاحة البحرية وسيلة نقل هامة بين الشرق والغرب[3].

ب- النظام الجمركي :

تماشت السياسة الجمركية مع سياسة الإدماج، فطبقت الرسوم الجمركية الفرنسية في الجزائر، مع وجود بعض الإستثناءات على السلع الواردة من المستعمرات الفرنسية الأخرى.

---

[1] أنشئ سنة 1862م وهو الخط الذي يربط مدينة الجزائر والبليدة وطوله 49 كلم. **ينظر** :صالح عباد، **الجزائريين فرنسا و المستوطنين**، المرجع السابق، ص ص 96-97.

[2] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص130.

[3] سامية بناي وأسماء العابدي، المرجع السابق، ص89.

ولقد إنجر على القوانين الفرنسية دمج الإقتصاد الجزائري بالإقتصاد الفرنسي ورفعت الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، إلى مستوى التعريف بالمتروبولية ،كما ألغيت كل الرسوم المفروضة على الواردات الجزائرية نحو فرنسا[1].

لقد كان الإتحاد الجمركي يخدم مصالح فرنسا أكثر مما يخدم مصالح الجزائر، حيث جعل الجزائر سوقا للمنتجات الفرنسية بصفة خاصة والأوروبية بصفة عامة. كما أن التجار الفرنسيين كانوا يشترون سلعا بأسعار منخفضة من بلدان أخرى ويعيدون بيعها في الجزائر بأسعار مرتفعة، حيث أن السلع المؤمنة في فرنسا بدفع الرسوم الجمركية لا تخضع للقيود الجمركية[2]، عند إستيرادها من الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان التجار يشترون المنتوجات الجزائرية بأسعار بخسة ويعيدون بيعها في الخارج بأسعار مرتفعة.

أما بالنسبة للتجارة الداخلية عرفت نشاطا كبيرا في العديد من المناطق، وتركز هذا النشاط على المعطيات اللازمة بالنسبة للتغذية والمنتوجات المصنعة. بالإضافة إلى إقامة المؤسسات الإقتصادية وإنشاء مراكز تجارية منها إقليم توات.

أما التجارة الخارجية كان لها دور مهم وأساس في إنشاء وضع إقتصادي متميز في الجزائر، فإقتصاد الجزائر نظرا لما تحتويه الجزائر من إمكانيات إقتصادية كبيرة ومتنوعة، لكن التجارة الجزائرية بالسوق الصناعية العالمية من جهة والفرنسية من جهة أخرى مقيدة، فالجزائر لم يكن لها نظام جمركي خاص بها لتتحكم في الواردات أما الصادرات فهي مرتبطة بالإنتاج الذي يخضع لتوجيهات الأسواق الخارجية الصناعية.

وتمثلت صادرات الجزائر في الكحوليات والغنم والصوف وأوراق الدخان، وبعد عام 1870م طغت المشروبات الكحولية على الصادرات الجزائرية ، حيث وصلت نسبتها في بعض الأحيان إلى 40٪ من مجموع الصادرات الفلاحية نحو فرنسا ، إضافة إلى الحبوب التي كانت

[1] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص16.

[2] حكيمة والي وعلي ماحين حميدة، **أوضاع الجزائر في فترة ما بين الحربين 1919م-1939م**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: قبال مراد، جامعة خميس مليانة، 2016-2017، ص66.

تصدر من قسنطينة نحو ميناء مرسيليا كما كانت عنابة تمون القبائل الحدودية التونسية بالحبوب والزيوت والملح والمواشي[1].

أما الواردات فقد تمثلت في الآلات الحديدية، الأخشاب، الأواني، الوقود وبعض الكماليات (العطور ومواد التجميل) والجدير بالذكر أن الجزائر إحتلت المرتبة الأولى في التجارة الخارجية بين المستعمرات الفرنسية[2].

ج- المؤسسات المالية:

سعى الفرنسيون منذ دخولهم إلى الجزائر إلى نشر العملة الفرنسية وتداولها في الجزائر، حيث صدر قرار من طرف القائد العام للقوات المسلحة الفرنسية بالجزائر في 07 ديسمبر 1831م يعتبر النقد الفرنسي عملة رسمية في الجزائر، ورافق إنتشار النقد الفرنسي التوسع الإستعماري وسيطرته على أسواقها وثرواتها[3].

كما ساعد في إنتشار النقد الفرنسي تأسيس البنك الجزائري 1851م الذي أصبح يصدر قطع النقد الضرورية للتداول، كما أصبح المصدر الأساسي لتوفير رؤوس الأموال التي تكاد تكون منعدمة وصار هذا البنك يقدم مساعدات مالية للتجار لاسيما للوسطاء القادرين على تسديد الديون. حيث أن التجارة هي التي تتطلب وجود هذا البنك وليس الزراعة في بداية الأمر ذلك أن القطاع الأوروبي لم يكن ليتوفر على إنتاج كبير بعد، بل كان يعتمد على قطاع الإنتاج الاقتصادي التقليدي. وكان القطاع الأوروبي يقوم بدور الوساطة بين القطاع الإقتصادي التقليدي والأسواق الخارجية[4] كما كانت القروض والمساعدات المالية متركزة في القطاع الأوروبي[5].

وكانت القروض هي مصدر التمويل في حين أن رؤوس الأموال كان دورها ضعيف في الجزائر لاسيما في المرحلة الأولى من الإحتلال الفرنسي، وهذا راجع إلى ان أصحاب رؤوس الأموال كانوا يخافون من عدم نجاح الإستعمار لكون الوضع السياسي غير مستقر

[1] عبد الرحمان رزاقي، المرجع نفسه، ص41 101.

[2] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1995، ص287.

[3] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص21.

[4] عمر لمقدم، **تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية 1939م-1945**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، إشراف: محمد حركات، جامعة الوادي، 2013-2014، ص10.

[5] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص22.

والمقاومة الجزائرية لازالت مستمرة في بعض المناطق بالإضافة إلى إعتقاد أصحاب رؤوس الأموال أن الأراضي الجزائرية ليست حديثة الإستغلال وإنتاجيتها محدودة ومناخها متذبذب من سنة لأخرى[1].

كما يرجع ضعف مساهمة رؤوس الأموال إلى كون الإستعمار في الجزائر إستيطاني زراعي تقوده الحكومة الفرنسية وتموله، ولا يعتمد على شركات إستغلالية كبيرة تملك رؤوس أموال كافية للإستثمار وتمويل المشاريع. ثم إن المستوطنين الوافدين إلى الجزائر هم من أدنى الطبقات الإجتماعية والإقتصادية في أوروبا وكانوا في حاجة إلى إشراف الحكومة الفرنسية. كما أن السلطة الفرنسية كانت تريد أن تجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية تابعت لها وكذلك لم تشجع رؤوس الأموال والإستثمار الأجنبي[2].

ويرى عبد الرجمان رزاقي أن المؤسسات المالية في الجزائر قد عرفت تطورا بعد سنة 1870م حيث صارت تشارك بنسبة مهمة في تمويل الإنتاج وأعمال التجارية وظهرت عدة مؤسسات مالية اخرى مثل :

- القرض العقاري الجزائري سنة 1880م، والقرض العقاري التونسي، مؤسستان فرنسيتان تعملان في مجال القرض والعمليات المصرفية.
- الصناديق الجمهورية للقرض الزراعي التي تأسست حسب قانون 08 جويلية 1901م .
- القرض الليوني 1878م.
- الشركة المرسيلية 1865م[3].

وتحمل مؤسسات القرض التي تضمن عددا كبيرا من الفروع التابعة للبنوك الميتروبول كل خصائص الإقتصاد الكونيالي الذي عمل على تشكيلها وفقا لطبيعته ولحاجاته.

وقد أخذت هذه المؤسسات المالية في تقديم قروض للمنتجين والتجار، كما شاركت في عدة مشاريع وكانت هذه النشاطات الإقتصادية مكملة لتلك الموجودة في الميتروبول[4]. في حين لم يستفد القطاع الصناعي عمليا من أي قروض، عرف القطاع الزراعي عدة مؤسسات للقرض

[1] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص22.

[2] عمر لمقدم، المرجع السابق، ص11.

[3] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص23.

[4] عدي الهواري، المرجع السابق، ص ص147 183.

بخدمته وهي مؤسسات للقرض الزراعي، ذلك أن تفوق الزراعة فرض عليها توسيع دائرة عملياتها لهذا القطاع.

كما يلعب الإستيراد والتصدير في الإقتصاد الكولونيالي دورا وسيطا من الدرجة الأولى من خلال إرسال المنتجات الزراعية والمواد الخام إلى الميتروبول وإستقبال المنتجات المصنعة فيه، ويحتاج هذا القطاع (الإستيراد والتصدير) بإستمرار إلى السيولة التي توفرها له البنوك.

ونشير إلى أنه في مقابل المساعدات المالية للقطاع الأوروبي فإن القطاع الإقتصادي التقليدي قد عرف إهمالا وحصارا. وقد عرفت الأموال المستثمرة في الجزائر زيادة معتبرة، حيث إرتفعت من 18 مليار فرنك سنة 1880م إلى 38 مليون فرنك سنة 1910م، كما كانت الحكومة الفرنسية تشجع القرض التجاري بتنظيم عقود ضمان الحقوق التجارية أو رؤوس الأموال المستثمرة[1].

2- الوضعية الإقتصادية في تونس:

عرفت تونس منذ فرض الحماية عليها، تناقضات إقتصادية كانت وليدة الهيمنة الفرنسية على القطاعات الإقتصادية التونسية كالفلاحة وتربية المواشي والصناعات المحلية من جراء السياسة الإستعمارية.

2-1- القطاع الزراعي

لقد تنوعت الملكيات بتونس وحاول الإستعمار تحويلها من وضعها الأصلي لكي يتناسب والسياسة الإستعمارية. فلقد عانى القطاع الزراعي في تونس من سياسة الإستعمار الحر التي كانت ترمي إلى فتح الأراضي التونسية لأصحاب الأموال، حيث عملت فرنسا على استثمار أموالها في شراء الأراضي التونسية، كما قررت سلطات الحماية 1892م منح الأراضي التونسية إلى فئات فرنسية[2].

وإلى جانب سياسة الإستعمار الحر مارست سلطات الحماية سياسة أخرى، عرفت بالإستعمار الرسمي. هذه السياسة تتمثل في تجميع أكثر ما يمكن من الأراضي بين يدي الدولة

[1] عدي الهواري، المرجع السابق ص 83.

[2] علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، منشورات الجامعة التونسية، د ط، تونس، 1986، ص12.

لتوزيعها على الفرنسيين بأثمان زهيدة مع التسهيل في الدفع[1]. ولقد قامت فرنسا بإجراءات حتى تحكم قبضتها على هذا القطاع وهي :

2-1-1- القانون العقاري 1885م:

يخول هذا القانون المستعمل أن يمتلك هذه الأرض، وكان يسمح للمستغل من التصرف في الأرض كيفما يشاء دون أن يحتاج إلى الحصول على موافقة الملك الأصلي ولا إلى دفع ثمن تلك الأرض[2].

2-1-2- مصادرة الأراضي:

أ- **أملاك الدولة:** كانت أملاك الدولة تقتصر في الأصل على مزارع الباي والأراضي التي كانت خاضعة لشبه وصاية من قبله، وهي في غالب الأحيان أملاك الأراضي المشاعة للقبائل[3].

لقد بدأت سلطات الحماية بتحويل تلك الأراضي التابعة للباي إلى أراضي دولة بمرسوم 08 فيفري 1892م، وبهذا فقد بادرت الحكومة الفرنسية بإنتزاع ملكية هذه الأراضي من يد الفلاحين التونسيين وإلحاقها بأملاك الدولة[4]. أصبحت مساحة أراضي الدولة، المكونة على حساب الأراضي التابعة للباي، متزايدة حيث أصبحت تبلغ في سنة 1903م نحو 221 ألف هكتار، بعد إلحاق الأراضي البور بأملاك الدولة أيضا. ففي 13 جانفي 1896م صدر مرسوم يقضي بإدماج جزء كبير من الأراضي الموات (البور) بأملاك الدولة.

ب- **أراضي الغابات:** ألحقت المناطق الغابية بأملاك الدولة بمرسوم 01 ديسمبر 1881م الذي يقضي بإلحاق الأراضي الخاصة والغابات والمناجم إلى أملاك الدولة. كما أعادت التذكير بهذا المرسوم في نشرة وزاوية وزعت على القادة في 144 جويلية 1888م، للتأكيد على ملكية الدولة لغابات المحمية[5].

---

[1] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934**، المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بين المحكمة، ط1، تونس، 1999، ص26.

[2] أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر**، 1881م-1986م، **تع** : حمادي الساحلي، الشركة التونسية، ط1، تونس، 1986، ص61.

[3] يونس درمونة، **تونس بين الحماية والإحتلال**، مكتب تونس الحرة، د ط، تونس، د س، ص68.

[4] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص83.

[5] عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تر وتق :سامي الجندي، دار القدس، ط1، د م، 1975، ص ص93 173.

كما أصدرت مرسوم 14 أفريل 1890م، الذي ينص في مادته الأولى :(إن أرض الدولة تعني الأحراش والغابات) وبهذا إستولت الدولة على الأحراش بعد الغابات[1]. كما ألحقت المناطق الجبلية بأملاك الدولة بمرسوم 22 جويلية 1903م الذي يتضمن وضع حدود نهائية لهذه الغابات، وبلغت مساحة المناطق الغابية التي تم إلحاقها بأملاك الدولة 1095000 هكتار[2].

ج- **أراضي العرش (القبائل)** : وهي أراضي شاسعة تتصرف فيها القبائل منذ أجيال وهي ملك مشاع بينها، وقد عمدت سلطات الحماية إلى إلحاقها بأملاك الدولة بدعوى أن القبائل لاحق لها في هذه الأراضي. وذلك بمرسوم 22 فيفري 1904م الذي جاء فيه أن القبائل بتونس، ليس لها نظام يجعل لها شخصية قانونية فالأراضي المشاعة غير متعرف بها قانونيا[3].

د- **أراضي الأوقاف** : منذ إنتصاب الحماية سنة 1881م عمدت السياسة الفرنسية على تحطيم القيود التشريعية لأملاك الأحباس، فقد تم في سنة 1897م إحصاء العقارات والأملاك، لتمكين المستوطنين، وبطلب منهم من التعرف على ما هو متوفر لدى الأوقاف العامة.

وفي شهر جانفي 1898م صدر مرسوم يقضي باستبدال الوقف سواء كان عام أو خاص بعقار آخر قيمته مساوية أو مقابل مبالغ مالية تقدر قيمتها من طرف خبيرين يفقهان في الدين[4]. ولقد وقع القضاء نهائيا على الأوقاف بمرسوم صدر في 12 نوفمبر 1898م الذي يقضي على إدارة الأوقاف أن تضع كل وقف عام تحت تصرف إدارة الإستعمار، وكانت أراضي الأوقاف العامة لا تقل مساحتها على 2000 هكتار[5].

أما الأراضي التابعة للأوقاف الخاصة فإن الإستعمار لم يتعرض لها بمثل ما تعرض للأوقاف العامة، حيث صدر مرسوم 12 أفريل 1913م من الحكومة ينص على أن

---

[1] الحبيب تامر، **هذه تونس**، مطبعة الرسالة، د ط، القاهرة، 1948، ص43.

[2] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص72.

[3] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص103.

[4] يونس درمونة، المرجع السابق،ص72.

[5] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص46.

المالكين لأرض تابعة لأوقاف الخواص والذين يمكنهم أن يثبتوا إستقرار أجدادهم على تلك الأراضي يمكن أن يحصلوا عليها[1].

فالغاية التي ترمي إليها إدارة الإستعمار هي التعرف على الأراضي الموقوفة والمشغولة بالفعل، وكان الهدف من عملية إرجاعها إلى أملاك الدولة عن طريق القوانين والمراسيم التي إستندت عليها إدارة الإستعمار في إغتصاب الأملاك العقارية التي شرعت فيها منذ 1890م في حجم العقارات الموضوعة على ذمة الدولة جلب أكبر عدد ممكن من المستوطنون ومنحها لهم[2].

ففي سنة 1891م فقد منحت إدارة أملاك الدولة إلى مصلحة الاستعمار الزراعي 6000 هكتار من الأراضي، وفي سنة 1914م كانت تشغل أملاك المستوطنين ما يقارب 930000 هكتار منها 790000 للمستوطنين الفرنسيين، كما وزعت إدارة الإستعمار غداة الحرب العالمية نحو 35600 هكتار للمستوطنين[3].

2-1-3- تطور الزراعة الإستعمارية ووسائل الإنتاج :

لم يهتم المستوطنون ومنهم الفرنسيون بأنواع الزراعات التي وجدت في تونس، وخاصة زراعة الحبوب والتي تميزت بانخفاض سعر القمح. وهذا جعل المستوطنون يتركون زراعة الحبوب للأهالي، ويكتفون بكراء جزء من أراضيهم بنسب مرتفعة.

وكانت زراعة الحبوب رائجة آنذاك، لكن الوضع يختلف بالنسبة لزراعة الكروم، حيث كانت النتائج مخيبة للآمال في بداية الإحتلال، وبعد فترة وفرت سلطات الحماية الفرنسية الظروف الملائمة واتخذت إجراءات لحماية الكروم، وأخذت الطرائق الحديثة تدخل الريف التونسي[4]. وبدخول الطرائق الإنتاجية العصرية تركز الإستغلال على المحاصيل ذات المردودية

---

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص81.

[2] جهيدة بوهراوة وفايزة قاضي، **السياسة الفرنسية في تونس (1881م-1919م)** ، مذكرة لنيل شاهدة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف : محفوظ سعيداني، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، 2015 -2016، ص67.

[3] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص83.

[4] علي المحجوبي، **إنتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، تع: عمر بن ضر، حليمة قرقوري وعلي المحجوبي، دار سراس، د ط، تونس، 1986، ص135.

المرتفعة المعدة للتصدير الخارجي مثل: الكروم، القمح اللين والزيوت، وابتداء من سنة 1914م إرتفع حجم المحاصيل في الجنوب من 5 إلى 20 قنطار.

كذلك تطورت المساحات المخصصة للكروم من 1100 هكتار في بداية الحماية إلى 23400 هكتار سنة 1920م، كما حققت الزراعة الفرنسية أعلى مستويات المردودية في قطاع الزيوت، حيث إرتفع عدد أصول الزيوت إلى 2800000 سنة 1914م في صفاقس وحدها، كما بلغ العدد الإجمالي لهذه الأشجار في كامل تونس 8 ملايين أصل زيتون في نفس السنة.[1] كما مكنت الآلات المتنوعة من أمشاط ولفافات ومذرات من إتقان مختلف الأشغال والإسراع فيها، ومن التخفيف من وطأة المخاطر المناخية التي تهدد دوما الزراعة الفرنسية، كما اعتمدوا على طريقة استراحة الأرض المحروقة التي تقتضي الحرث التمهيدي للأرض أثناء فصل الربيع[2].

ومن خصائص الإستعمار والزراعة الفرنسية بالبلاد التونسية إحداث التعليم الزراعي والتوسع من نطاقه في وقت مبكر، وقد أحدثت سنة 1898م المدرسة الإستعمارية للزراعة بتونس، التي تعتبر معهد للتعليم العالي ترمي إلى تكوين الفنيين في العلوم الزراعية وتهيئة المستوطنين الشبان، ولقد نالت شهرة واسعة بحيث صار يرتادها طلاب من أوروبا وآسيا ومناطق من إفريقيا للتعلم فيها، ويتحصل الطلاب في حالة الحصول على شهاداتهم على قطعة أرض مع كل المساعدة الرسمية من الدولة[3].

2-1-4- الثروة الحيوانية :

تأثر قطاع تربية الماشية من إستعمار الأراضي الذي أغلق أمامه جزءا كبيرا من المراعي. كما عانى هذا القطاع ايضا من القوانين الجائرة التي منعت عليه الغابات، وألغت حق الرعي العمومي وبهذا أصبحت عرضة لتقلبا الطقس، كل هذه الأسباب أدت إلى تدهور هذا القطاع إثر الحماية، فبينما كان عدد الغنم في البلاد التونسية يقدر في بداية الحماية بـ

[1] خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الإستقلال**، مركز الدراسات والبحوث، دط، ج3، تونس، 2005م، ص51.

[2] يونس درمونة، المرجع السابق، ص85.

[3] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص141.

1136400 رأس، إنحدر قبيل الحرب العالمية الأولى إلى 700 ألف رأس[1]. وبذلك أصبحت تربية الماشية محصورة في الأراضي الأقل رواء. وأيضا كلما طرأ جفاف إلا وأباد قسما كبيرا من الماشية التي أغلقت أمامها الجهات الخصبة، وهذا ما حدث للغنم إثر جفاف 1907م-1908م إذ إنخفض عددها من 901 ألف رأس سنة 1907م إلى 585 ألف رأس في السنة الموالية.[2]

2-2- القطاع الصناعي :

بدأت فرنسا منذ أواسط القرن التاسع عشر في تحويل كميات كبيرة من منتوجاتها المصنعة إلى تونس ومكنها نظام الإمتيازات الذي تتمتع به من فرض بضائعها في السوق التونسية، إلا ان الصناعة الأوروبية لم تقتصر على ترويج المنتوجات الأوروبية الخالصة بل أخذت أيضا في تقليد بعض المنتجات الصناعية التقليدية التونسية، فكانت المعادن والأسلحة وجميع الآلات المستعملة في الميدان الزراعي تأتي من الخارج[3].

وقد تفاقم الوضع بعد سنة 1881م، حيث عملت فرنسا على عرقلت تطور البلاد فلم تنشأ فيها صناعة مهمة وحتى الصناعات التي كانت موجودة قبل الحماية لم تبذل لها السلطات الفرنسية أي تشجيع بل كانت حريصة على إبقائها في حالها لتواجه مصيرها أمام منافسة البضائع الفرنسية الواردة[4].

حيث حاولت فرنسا أن تختص بالسوق التونسية لنفسها فاجتهدت الصناعة الفرنسية في تقليد وإنتاج المواد التي يستعملها السكان التونسيون بكثرة، فالشاشية الفرنسية قد غزت السوق التونسية في أواخر القرن التاسع عشر، ورغم مستواها الرديء، وقد أبدى الحرفيون التونسيون في أول الأمر شيئا من التحفظ مادامت الأشكال والألوان غير مماثلة للأشكال والألوان الأصلية، ومع مرور الوقت لم يعد أي شيء يفرق في المظهر بين البضاعتين المتنافستين ما عدا علامة الصانع التونسي[5].

---

[1] علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، المرجع السابق، ص13.

[2] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934**، المرجع السابق، ص39.

[3] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص102.

[4] علي المحجوبي، **إنتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، المرجع السابق، ص19.

[5] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص ص 49-50.

وفي سنتي 1903-1904م فاقت مبيعات الشاشية الفرنسية مبيعات الشاشية التونسية، ذلك أن ثمنها كان دون ثمن الشاشية المحلية، ويعود إنخفاض ثمن الشاشية الأجنبية راجع إلى استعمال مواد أولية من النوع الرديء وبالخصوص استعمال أساليب الصناعة الآلية، كما ساعد النظام الجمركي الموالي للصناعات الفرنسية على تسهيل دخول الواردات الفرنسية من جهة وتصدير المواد الخام التونسية من جهة أخرى فأصبحت هذه المواد تصدر بأرخص الأثمان لتعود إلى تونس في شكل بضائع تستنفذ معظم مالية البلاد وتحول دون قيام صناعة تونسية[1].

نفس الشأن بالنسبة إلى النسيج فقد تم توريد كميات كبيرة من النسيج واللباس وخصوصا الأقمشة القطنية الصنع دون غيرها، فابتداء من سنة 1918م وبفضل ثمنها المناسب أمكنها ذلك من تعويض كل القمشة القطنية التونسية تقريبا[2]. فقد كانوا يصنعون تلك الأقمشة في فرنسا بعد أن يتعرفوا على أذواق التونسيون والعمل على أن تكون منتوجاتهم متماشية معها، فصانعي الأقمشة القطنية بفرنسا كانوا يتولون إنتاج الملاية (الملاءة) وأنواع منها تشبه إنتاج التونسيون و بأثمان زهيدة[3]. وكانت الأقمشة القطنية إلى غاية إندلاع الحرب العالمية الأولى تورد غير ملونة ثم يتم صبغها بتونس، ولكن منذ تطور الصناعات الكيمياوية وبالخصوص صناعة الملونات أصبحت الأقمشة القطنية تلون بأوروبا، حيث تنتج المعامل بأثمان زهيدة صباغة أكثر إلتصاقا بالأقمشة من الصباغة التونسية، كما عرفت الأقمشة الحريرية التونسية نفس الوضع، فالأقمشة الحريرية الواردة من فرنسا وبالخصوص من مدينة ليون قد تمكنت عمليا من إقصاء الأقمشة الحريرية الرفيعة المصنوعة بالبلاد التونسية، كما قامت بعض المصانع الفرنسية بإنتاج بعض أنواع اللباس المماثلة في صنعها للملابس التقليدية التي يرتدونها التونسيون والتونسيات، فقد تخصص مصنع بمدينة إيفتوا الفرنسية بصنع البرنس التونسي، فكانت بمثابة ضربة قاسية للصناعات التقليدية التونسية، فالمؤسسات الصناعية الفرنسية لم تعد تقتصر على تصدير البضائع الأوروبية ومنها الفرنسية بوجه الخصوص، بل

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص179.

[2] Feleuty.V، Les Industries Indigénes De La Tunisie، Berger Hevraulte Et Cie، éditeurd، Paris،1900،p26.

[3] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 179-180.

أصبحت تصدر المنتوجات المقلدة لمنتوجات الصناعة التقليدية التونسية، كالشاشية والأقمشة الحريرية والمصنوعات الجلدية[1].

ولقد مثل القطاع المنجمي مجالا إستغلاليا جديدا وهاما بفضل حجم مرابحه ووفرة إنتاجه فجندت السلطة الفرنسية طاقتها لتطويره وأسندت رخص الإستغلال بشروط مالية ميسرة ومقابل إيجاز سنوي زهيد وأعطت جميع التسهيلات القانونية والإقتصادية للشركات الخفية الإسم، فنشطت بذلك الصناعة الإستخراجية[2].

وأصبحت تونس من أكبر منتجي الفوسفاط في العالم، وكان متوسط ما تصدره في تونس من الفوسفاط سنويا يبلغ 3 ملايين من الأطنان، أما من ناحية الإنتاج فإن تونس تأتي فبالدرجة الثانية من الدول المنتجة للفوسفاط في العالم. وأصبح الفوسفاط أعظم ثروة منجمية بالبلاد التونسية إن تتراوح قيمته بين 40٪ و45٪ من قيمة المواد المستخرجة من باطن الأرض، وقد انطلق استغلال الفوسفاط وتصديره سنة 1899م أي بعد سنتين من تأسيس شركة الفوسفاط بصفاقس[3].

وكان يوجد بتونس مناجم للحديد والرصاص والزنك والمنغنيز والنحاس والبوتاسيوم ولإظهار أهمية ما يستخرج من هذه المناجم يمكننا القول أن المعادن تحتل 3/4 حمولة وسائل النقل بتونس، أما ما يصدر منها إلى الخارج فهو بنسبة 32,12٪ من صادرات تونس وكل هذه المناجم وما تبعها من صناعات استخراجية كانت لا تعود بفائدة كبيرة على تونس، وكذا أصبحت تونس من اكبر مزودي أوروبا بالمواد الأولية من حديد وزنك ورصاص، وبذلك أتمت حركة الإستغلال المنجمي إدماج البلاد التونسية داخل الدورة الإقتصادية الإستعمارية فأصبحت جل المؤسسات الإستعمارية المنتجة للمواد الأولية الخام تحقق أرباح ضئيلة ولكنها لا تقيم وزنا لتأثيرها على المحيط المحلي.

2-3- القطاع التجاري :

بما أن فرنسا كانت أسبق دول أوروبا إلى إحاطة علاقتها بتونس بعد إتفاقيات تجارية، فمن سنة 1881م إلى 1890م لم تتجدد السياسة التجارية الفرنسية إتجاه البلاد التونسية إذ

[1] عز الدين معزة، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899م- 2000م)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، 2010، ص41.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص54.

[3] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص50.

اخذت الحكومة الفرنسية بعين الإعتبار الإتفاقيات المبرمة بين الباي والدول الأخرى (كإنجلترا وإيطاليا خصوصا) التي كانت تتنازع مع فرنسا على السوق التونسية لترويج بضاعتها وبناءا على ذلك فإن النظام الجمركي التونسي والعلاقات التجارية بين تونس وفرنسا إلى حدود سنة 1890م لم تدخل عليها تحولات ذات أهمية[1].

غير أن تطور الزراعة الإستعمارية والضغوط المسلطة من أرباب الصناعة الفرنسية على السلطات الإستعمارية لتخصيص السوق التونسية للبضائع الفرنسية لا غير، كل هذا ادى إلى تغير السياسة الجمركية الفرنسية بتونس وتطور الأمر سنة 1890م إلى إدماج تونس بالتدرج في إطار وحدة جمركية ضيقة مع فرنسا بمقتضى قانون 19 جويلية 1890م الذي سمح بدخول الحبوب التونسية لفرنسا بدون دفع رسومات جمركية. وفي سنة 1896م ألغيت الاتفاقية المبرمة مع إنجلترا وإيطاليا وعوضت باتفاقية جديدة تعترف بمقتضاها الدول الأجنبية بحق البلاد التونسية في منح فرنسا نظاما جمركيا خاص[2].

ثم أصدر مرسوم 02 ماي 1898م الذي يمنح إعفاءا تاما لمعظم البضائع الفرنسية كالبضائع المعدنية والنسيج والآلات، والتي هي محمية من منافسة البضائع الأجنبية المماثلة وهذا بإعطائها امتيازات جمركية خاصة، فأصبحت تصدر إلى تونس أنواعا عديدة من البضائع دون رسوم جمركية، وفي المقابل ألغيت الرسوم على الصادرات التونسية الأساسية من حبوب وزيوت ومواشي عند ترويجها إلى فرنسا ولكن في حدود كميات وحصص معينة، فنلاحظ أنه في سنة 1896م كانت نسبة الواردات التونسية القادمة من فرنسا تمثل 60٪ وفي سنة 1900م ارتفعت إلى نسبة 63٪[3].

وفي سنة 1904م وتحت ضغط المزارعين الفرنسيين تم عمليا تطبيق الوحدة الجمركية بين تونس وفرنسا بالنسبة للحبوب عن طريق مرسوم جويلية 1904م الذي ينص على أن الحبوب ومشتقاتها الواردة من تونس تقبل بفرنسا دون دفع الأداءات وبدون تحديد لكميتها، وسهل هذا النظام لفرنسا الحصول على مواد التي تحتاجها بأثمان أرخص مما إستوردتها من بلاد أخرى. وهذا النظام المفروض على تونس يفقدها كذلك حرية تقرير الرسوم الجمركية

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق ص54.

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق ص ص 244-245.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص51.

لصالحها حتى بالنسبة للبضائع الواردة من غير فرنسا، فهي مجبورة على أن تفرض على هذه البضائع بموجب وجود هذا الإتحاد الجمركي نفس الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخولها إلى فرنسا نفسها. ومكن ذلك من دخول تونس تحت المظلة التجارية الفرنسية من تحقيق جملة من الأهداف الحيوية، أولها: تفوق التجارة الفرنسية بتونس على تجارة سائر الدول. وثانيا: خدمة مصالح المستوطنين إذ تمكن كبار المزارعين المختصين في إنتاج المواد الأولية الفلاحية من بيع منتوجاتهم بالسوق الفرنسية بأسعار خيالية، وثالثها ترويج المواد الصناعية الفرنسية بتونس بأثمان اعلى من الأسعار الجارية في الأسواق الخارجية الأخرى[1].

وآل هذا التبادل غير المتكافئ إلى حصر التجارة الخارجية التونسية في تصدير سلع زهيدة القيمة تلبيتا لحاجيات الأسواق والمراكز الصناعية الفرنسية من المواد الأولية، وجلب المواد التجهيزية والبضائع كاملة الصنع والسلع الفاخرة من الخارج، وابتداء من سنة 1913م تراجعت نسبة المواد الزراعية في التجارة الخارجية لفائدة الخامات المعدني وخاصة الفوسفاط[2].

[1] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص52.

[2] خليفة الشاطر، المرجع السابق، ص ص 53-54.

تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية للأزمة الاقتصادية العالمية، فكان من الطبيعي أن تنتقل تداعيات الأزمة الدولية إلى بلدان أوروبا الغربية بحكم الروابط الاقتصادية الرأسمالية المشتركة.

أصبحت فرنسا من بين الدول المتضررة من هذا الانهيار الرأسمالي العالمي مع مطلع سنة 1930م. وامتدت عواقب الأزمة وآثارها إلى الجزائر المستعمرة، فازدادت الأوضاع العامة تدهورا وألقت بظلالها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على كامل ربوع الوطن.

انعكست آثار الأزمة على الاقتصاد في الجزائر، فأفرزت مضاعفات سياسية واقتصادية واجتماعية. صعدت من معاناة الجزائريين فقد تعاملت الإدارة الاستعمارية مع الواقع الاقتصادي على أساس نفعي لتنمية التراكم الرأسمالي الفرنسي. حيث تحولت المستعرة إلى سوق تجارية مفتوحة على منتوجات الدولة الفرنسية نحو الإنتاج الفلاحي منحى زراعة نقدية بحتة قائمة على إنتاج الكروم والحوامض والزيتون واتجهت الخامات المنجمية نحو خدمة متطلبات الصناعة، فتحولت مظاهر الأزمة إلى مشاهد مأساوية تجرع مرارتها الجزائريون لعدة سنوات[1].

1- إخضاع الزراعة الجزائرية للرأسمال الإستعماري:

بعد عملية الإستيطان الأوروبي والاستلاء الجماعي على أراضي الجزائريين، أخضعت الحكومة الفرنسية الزراعة لمخططات الإستثمار الرأسمالي[2]. وهذا مكنها من خلق اقتصاد زراعي من بين أنجح الاقتصاديات الزراعية في العالم وذلك بالتركيز على الزراعات التجارية لأنها كانت تدر أرباحا طائلة لصالح المستوطنين وكان من أبرز هذه الزراعات: الحمضيات، الخضر، التبغ والكروم، هذه الأخيرة عرفت تطورا كبيرا أحدث تحولا حقيقيا في الاقتصاد الاستعماري بالجزائر[3].

---

[1] بختاوي خديجة، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بن نعيمة عبد المجيد جامعة وهران، 2011، ص24.

[2] قنانش محمد، **الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات 1929-1939م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف :إبراهيم مهديد، ، جامعة وهران السانيا، ص 18.

[3] عبد الحكيم رواحنة ، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر1830-1870** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: لمياء بوقريوة ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014، ص 90.

1-1-زراعة الكروم :

لا يمكن القول بأن زراعة الكروم هي زراعة داخلية وجديدة على المجتمع الجزائري بل هي زراعة ضاربة في عمق تاريخ المنطقة، وأعاد الفرنسيون بعثها لأنها زراعة تتماشى مع الطابع الاقتصادي الرأسمالي الذي يعتمد في خططه الاقتصادية على تقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى عدة أقسام، فنجد الزراعة التجارية والزراعة الصناعية وأخيرا الاستهلاكية.

وتندرج الكروم ضمن المجموعة الثانية، وهي زراعة ذات أهمية ووزن اقتصادي كبير، ففرنسا لم تكتفي بعملية الزراعة من خلال عملية التهيئة واستخدام أساليب وتقنيات جديدة، بل توصلت إلى إدخال تغيرات على أنواع الكروم وتحويلها إلى مادة صناعية وبالتالي اعتبارها المادة الأولية الأساسية في صناعة المشروبات الكحولية[1].

وقد مرت زراعة الكروم بمجموعة من المراحل وهي: مرحلة بعث الزراعة والتي امتدت من 1830م إلى 1880م ثم مرحلة التطور السريع والتي تمتد من 1880م إلى 1890م، وتشهد فيها زراعة الكروم تطورا سريعا من حيث المساحة وكمية الإنتاج، وتزامن ذلك مع تعرض الكروم في فرنسا لمرض الفيلوكسيرا[2]Phylloxéra، مما أدى لهجرة الكثير من منتجيها نحو الجزائر والعمل في زراعة الكروم وتوسيع نطاقها. أما المرحلة الأخيرة تمتد من 1890م إلى 1920م وفيها نلاحظ تذبذب الإنتاج، وهذا بسبب مجريات الحرب العالمية الأولى، فتقلصت المساحة لتصبح 176000هكتار[3]. غير أن بعد انتهاء الحرب شهد هذا القطاع تطورا سريعا بين الحربين العالميتين حيث ارتفعت المساحة إلى 254000 هكتار حيث تطورت زراعة الكروم* وأصبحت كأنها الأساس الاقتصادي للجزائر الفرنسية ولقد كتب لويس برتران في سنة 1931م يقول :«الجزائر مزرعة كروم واسعة تغطي بلدا كبيرا كفرنسا. إنها معصرة ضخمة ينساب منها ينبوع الطبيعي نهر خمر حقيقي»[4]

---

[1] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص109.

[2] **الفيلوكسيرا:** هي حشرة طفيلية تعيش على الكروم، ويسمى بمرض الفيلوكسيرا لأنه يصيب أشجار الكروم ويلحق بها أضرار فادحة، ويتميز بأنه مرض معدي وسريع الانتشار، **ينظر** : محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق ، ص 42.

[3] قنانش محمد، المرجع السابق ،ص109.

* **ينظر الملحق رقم (02)**: ص110.

[4] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من الانتفاض 1871م إلى إندلاع حرب التحرير**، شركة دار الأمة، د ط، الجزائر، 2013، ص774.

وقد انتشرت زراعة الكروم في جميع المناطق التلية خاصة في مقاطعة وهران والذي تحولت إلى خزان طبيعي لإنتاج الكروم، وترجع عوامل هذا التوسع إلى الحوافز التي تمنحها الإدارة للمنتجين الأوروبيين. مما زاد في اتساع المساحة من 213185 هكتار سنة 1932م إلى 2491 هكتار سنة 1935م في أراضي الغرب الجزائري، مقابل 20042 هكتار في مقاطعة قسنطينة حيث تفوقت عمالة وهران مقارنة مع البقية من حيث المساحة والذي تحولت إلى خزان طبيعي إنتاج الكروم، وتدل هذه المعطيات على احتلال الغرب الجزائري مقدمة إنتاج الكروم. مما سمح لهذا الإقليم أن يغطي 50٪ من مقدرات الإنتاج الإجمالية[1].

الجدول (1): تطور مساحات زراعة الكروم خلال السنوات 1921- 1939[2]

السنوات	1921	1924	1927	1929	1930	1934	1935	1939
المساحة بالهكتار	186742	180757	207367	226499	243916	373292	339512	211134

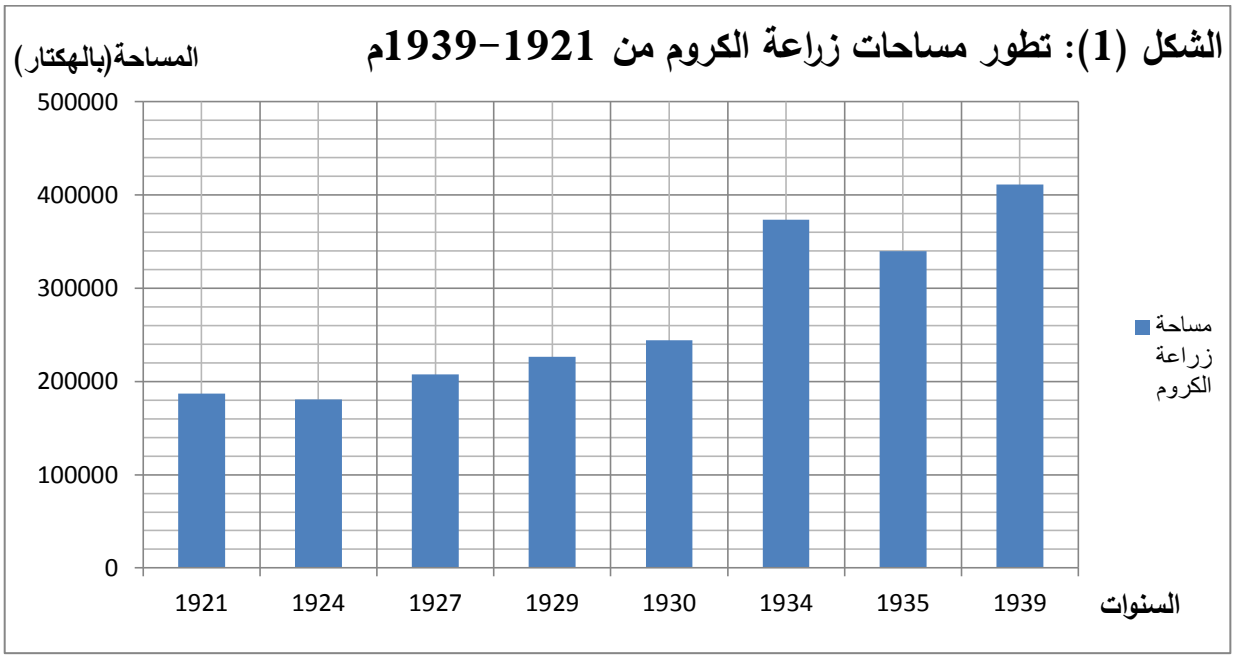

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص44.

[2] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص775.

يتبين من خلال الجدول والشكل رقم (1) حدوث قفزة كبيرة في زراعة الكروم. والتوسع في إنتاج الكروم صار أمرا واضحا ومدهشا لما عرفته المساحة المزروعة من امتداد كبير في الفترة ما بين 1927م حتى 1935م. حيث ارتفعت المساحة من 188529 هكتار في سنة 1924م إلى 271.373 هكتار سنة 1930م، وإلى 335337 هكتار في سنة 1935م وإلى 41113 هكتار في سنة 1939م، وهذا يدل من معطيات الجدول أن زراعة الكروم لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م مقارنة بالمحاصيل الزراعية الأخرى.

إذ شهدت مقاطعة وهران توسعا كبيرا في مزارع الكروم حيث وصلت إلى 76 بالمئة في الفترة ما بين 1929م حتى 1935[1]. و من هنا نستنتج أن التوسع في زراعة الكروم (الإفراط في الانتاج) ينتج عن النمو الفوضوي في زراعة الكرمة.

ويشير عبد الطيف بن أشنهو بقوله: إن هذا التوسع في زراعة الكرمة يرتد في أسبابه إلى التزايد أسواق التصريف وإلى الارتفاع المطرد في الأسعار[2].

1-2- زراعة الحمضيات :

يتركز إنتاج الحوامض في الجزائر حول أهم المدن الساحلية حيث الشروط الطبيعية مشجعة وسهولة المواصلات بين أماكن الإنتاج ومراكز الإستهلاك والقرب من موانئ التصدير إلى الخارج. وانخفاض ثمن النقل وسرعة أخذ الإنتاج للسوق ومراقبة اختلاف الطلبات والأسعار، ثم يد عاملة تحت الطلب. وأهم الحوامض المنتجة البرتقال، المندرين والليمون[3].

ويحتل البرتقال نسبة 60 ٪ من مساحة الحوامض في الجزائر، وتحتل الجزائر نسبة 51 ٪ من مساحة الحوامض بينما نسبة وهران 34,4 ٪ أما عمالة قسنطينة نسبتها 14 ٪، وهذا التوزيع يسمح لنا بتعيين أكبر الجهات إنتاجا للحوامض في الجزائر حيث عمالة الجزائر تحتل المرتبة الأولى، ودائرة الغامضة وحدها تحتوي على نسبة 36 ٪ من المساحة العامة للحوامض.

---

[1] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص775.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962**،الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، د ط، الجزائر،1979، ص164.

[3] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، المصدر السابق، ص55.

ويرجع هذا إلى أن الجزائر العاصمة كانت تمثل أكبر مرتكز للاستهلاك داخل الوطن، وميناءها أكبر ميناء للتصدير نحو أوروبا وخاصة فرنسا. وتحتل الجزائر المرتبة الأولى في إنتاج الحوامض بين بلدان المغرب العربي[1].

الجدول رقم (2): تطور إنتاج الحوامض خلال الفترة 1927-1939م[2]

السنوات / الأنواع	1927	1929	1931	1933	1935	1937	1939
البرتقال	274852	298878	282291	431302	365630	506356	656000
الليمون	40481	38273	37100	46740	33976	38484	28000

الوحدة: القنطار

الشكل (2): تطور إنتاج الحوامض خلال الفترة 1927-1939م

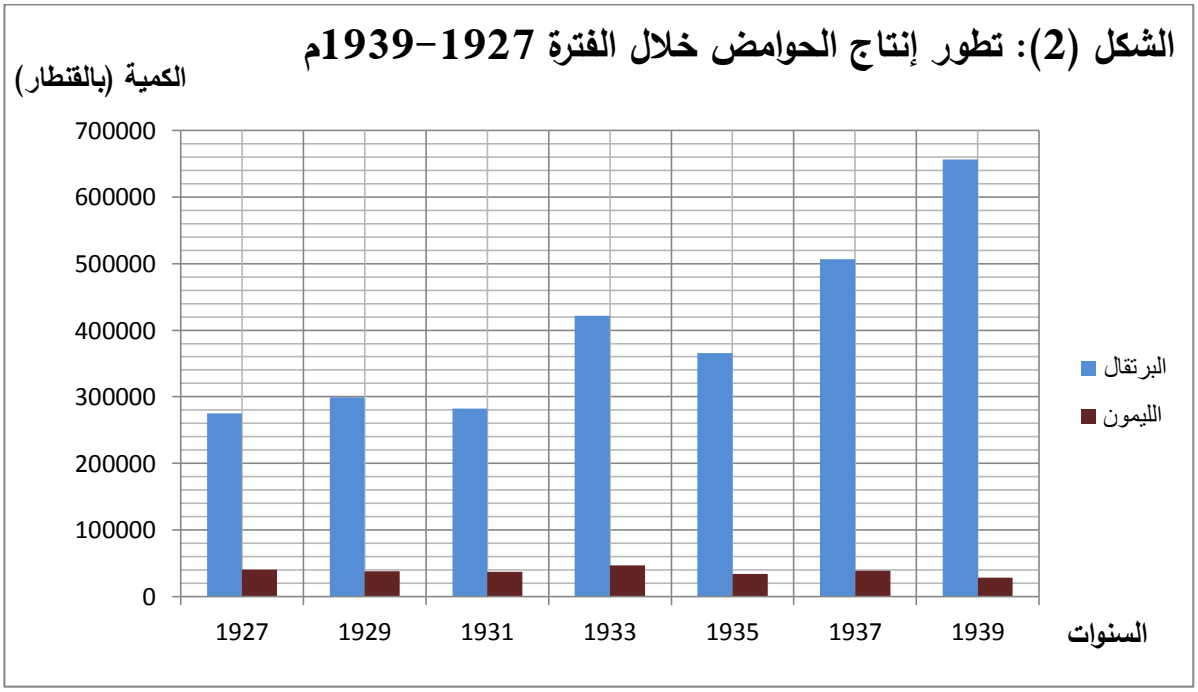

يتبين من خلال هذه الوثيقة أن الحوامض سواء كان بالنسبة لليمون أو البرتقال كانت تشهد توسعا ويتضح ذلك من خلال إنتاجها الذي قدر بـ 40486 قنطار بالنسبة لليمون سنة 1927م وبلغ إنتاج البرتقال سنة 1929م 298878 قنطار، لكن هذا المقدار سرعان ما إنخفض في

[1] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق ، ص97.

[2] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص77.

الفترة الممتدة ما بين 1931 - 1935م، حيث قدر إنتاج الليمون سنة 1931م بـ 37100 قنطار وبلغ إنتاجه 33976 قنطار سنة 1935م.

أما إنتاج البرتقال قد بلغ 282291 قنطار سنة 1931م، وفي سنة 1933م قدر بـ 431302 قنطار وبلغ إنتاجه سنة 1935م 635630 قنطار. وهذا الانخفاض لكل من البرتقال والليمون يعود إلى تأثر إنتاجهما بالأزمة الاقتصادية، يضاف إليها كذلك التأثر بمنافسة الإنتاج الإسباني للحمضيات.

1-3- زراعة الحبوب :

تشهد الجزائر إنتاج الحبوب منذ القديم، وتتركز زراعتها في الهضاب الموجودة في الشمال حيث اعتدال المناخ. ويتركز الإنتاج حول القمح والشعير والخرطال، وتسمى الحبوب الشتوية نظرا لزراعتها الشتوية. وهي قوام الحبوب أي أنها تحظى بالطلب في الأسواق الخارجية والمحلية، ويعمل الجزائريون في 2,5 على 3 ملايين هكتار من الأراضي المخصصة للحبوب وحصتهم في الإنتاج تبلغ حوالي 11 مليون قنطار، وفي الشعير 6 على 7 مليون قنطار أي يتشاركون 66 ٪ إنتاج القمح و80٪ إنتاج الشعير.

لكن المردود في الهكتار في إنتاج المستوطنين، أكبر منه في إنتاج الجزائريين لسيطرة المستوطنون على أخصب الأراضي مع امتلاكهم لوسائل الإنتاج الحديثة والأسمدة[1]. وزيادة الإنتاج ممكنة وسهلة وتتبع زيادة أفقية ورأسية والأخيرة تعتمد على تطور وسائل الإنتاج والأسمدة والري، لكن فرنسا لم تعمل على توسيع إنتاج الحبوب حتى لا تنافس مثيلتها الفرنسية كما أن المستوطنين اتجهوا إلى إنتاج الخمور والحوامض والبواكر المطلوبة في الأسواق الخارجية وخاصة السوق الفرنسية وذات أسعار مرتفعة .

ويتركز إنتاج القمح الصلب في الشرق الجزائري حيث الشروط المناخية الملائمة، ويلعب دورا كبيرا في الإستهلاك المحلي للجزائريين وهو مطلوب في الأسواق الخارجية. أما القمح اللين فيتركز إنتاجه في الغرب الجزائري حيث التربة والمناخ الملائمان، وإنتاجه موجه للتصدير ويجد إهتماما من طرف الأوروبيين. بينما الشعير مثله مثل القمح الصلب يلعب دورا بارزا في إستهلاك الجزائريين كما يحظى بالطلب في الأسواق، حيث يستعمل في صناعات

[1] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، المرجع السابق، ص ص 51-52.

البيرة ويصلح كعلف للحيوانات. وقد بلغ إنتاجه خلال السنوات 1901- 1915م، 8,6 ملايين قنطار. أما بالنسبة للخرطال تتركز زراعته في الغرب والنوع المنتج بكثرة وهو الخرطال الأشهب الشتوي يسيطر المستوطنون على إنتاجه[1].

الجدول (3):تطور إنتاج أنواع القمح خلال الفترة ما بين 1927-1939م

السنوات / الأنواع	1927	1929	1931	1933	1935	1937	1939
القمح الصلب	6012254	6888800	5074179	6048691	6654674	6126241	7959000
القمح اللين	1696170	2175862	1906564	2659783	2471514	2911737	4164000

الوحدة: القنطار

الشكل (3): تطور إنتاج أنواع القمح خلال الفترة 1927-1929م

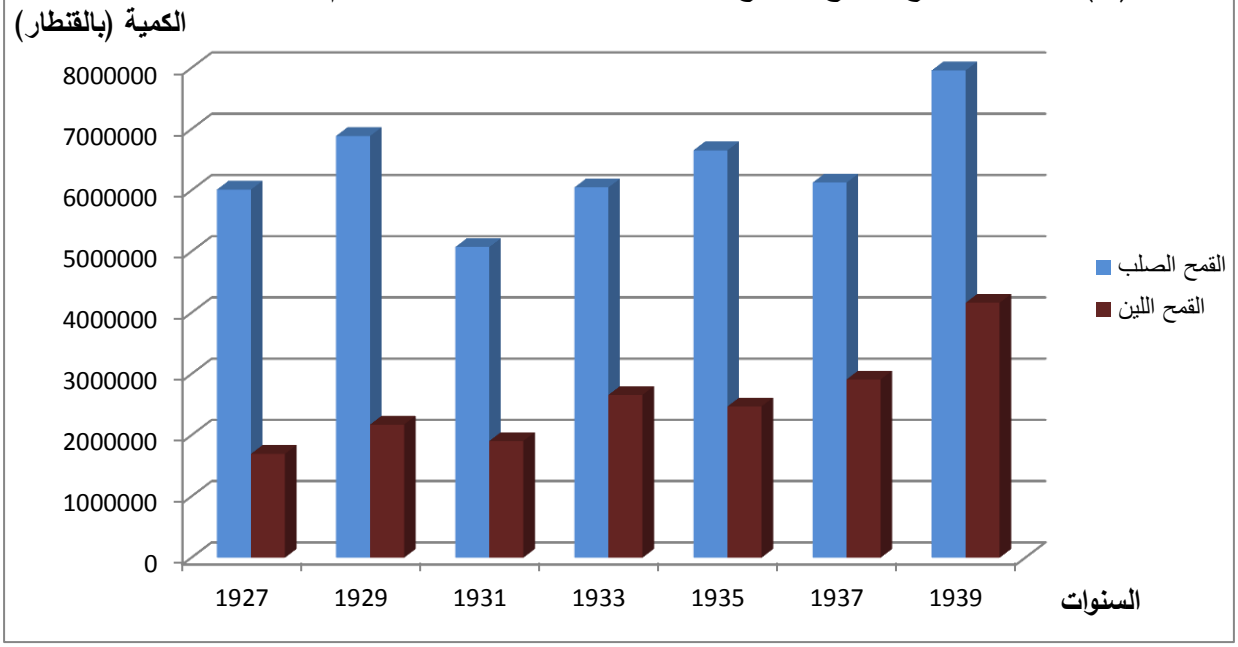

وما يمكن ملاحظته من الوثيقة هو التذبذب في إنتاج القمح الصلب، حيث بلغ إنتاجه سنة 1927م 6012254 قنطار ليتراجع إنتاجه وينخفض سنة 1931م إلى 50704179 قنطار ويستمر في التراجع حيث قدر سنة 1937م بـ 6126241 قنطار. وهذا التراجع يعود إلى تأثر إنتاج القمح الصلب بالأزمة الاقتصادية مما أدى إلى إنخفاض أسعاره فمن 230 فرنك

[1] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص101.

و240 فرنك سنة 1929م إنخفض سعر القنطار من القمح إلى 100 فرنك عام 1934م. كما نلاحظ كذلك من الوثيقة التراجع المستمر لإنتاج القمح اللين بسبب الأزمة الاقتصادية حيث بلغ إنتاجه سنة 1929م 2175862 قنطار ليبلغ سنة 1931م 1906564 قنطار وهذا أدى إلى تراجع أسعاره في الأسواق.

الجدول رقم (4): تطور إنتاج الشعير والخرطال ما بين 1927-1939م[1]

السنوات / الأنواع	1927	1929	1931	1933	1935	1937	1939
الشعير	9523413	8805852	5893409	7836107	7189152	5980691	10609000
الخرطال	1539562	2411130	1191981	1408357	1057788	1388361	2099000

الوحدة: القنطار

الشكل (4) تطور إنتاج الشعير والخرطال خلال الفترة مابين 1929-1939م

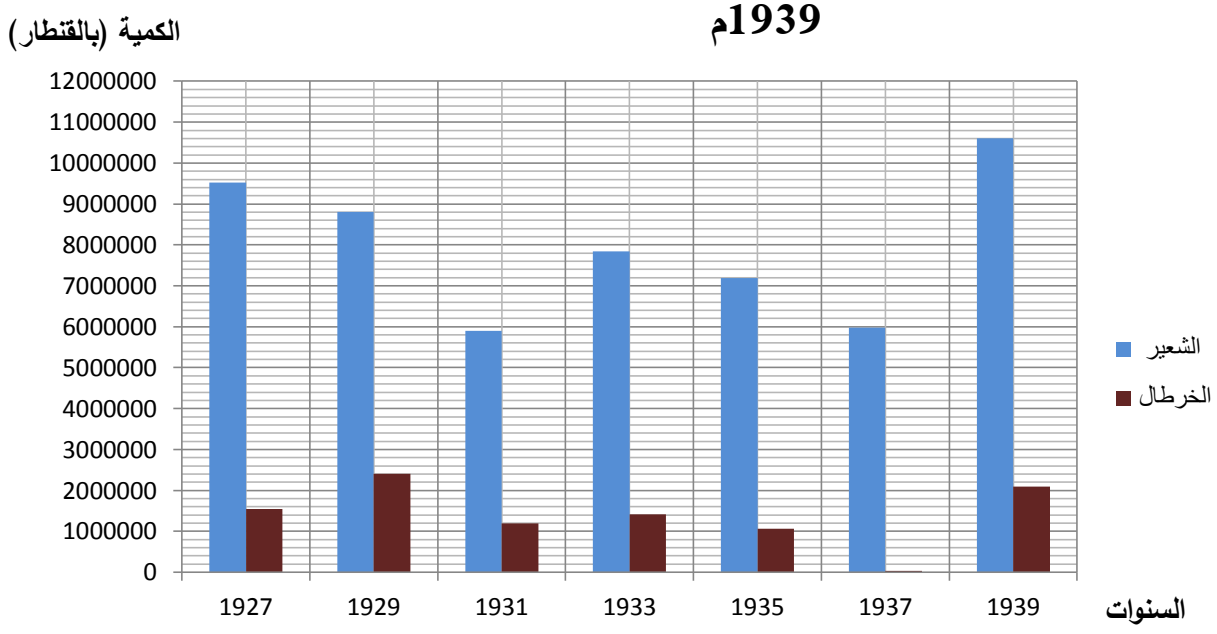

ما يمكن ملاحظته من الوثيقة هو تراجع إنتاج كل من الشعير والخرطال، حيث بلغ إنتاج الشعير سنة 1927م حوالي 7523413 قنطار. وقدر بـ 880852 قنطار سنة 1929م لينخفض إنتاجه سنة 1931م حيث بلغ 5893409 قنطار واستمر في التراجع ليبلغ سنة

[1] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص97.

1937م 5980691 قنطار وهذا الإنخفاظ راجع إلى تأثر إنتاج الشعير بالأزمة الاقتصادية والذي نتج عنه تراجع أسعاره في الأسواق.

أما بالنسبة للخرطال فقد سجل تراجعا في الإنتاج بعد أن كان يقدر بـ 2141130 قنطار سنة 1929م، حيث بلغ إنتاجه سنة 1931م 1191981 قنطار واستمر في التراجع حيث قدر سنة 1937م بـ 1057788 قنطار وفي سنة 1937م بلغ إنتاجه 1388361 قنطار وهذا التراجع يفسر تأثره بالأزمة الاقتصادية والذي انعكس عليه هو الآخر بتراجع الأسعار[1].

1-4-: زراعة البواكر:

يعنى بالبوكر الخضر، وقد إهتم الكولون بزراعة كل أنواع الخضر خاصة الخضر المبكرة بهدف تصديرها إلى الأسواق الفرنسية[2]. ويشارك الجزائريون بخمس حمولة الخام في إنتاج البواكر ويعتبر إنتاجها من أهم فروع الإنتاج التي بدأ القطاع الاقتصادي الأوروبي يتجه إليها فيما بين الحربين، ويتركز إنتاجها على طول الساحل حيث التربة الملائمة، توفر المياه، سطوع الشمس، توفر اليد العاملة حيث تتطلب يد عاملة أكثر من المزروعات الأخرى. وتطورها مرتبط بنواحي المدن الكبرى على الساحل حيث قوة الاستهلاك والقرب من موانئ التصدير.

ومن أهم البواكر التي تنتج في الجزائر نجد البطاطا ولها عدة أنواع منها النوع التجاري المنتج المسمى بالهلاندي الذي ينضج باكرا وهو طويل وأصفر القشرة وكذلك نوع الرطان. وتبدأ زراعة البطاطا في آخر سبتمبر تمتد حتى جانفي وإنتاج هذا الفصل يعتبر بواكر ويصدر للخارج، أما الإنتاج المتأخر أو إنتاج زراعة فصل الربيع يحفظ كبذور وبعضه يستهلك محليا. ومتوسط المردود يصل إلى 30 و40 قنطار في الهكتار في زراعة فصل الشتاء، و50 و80 قنطار في الهكتار في زراعة فصل الربيع[3].

ومن البواكر الأخرى المنتجة في الجزائر والموجه للتصدير نجد: الجلبانة، اللوبيا، القرنون، الجيريوات، الخس، القرنبيط وكل هذه البواكر شهدت تطورا إيجابيا فيما بين الحربين.

[1] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص102.

[2] قناش محمد، المرجع السابق، ص118.

[3] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص55.

وأغلب هذه البواكر ينتج منها أنواع مختلفة في الشكل واللون فمثلا القرنون ينتج منه اللون البنفسجي المشبع بالمياه والنوع الأخضر الطري وهذ الاختلاف يفتح لها أسواق مختلفة[1] .

الجدول رقم (5): تطور إنتاج البواكر خلال الفترة الممتدة ما بين 1927-1939م

السنوات	1927	1929	1931	1933	1935	1937	1939
البواكر (بالقطار)	331250	422015	327930	514773	368477	531665	622000

الشكل (5) تطور إنتاج البواكر خلال الفترة ما بين 1927-1939م

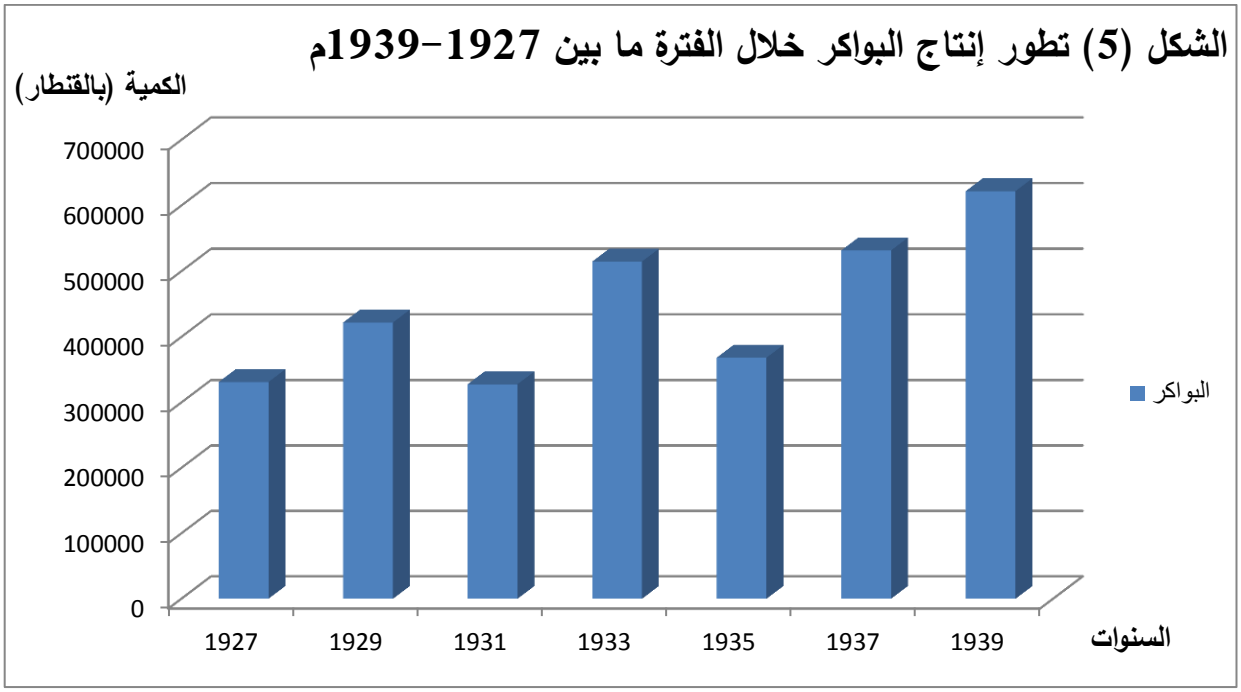

من خلال هذه الوثيقة نلاحظ أن إنتاج البواكر شهد تراجع ملحوظ سنة 1931م إذ بلغ الإنتاج 327930 قنطار بينما كان يقدر سنة 1929م بـ 422015 قنطار وهذا راجع إلى تأثره بالأزمة الاقتصادية[2].

1-5- زراعة الزيتون:

أشجار الزيتون هي من الأشجار العريقة في شمال إفريقيا وقد وجدها الفرنسيون في مناطق مختلفة وغطت مساحة 50 ألف هكتار في سنة 1904م غير أن معظم الأشجار كانت برية ومتقدمة في السن ولهذا رأى المستثمرون الأوروبيون ضرورة إعادة إحياء زراعتها، وبدأ

[1] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، المرجع السابق، ص55.

[2] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص86.

العمل بدراسة الشروط الطبيعية المساعدة على نموها وتوصلوا إلى أنها نبتة تحتاج إلى مناخ معتدل تقاوم الجفاف ولا تتحمل البرودة الشديدة كل هذه الشروط متوفرة في الجزائر.

والجديد في زراعة أشجار الزيتون هي طريقة الزراعة التي كانت تعتمد على الطرق العلمية الحديثة، وتتطلب أشجار الزيتون كميات من المياه ولهذا لجأ الكولون إلى عملية الري خاصة في فترات الجفاف بمعدل 5 إلى 6 مرات في السنة[1].

الشكل (6): تطور إنتاج الزيتون في الفترة ما بين 1930-1938م

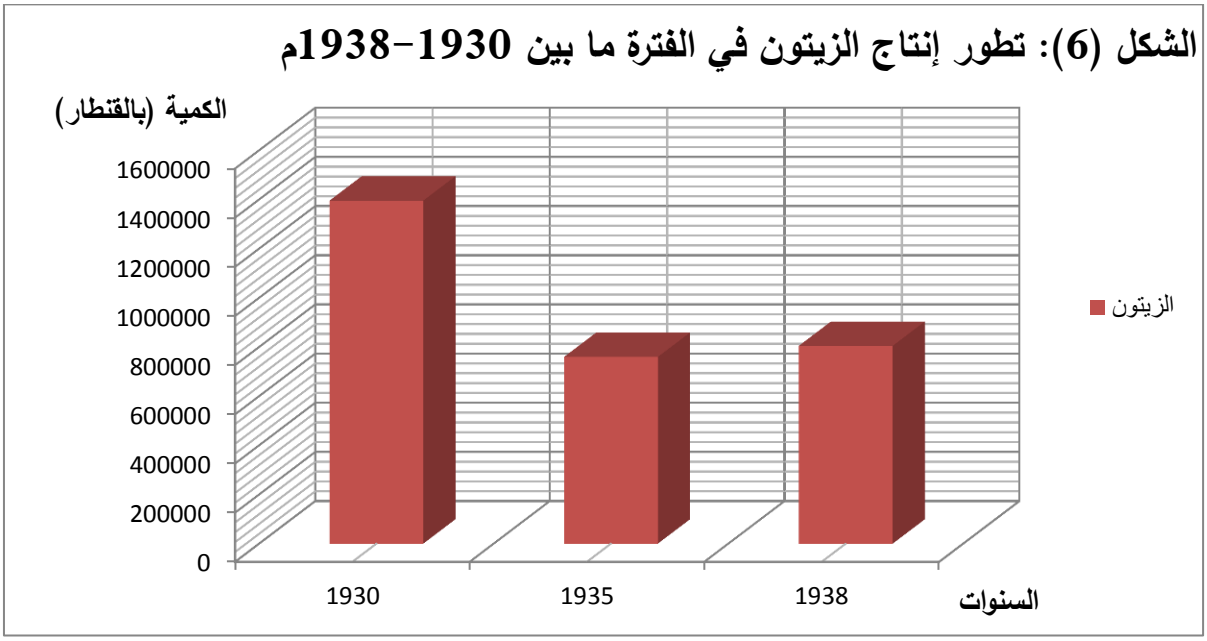

نلاحظ من خلال الشكل رقم (6) تراجع إنتاج الزيتون سنة 1935م، حيث بلغ إنتاجه 759335 قنطار، بينما بلغ إنتاجه 1395232 قنطار سنة 1930م ويمكن تفسير سبب هذا الإنخفاظ والتراجع في إنتاج الزيتون إلى تأثره بالأزمة الاقتصادية العالمية، والحرب العالمية الثانية يضاف إليها الظروف الطبيعية كالجفاف والجراد[2].

1-6- زراعة التبغ:

ما يميز زراعة التبغ أنها مادة تجارية وكان قد إحتكر المستوطنون زراعتها بنصوص قانونية رسمية صادرة عن إدارة الإحتلال، وكانت تمنع على الجزائريين أن يباشروها إلا بترخيص مسبق وانتشرت هذه الزراعة خاصة في بلاد القبائل الصغرى غرب بجاية و في

[1] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص114.

[2] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص110.

سهول عنابة وبعض وفي سهول عنابة وبعض الواحات الصحراوية وأشهر أنواعه تبغ وادي سوف[1] الممزوج بالحشائش[2].

وتوسع المستوطنون في هذه الزراعة بشكل سريع من حوالي 17 ألف هكتار سنة 1919م إلى 216 ألف هكتار سنة 1929م، وكغيره من المنتوجات تأثر التبغ بالأزمة الاقتصادية العالمية وهذا ما سنلاحظه من خلال الجدول الآتي الذي يمثل إنتاج التبغ في منطقة وادي سوف.

الجدول رقم (6): إنتاج التبغ خلال الفترة ما بين 1930-1941م

السنوات	1930	1935	1936	1941
التبغ (بطن)	375	819	590	1980

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (6) التذبذب وعدم إستقرار إنتاج التبغ إذ شهد إنخفاض ما بين 1935-1936م مقارنة بإنتاج السنوات التي تليها ويعود ذلك إلى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية[3].

1-7- الماشية:

تربية المواشي من الأعمال التقليدية في الجزائر وحتى بعد الإحتلال بقيت تابعة للقطاع التقليدي ويعتبر الغنم قوام المواشي وهي مطلوبة في الإستهلاك المحلي، كما تشارك بنشاط في الصادرات لكنها شهدت تراجعا فيما بين الحربين، نتيجة عدم العناية بها فالمواشي في القطاع

[1] **وادي سوف:** تقع وادي سوف في الجنوب الشرقي من الجزائر ضمن العرق الكبير للصحراء، يحدها من الشرق الحدود التونسية من نفطة أي بلاد الجريد إلى نفزاوة وفلكيا تقع مابين دائرتي عرض 31ْ-43ْ شمالا وبين خطي طول شرقا 6ْ-8ْ. **ينظر:** Ahmed Nadjah, **Le Souf des Oasis édition de la maison des livres Alger**,1971, P10.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق،ص46.

[3] عثمان زقب، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1918-1947 تأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: يوسف مناصرية ،جامعة الحاج الأخضر، 2005-2006، ص67.

التقليدي حتى هذه المرحلة من الإستعمار، لم تمسها الدراسات العلمية أو التطعيم ضد الأمراض أو بنيت لها محطات عصرية تأوي إليها الحر والبرد[1].

ثم إنها لم تعد تجد المراعي الواسعة، رغم أهمية الغنم في اقتصاد الجزائر العام فإن الإدارة الاستعمارية في الجزائر لم تقدم أي إصلاحات لصالحها وهذا لسيطرة الأوروبيين على الإدارة ومقاومتهم أي إصلاح لفائدة القطاع التقليدي وكانت الدراسات حول تنمية المواشي الفرنسية وتزويد فرنسا باللحوم المتاحة لها[2].

الجدول رقم (7): تعداد الموشي خلال السنوات 1927-1939م

السنوات / الأنواع	1927	1929	1931	1933	1935	1937	1939
الغنم (رأس)	5076335	6195647	4670735	5262085	5844741	6266715	6406000
الماعز(رأس)	2648249	3049666	2631219	2654176	2806936	2912380	3252000
الأبقار (رأس)	849645	896739	872238	896295	850493	841704	886000
الخيول(رأس)	1611612	163226	166827	167663	172522	185375	209000
البغال (رأس)	163785	164910	169119	175362	180975	188568	221000

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن الغنم قد سجلت تراجعا في سنة 1931م مقارنة بسنتي 1927-1929م، ويفسر هذا التراجع بعدم العناية بهذه الأخيرة بالإضافة كذلك إلى تسبب الظروف المناخية القاسية كالجفاف والبرد في هلاكها. أما الماعز فقد تراجع عددها خلال السنوات 1931-1933-1935-1937م مقارنة بسنة 1929م وهذا راجع إلى نفس الظروف والأسباب المذكورة.

أما بالنسبة للأبقار فقد تراجع عددها في سنتي 1933 و1935م وذلك بسبب المنافسة مع الأبقار الأوروبية بالإضافة إلى الأبقار تتطلب أراضي خصبة وعناية كبيرة لتربيتها إقتصرت على القطاع الأوروبي. أما بالنسبة للخيول نلاحظ إنخفاض عددها خلال السنوات الأتية: 1927-1929-1931-1933م وهذا يعود إلى أن الحصان العربي بدأ يفقد قيمته وأهميته

[1] عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919م-1939م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، الجزائر، 1995، ص42.

[2] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، المصدر السابق، ص57.

حيث أصبحت الأحصنة الأوروبية تعوضه في القيام بالخدمات الثقيلة. أما بالنسبة للبغال فقد إرتفع عددها خلال السنوات التالية: 1933-1935-1937-1939م. ويعود سبب هذا الإرتفاع إلى كونها مطلوبة محليا حيث تستخدم في عدة أعمال وخاصة في القطاع التقليدي[1].

2- الميدان الصناعي

2-1- الصناعة التحويلية الزراعية:

وهي صناعة خفيفة تتمركز في كبرى[2] المدن وقد ضمت كل المنتوجات الزراعية من حبوب وخضر وفواكه إلى جانب مواد أولية أخرى ساعدت على ظهور نشاط صناعي جديد، ومن بين هذه الصناعات التحويلية التي تقوم على الزراعة كمورد أساسي لها[3] وهي:

أ- صناعة الخمور:

عرفت صناعة تقطير الخمور اهتماما كبيرا من قبل السلطات الاستعمارية والمستوطنون مما جعلها تنافس المنتوجات الأوروبية، حيث مثلت ثروة كبرى للإدارة الفرنسية وقد انتشرت غراستها على نحو 240 ألف هكتار في التل وعمالة وهران، وقد شهدت صناعة تقطير الخمور تطورا وتوسعت بعد الحرب العالمية الأولى. حيث بلغ الإنتاج 21,5 مليون هكتولتر في عام 1932م وقد بلغ عدد وحدات التقطير عام 1925م: 25 وحدة في وهران و 20 في عمالة الجزائر و3 وحدات في عمالة قسنطينة وكانت كلها حديثة[4].

الجدول رقم (8): تطور إنتاج الخمور ما بين 1927-1939م

السنوات	1927	1929	1931	1933	1935	1937	1939
الخمور (بطن)	8041276	11547441	14085912	16730956	18910046	15423953	17879000

[1] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص113.

[2] عدي الهواري، المرجع السابق، 161,

[3] بختاوي خديجة، المرجع السابق،ص161.

[4] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص71.

الشكل (7): تطور إنتاج الخمور خلال الفترة ما بين 1927-1939م

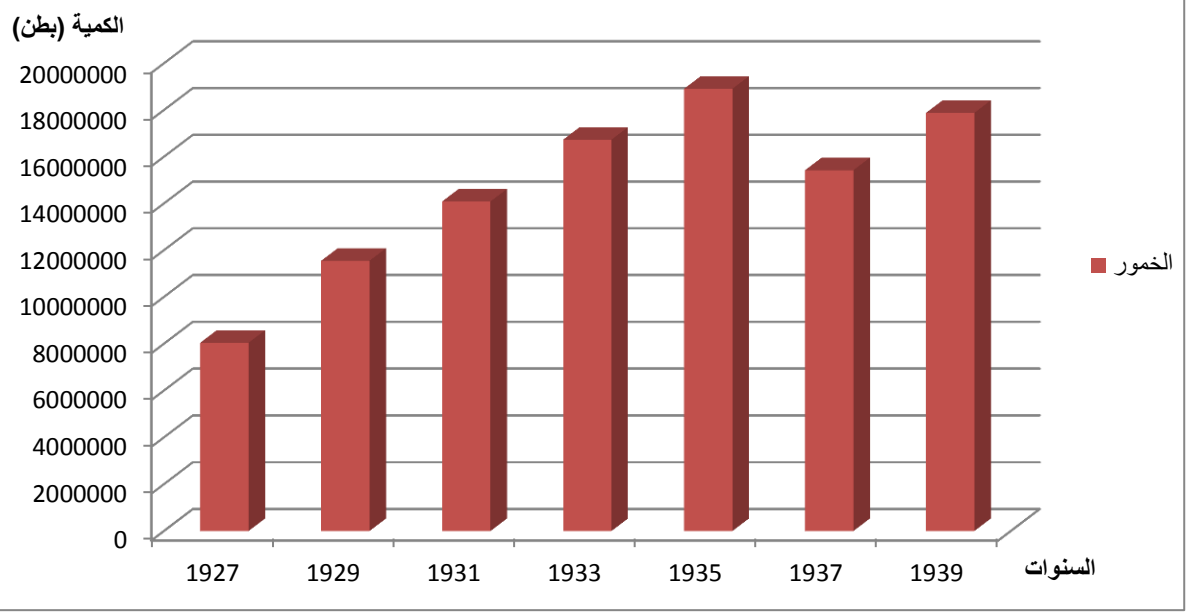

يظهر لنا من خلال الوثيقة التطور المستمر في إنتاج الخمور وخاصة خلال الفترة 1931-1939م، أي أن إنتاج الخمور لم يتأثر بالأزمة الاقتصادية العلمية عام 1929م[1]. بل بالعكس تطور بشكل كبير في مستوى الإنتاج، وذلك يعود إلى السياسة التي إنتهجتها السلطات الاستعمارية لتوسيع زراعة الكروم ونقصان إنتاجها بفرنسا و إرتفاع أسعارها ومن العوامل التي ساهمت في تطوير الإنتاج المتسارع:

1- عائدات هذا المنتوج المربحة على المستوطنين باعتبارهم المستفيد الأول منها.

2- ملائمة الظروف المناخية والطبيعية للقطر الجزائري لزراعة الكروم.

3- توفير اليد العاملة.

فنلاحظ من خلال أرقام الجدول ارتفاعا كبيرا ومدهشا لإنتاج الخمور من 8041276 هكتولتر سنة 1927م إلى 18910046 هكتولتر سنة 1935م ويرجع هذا التطور إلى الزيادة في المساحة المنتجة من 215652 هكتار سنة 1927م إلى 390403 هكتار سنة 1939م. وخلاصة القول أن صناعة الخمور كان لها أهمية كبيرة في الجانب الاقتصادي وأن هذه الصناعة لم تتأثر بالأزمة العالمية 1929م مقارنة مع بقية الصناعات الأخرى[2].

[1] عبد الرجمان رزاقي، المرجع السابق ، ص71.

[2] عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939**،المرجع السابق، ص40.

ب- زيت الزيتون:

يوجد الزيتون على طول التل. ويملك الجزائريون 60 ٪ منه، أما المستوطنون فيملكون 40٪ من مجموع الزيتون بالجزائر و90 ٪ من زيتون وهران و80 ٪ من زيتون مستغانم ومعسكر.

وكان إنتاج الزيتون في أيدي المستوطنون يزداد ويتحسن نتيجة طرق الغرس المنظمة والعملية والتطعيم بأنواع منتجة أكثر، بينما زيتون الجزائر يخضع للظروف الطبيعية. ويدخل زيت الزيتون في غذاء السكان كما يشارك بكمية معتبرة في الصادرات ونوعه السائل الذهبي ذو الطعم الثمري يجعله مطلوبا في كل الأسواق، ومصانع الزيت الحديثة في الجزائر يسيطر عليها الأوروبيون، وهي مجهزة بأحدث الآلات، وتنتج زيت رفيع موجه للتصدير وهي مغذية بزيتون الجزائريين، أما طاحونات هؤلاء الأخيرين فهي من النوع التقليدي[1].

الجدول رقم (9): تطور إنتاج زيت الزيتون خلال الفترة ما بين 1927-1939م[2]

السنوات	1927	1929	1931	1933	1935	1937	1939
زيت الزيتون	157173	244677	152478	150430	160433	71517	112000

الوحدة: هكتولتر

الشكل (8): تطور إنتاج زيت الزيتون خلال الفترة 1927-1939م

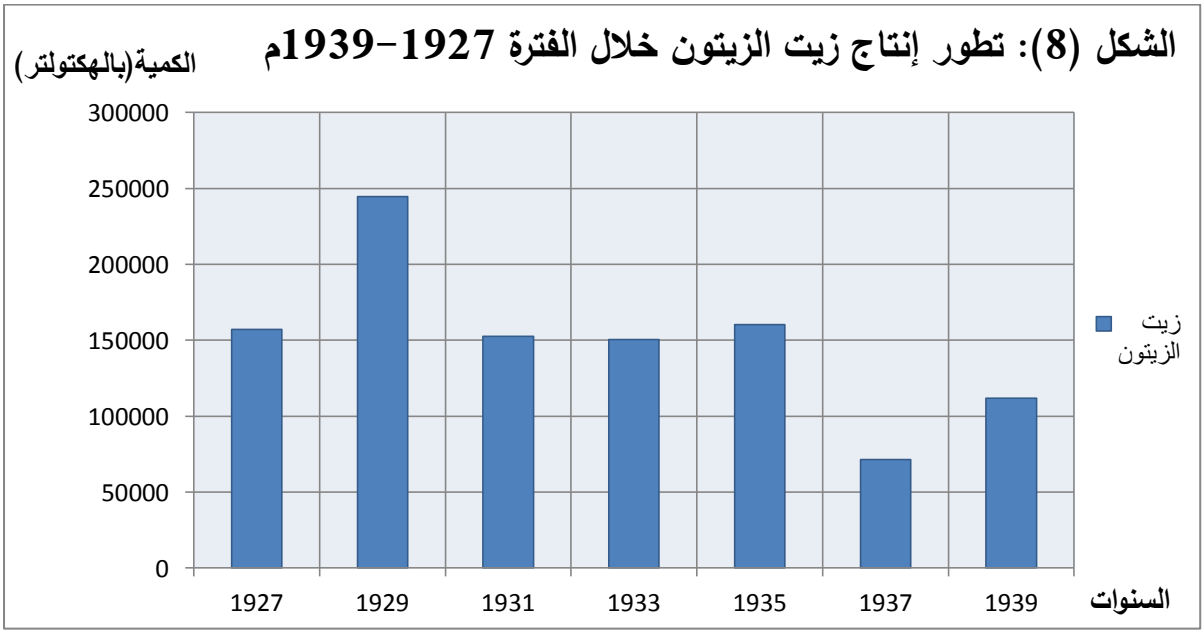

[1] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، المصدر السابق، ص54.

[2] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص108.

يتبين من خلال الوثيقة أن إنتاج زيت الزيتون قد انخفض في السنوات 1931-1933-1935-1937م، مقارنة مع سنة 1929م باستثناء سنة 1927م التي شهدت جفاف. حيث قدر إنتاج زيت الزيتون في سنة 1929م بـ244677 هكتولتر ليبلغ سنة 1931م 150430 هكتولتر، وبلغ إنتاجه خلال سنة 1935م 160433 هكتولتر واستمر الإنتاج في الإنخفاض ليقدر بـ 71517 هكتولتر سنة 1937م.

وتراجع إنتاج زيت الزيتون له عدة أسباب منها تأثر إنتاج زيت الزيتون بالأزمة الاقتصادية وأيضا عدم إهتمام الإستعمار بالزيتون على مستوى القطاع التقليدي والمنافسة التي يجدها زيت الزيتون في الأسواق من طرف زيوت بلدان البحر المتوسط وميل الإستهلاك المحلي والعالمي للزيت النباتي.

2-2- الصناعة الإستخراجية والمعادن:

ركزت الحكومة العامة جهودها على تنفيذ مخططات الرأسمالية الفرنسية، فشرعت شركتها في عمليات البحث والتنقيب عن الموارد الأولية بهدف نهبها واستغلالها لفائدة الصناعة الاستعمارية[1].

لقد شهد استغلال المعادن توسعا كبيرا من أجل التصدير وازدهرت خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، والجزائر تحتوي على معادن مختلفة وفي مناطق شتى من الوطن وأهم المعادن التي يتركز حولها الإنتاج هي: الحديد ،الفوسفاط، الزنك والرصاص.

1) - الحديد:

تعتبر الجزائر من أهم البلدان المنتجة للحديد إذ بلغ إنتاجها عام 1938م 30557669 طن استخلص منها 140 ألف طن من الحديد الصافي وإنتاج الحديد يتبع تطور الظروف الاقتصادية العالمية في الأسواق المستوردة له، فقد توسعت دائرة مخلفات الأزمة العالمية لترسم أعراضها على القطاع المنجمي شهد تذبذب في الإنتاج، وهذا ما نلاحظه في جدول إنتاج خامات الحديد في الجزائر خلال فترة 1927-1939م[2].

[1] قنانش محمد، المرجع السابق، ص21.

[2] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص21.

الجدول رقم (10): تطور إنتاج الحديد من 1927م إلى 1939م[1]

السنوات	1927	1929	1931	1933	1935	1937	1939
الحديد (بطن)	2550656	2196000	900000	763000	1696999	1394406	2988000

الشكل (9): تطور إنتاج الحديد من 1927 إلى 1939م

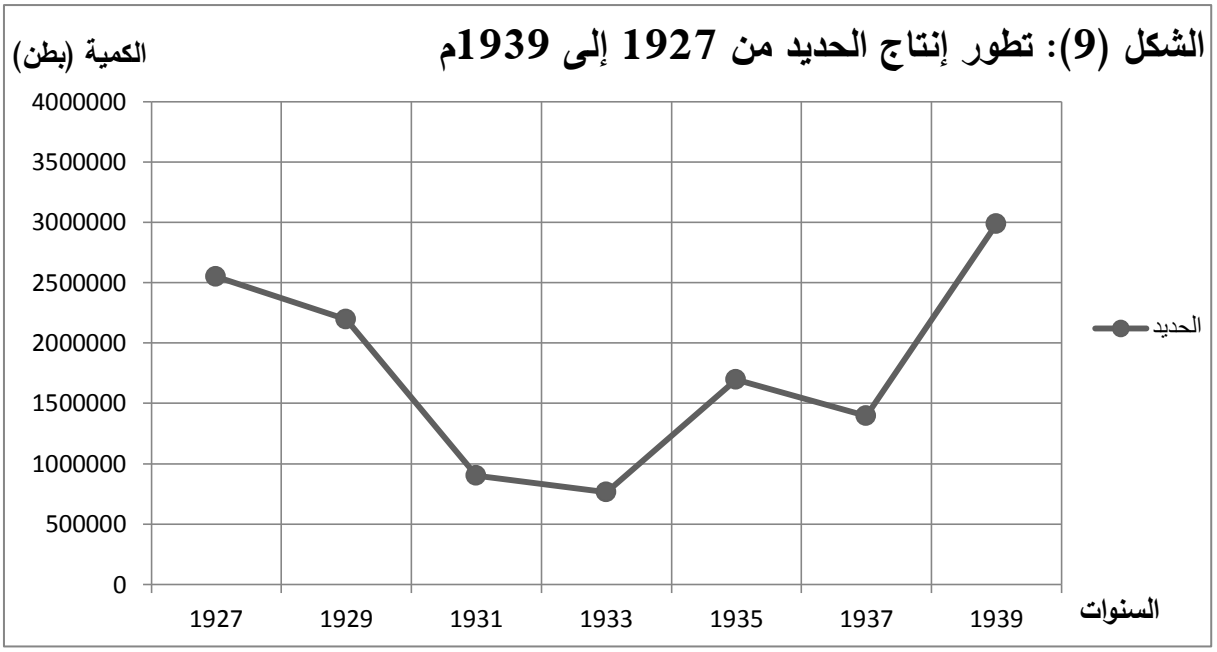

نستنتج من أرقام الجدول رقم (10) والمنحنى البياني أثر الأزمة الاقتصادية على الحديد إذ نلاحظ التطور الإيجابي لمعدن الحديد المنتج في الفترة ما بين 1927 إلى 1931م مع وجود تذبذب خفيف في الإنتاج، لكنه عرف انخفاضا كبيرا في مستوى الإنتاج سنة 1931م إذ بلغ الإنتاج سنة 1931م 900 ألف طن مقارنة بسنة 1927م حيث بلغ الإنتاج 2250656 طن وذلك بفعل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م، ليعود مستوى الإنتاج إلى طبيعته حيث عرف ارتفاعا ملحوظا سنة 1939م حيث وصل الإنتاج إلى 298800 طن وذلك عندما بدأ النشاط الاقتصادية في العالم يعود إلى حيويته بعد إنتهاء الأزمة.

2) – الفوسفاط:

يعتبر الفوسفاط ثاني معدن بعد الحديد مساهما في الإنتاج الصناعي في الجزائر المستعمرة، ومن بين المؤسسات التي سيطرت على إنتاجه مؤسسة فوسفاط قسنطينة ، ويتميز الفوسفاط الجزائر بكونه يحتوي إلا على1 أو2 بالمئة من متوسط الحديد وهذا ما يسهل تحويله

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص320.

إلى تراب ومنه يصنع الفوسفاط الرفيع[1]. وقد تأثر معدن الفوسفاط في مستوى الإنتاج وذلك بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية.

الجدول رقم (11): تطور إنتاج الفوسفاط من 1927 إلى 1939م

السنوات	1927	1929	1931	1933	1935	1937	1939
الفوسفاط (بطن)	876800	800000	564898	570000	603863	631148	527200

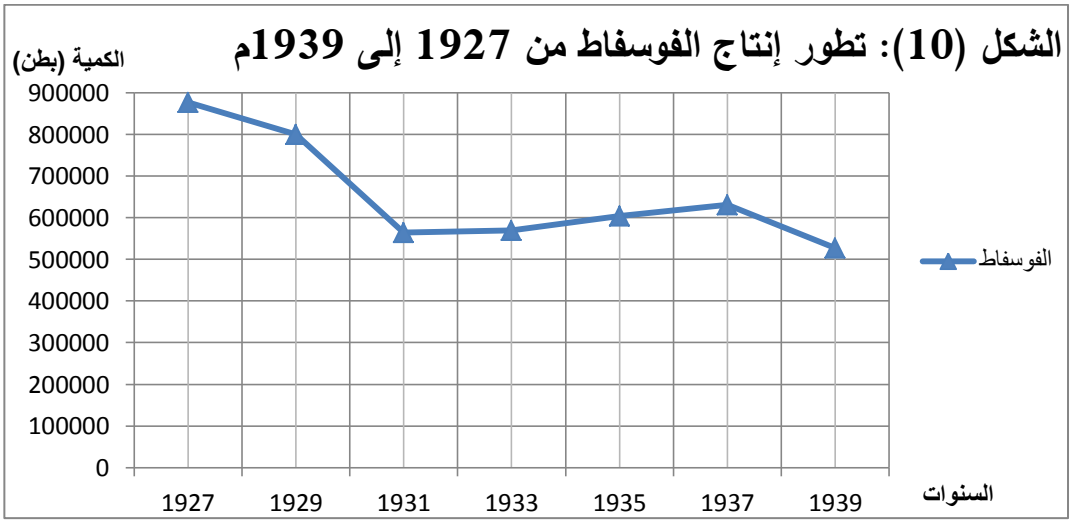

نلاحظ من خلال أرقام الجدول رقم (11) والمنحنى البياني بأن إنتاج الفوسفاط كان مرتفعا في سنة 1927م حتى 1929م، ليعرف تراجعا ملحوظا في الإنتاج إذ تراجع إلى 564898 طن سنة 1931م بعد ما كان 800 ألف طن سنة 1929م وانخفض إلى 532210 طن عام 1934م وذلك بسبب تأثيرات الأزمة الاقتصادية إلا أنه لم يكن تأثر عميق مقارنة مع الحديد لكون الفوسفاط كان موجها للسوق الفرنسية غالبا[2].

3) – الزنك:

يعتبر الزنك من المعادن التي تنشط الصناعة الاستخراجية وأهم مناجمه منجم العابد من الجزائر، ومنجم جبل يوسف ومنجم فج مزالا بعمالة قسنطينة ومنجم كاف السماح ومنجم الورسنيس.

[1] أحمد مهساس، المرجع السابق،ص120.

[2] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص119.

الجدول رقم (12): تطور إنتاج الزنك من 1927م إلى 1939م[1]

السنوات	1927	1929	1931	1933	1935	1937	1939
الزنك(بطن)	47830	33992	8553	5684	4174	11742	9600

الشكل (11): تطور إنتاج الزنك من 1927م إلى 1939م

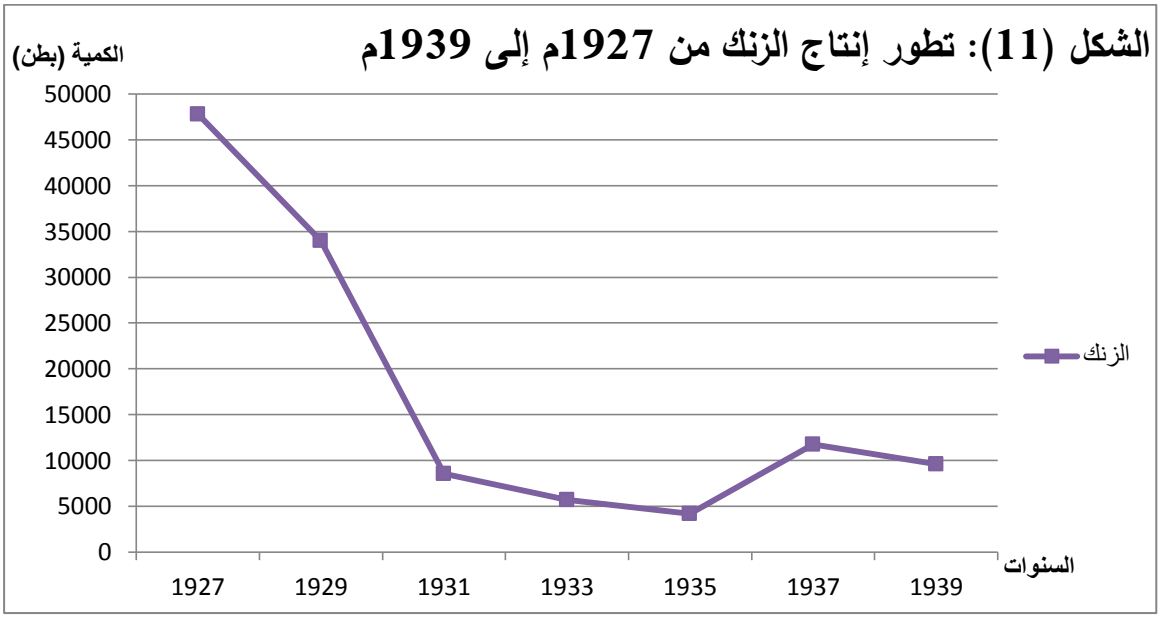

ويظهر من خلال الجدول رقم (12) والمنحنى البياني انخفاض إنتاج الزنك حيث تراجع بشكل كبير من 47830 طن سنة 1927م إلى 5684 طن سنة 1933م وإلى 4174 طن سنة 1935م وذلك بفعل تأثير الأزمة حتى الحرب الثانية[2].

4) – الرصاص:

إن معدن الرصاص يشارك بكمية معتبرة من الإنتاج، وأهم مناجم إنتاجه منجم جبل فلسن مارا ومنجم غار ربان بالقرب من الحدود الجزائرية المغربية ومنجم مسلولة بعمالة قسنطينة ومعدن الرصاص كثيرا ما يكون مشتركا مع الزنك، وقد تأثر معدن الرصاص كبقية المعادن الأخرى بالأزمة الاقتصادية العالمية.

[1] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق ص56

[2] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق،ص121.

الجدول رقم (13): تطور إنتاج الرصاص خلال الفترة ما بين 1927-1939م

السنوات	1927	1929	1931	1933	1935	1937	1939
الرصاص (بطن)	33000	17381	9966	157	1726	7912	6000

الشكل (12): تطور إنتاج الرصاص من 1927م إلى 1939م

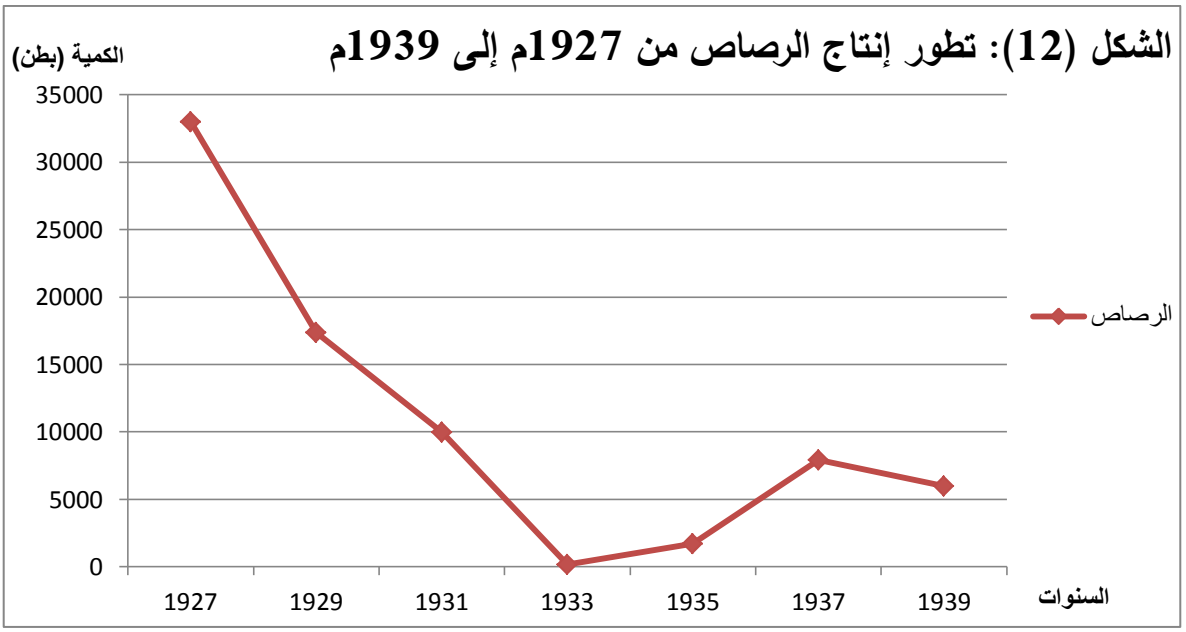

يبين لنا الجدول رقم (13) والمنحنى تطور إنتاج الرصاص ونلاحظ من خلالهم الإنخفاض الكبير في مستوى الإنتاج من 1931م حتى 1935م حيث شهد تراجع من 33 ألف طن سنة 1927م إلى 157 طن سنة 1933م[1] متأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م وبقي متدهورا حتى الحرب العالمية الثانية 1939م[2].

2-3- الصناعة التقليدية:

على الرغم من الحماية الجمروكية إلا أنه تم الإجهاز نهائيا على صناعة الأهالي التقليدية ولما إنخفضت الأقمشة النسيجية المستوردة بنسبة 57٪ أصبح من المستحيل على الناسجين مواصلة نشاطهم وكتبت جريدة وهران الصباح في 17 ديسمبر 1933 " لم يصيح

[1] عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق، ص ص 73-76.

[2] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص124.

لصانعي أحذية البابوج وإسكافيين و الخرازين (المطرزين) عمل يقومون به، فهم يتسكعون في الشوارع ليكشفوا للعيان منظر البطالة التعيس وعواقبه الوخيمة ".

وفي تلمسان التي كان بها 200 عامل في دباغة الجلود في 1930م يشرف عليهم حوالي 20 رب عمل لم يبق منهم إلا النصف في 1938م، مع حوالي 30 أو 40 عاملا. و من ضمن 90 صانعا لأحذية البابوج كان 45 منهم يعانون البطالة ولم يبق أكثر من 50 إسكافيا ، وفي قسنطينة أغلقت الدكاكين والحناويت الصغيرة أبوابها وما بقي مفتوحا منها لا يجد الزبائن إذ أصبحت المدينة تعج في عام 1934م بالناس لا عمل لهم ولا مورد رزق[1].

2-4- تأثير الأزمة الاقتصادية على اليد العاملة:

لقد أثرت الأزمة الاقتصادية على اليد العاملة، حيث تناقص عدد العمال في المناجم حيث أدى هذا إلى ضعف الإنتاج بسبب الأزمة ففي سنة 1930م بلغ عدد العمال اليوميين في مناجم الحديد بعمالة قسنطينة 850 عامل، وفي المناجم غير حديدية وفي نفس العمالة كان عدد العمال اليوميين 910 عامل. أما عدد العمال الأوروبيين فبلغ مجموع 91 عامل يتولون مراقبة العمال الجزائريين في حين عدد العمال اليوميين في عمالة وهران 1301 عامل وكانت أجرة الاوروبيين تقدر بـ30 فرنك في اليوم سنة 1933م، بينما الجزائريين أجرتهم تتراوح بين 12 و14 فرنك في اليوم أما أجرة العمال اليدويين من الجزائريين فكانت 6 و8 فرنك في اليوم أما بالنسبة لأجرة العمال في المناجم الرصاص والزنك فقد قدرت بحوالي 8 فرنك للعامل في اليوم[2].

3- الميدان التجاري:

كانت التجارة الفرنسية تقوم على ربط الاقتصاد الجزائري بالفرنسي، ومن مظاهر ذلك تصريف المنتوجات الفرنسية في الجزائر وجلب المواد الخام منها[3]. إذ بلغت صادرات الجزائر من المواد الخام ما يلي: الخمور7 ٪ ملايين هكتولتر والحديد 230 ألف طن والفوسفاط 880 ألف طن والزنك 64 ألف طن والرصاص 33 ألف طن أما الزيت 60 ألف قنطار. أوراق الدخان 130 ألف قنطار لسنة 1948.

[1] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص656.

[2] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص ص50-51.

[3] عبد الكريم رمضاني، المرجع السابق، ص106.

3-1-الصادرات:

3-1-1- صادرات الخمور وزيت الزيتون:

تعد الخمور من أهم مبيعات الجزائر للخارج، ففي سنة 1933م كانت تمثل ما نسبته 66٪ من قيمة الصادرات الجزائرية الإجمالية*، بقيمة سبعة مليون هكتولتر[1] وقد تميز تطور صادراتها بالسرعة سواء في الحجم أو القيمة .

كما شاركت صادرات زيت الزيتون في الحركة التجارية إذ سجلت صادراته زيادة ما بين 1919-1930م، باستثناء سنة 1927م وكانت سنة جفاف وترجع هذه الزيادة، لزيادة الإنتاج والطلب المتزايد في الأسواق عليه، وكذا تطور صناعة العالم بعد الحرب العالمية الأولى.

الجدول رقم (14): تطور صادرات الخمور وزيت الزيتون خلال السنوات من 1929-1939م

السنوات / الأنواع	1929	1931	1933	1935	1939
الخمور	9074902	12778040	15047615	11958553	12233400
زيت الزيتون	129296	83048	83459	261466	77500

الوحدة: هكتولتر

ما نلاحظه من معطيات الجدول رقم (14) أن صادرات الخمور قد شهدت ارتفاعا ملحوظا بدءا من 1929م حتى سنة 1933م إذ بلغ حجمها سنة 1933م بـ 15047615 هكتولتر. فلم تكف عن التزايد من 37 عام 1929م إلى 65 عام 1933م ويرجع هذا التزايد بالارتباط مع فائض قيمة في قطاع الكرمة.

وانطلاقا من سنة 1934م، بدأت الصادرات تتأثر الأزمة الاقتصادية فقد هبطت الكميات المصدرة وكذلك قيمتها بصورة عنيفة، وهكذا هبط سعر الخمر من 190 فرنك

[1] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، المصدر السابق، ص64.

* **ينظر الملحق رقم (03)**: ص111.

للهكتولتر عام 1933م إلى 98 فرنك عام 1934م و80 فرنك عام 1935م وهي أدنى مرحلة للأزمة، بحيث أن فرنسا قاومت الأزمة الاقتصادية باعتبارها أهم سوق لها، كما أن الخمور استفادت من الإتحاد الجمركي مع فرنسا.

وفي 16 أوت 1936م تم إصدار مرسوم يقضي بالقيام بإجراءات للحد من دخول الخمور الجزائرية لفرنسا، هذا القانون الذي جاء ليؤكد مرسوم 01 ديسمبر 1934م[1]، إلا أن الخمور الجزائرية ظلت تدخل لفرنسا بصفة عادية، وذلك أن الخمور كانت مصدر ثروة المستوطنين وأي مساس بها معناه مساس بالقطاع الأوروبي كله. أما بالنسبة لصادرات الزيت تراجعت بشكل كبير إذ بلغت 83459 هكتولتر سنة 1933م بينما كانت تقدر سنة 1929م

سنة 1929م بـ 129296 هكتولتر، وذلك بسبب بتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية[2].

3-1-2- صادرات الحوامض:

لقد كانت الحوامض معروفة في الجزائر، لكن الإنتاج الموجه للتصدير لم يعرف الازدهار إلافي عهد الاحتلال خاصة بين الحربين العالميتين[3]، وقد أصبحت الجزائر تشارك بنسبة 2٪ من الإنتاج العالمي لهذه الزراعة وأصبحت تحتل المركز العاشر عالميا، وازدادت أهمية الحوامض الجزائرية بالنسبة للسوق الفرنسية بعد الحرب الأهلية الإسبانية وتضاؤل صادرات هذه الأخيرة وهذا ما أعطى دفعا جديدا لمنتجي الحوامض في الجزائر[4] وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول الآتي.

[1] هو مرسوم حدد أن الخمور المحضرة بالجزائر من طرف التجار يجب أن تكون درجة كحولها العامة 10,5 على الأقل لعمالة الجزائر وقسنطينة و11 لعمالة وهران، بينما درجة الكحول التي كانت مفروضة على خمور فرنسا بين 06-09، **ينظر**: عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق ، ص ص ص 74 76 85.

[2] محمد قنانش، المرجع السابق، ص26.

[3] عبد القادر حلمي، المرجع السابق، ص202.

[4] Charles Robert Ageron، **Histoire de L'Algerie contemporaine**، P.U.F، Paris، p414.

الجدول رقم (15): صادرات الحوامض خلال السنوات 1929-1934م[1]

السنوات / الأنواع	1929	1931	1932	1933	1934
البرتقال	53908	54021	47158	74159	44575
الليمون	3312	2872	1719	1720	1499

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن صادرات الحوامض سواء بالنسبة للبرتقال أو الليمون بأن تطورهما كان مضطربا، باستثناء الإنخفاض الذي مسها خلال فترة 1931-1934م بسبب تأثرها بالأزمة الاقتصادية العالمية والمنافسة الإسبانية بالإضافة إلى أسباب أخرى كشروط الغرس حيث أنه لم يكن منظما، حيث يوجد بستان واحد لعدة أنواع من الحوامض وكانت أيضا تعاني من مصاريف النقل ورسوم الدخول التي كانت في زيادة مستمرة، بينما الأسعار لم تعرف زيادة.

3-1-3- صادرات البواكر:

الجدول رقم (16): صادرات البواكر خلال السنوات 1929-1934م[2]

السنوات / الأنواع	1929	1931	1932	1933	1934
البطاطا	402490	292515	379777	475983	402606
الطماطم	89250	105290	126537	89165	61901
اللوبيا	32722	56164	41827	52894	51286
الجلبانة	9681	6401	14979	23212	33982

الوحدة: القنطار

[1] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص83.

[2] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص ص 90-91.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن صادرات البطاطا قد سجلت إنخفاض في سنة 1934م حيث قدرت بـ 402606 قنطار ويعود سبب هذا الإنخفاض إلى تأثرها بالمنافسة واختلاف الأسعار في الأسواق الخارجية .

أما صادرات الطماطم قد شهدت تقدما ملحوظا باستثناء فترة 1933-1934م حيث تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية وتراجعت صادراتها سنة 1934م إذ قدرت 61901 قنطار بعد أن كانت تقدر بـ 82250 قنطار في سنة 1929م.

أما صادرات اللوبيا والجلبانة فهي لم تتأثر كثيرا بالأزمة فلقد سجلت زيادة سنة 1934م، حيث بلغت صادرات اللوبيا 51285 قنطار مقارنة مع صادراتها لسنة 1929م والتي بلغت 32722 قنطار، وهو نفس الشيء ينطبق على صادرات الجلبانة والتي قدرت بـ 33982 قنطار في سنة 1934م بعد أن كانت تقدر بـ 9681 قنطار في سنة 1929م وعموما فإن صادرات البواكر، قد شهدت توسعا باستثناء الانخفاضات التي مستها في بعض سنوات الأزمة الاقتصادية وكذلك بسبب إنخفاض الأسعار في الأسواق الخارجية[1].

3-1-4- صادرات الحبوب:

تشارك الحبوب بنشاط في الصادرات، وهي من أهم المواد التي تعود بأرباح مهمة للمتاجرين بها، وصادراتها تخضع فيما يخص الحجم الى الإنتاج فإذا كان هذا الأخير وفيرا فإن كمياتها تزداد وإذا كان ضعيفا فإنها تنخفض .أما من حيث القيمة فكانت تتأثر بالأسعار في السوق الفرنسية.

أهم مشكل كان يواجه الجزائر لصادرات الحبوب يتمثل فيما يلي : فالجزائر بحاجة إلى السوق الفرنسية لتسويق قمحها في الاقتصاد المغلق فرنسا – شمال إفريقيا التي تشكل بفضل الحواجز الجمركية، فالمطاحن الجزائرية لم تستهلك إلا 800 ألف قنطار من القمح اللين، في حين تم إنتاج 2،700،00 قنطار، فكان التصدير بالنسبة للجزائر يبدو ضرورة حيوية. ولذلك

[1] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص118.

تجد الجزائر نفسها في موقف حرج عندما يكون إنتاج فرنسا يفوق حاجاتها، وبالتالي إنخفاض الطلب على الحبوب الجزائرية ثم إنخفاض الأسعار التي تقدم لها[1].

الجدول رقم (17): صادرات الحبوب خلال الفترة ما بين 1929-1939م

السنوات	القمح		الشعير		الخرطال	
	الحجم (بالقنطار)	القيمة ألف فرنك	الحجم (بالقنطار)	القيمة ألف فرنك	الحجم (بالقنطار)	القيمة ألف فرنك
1929	1093560	162179	1324104	107253	255183	21264
1932	311231	386814	84431	4812	136386	11047
1933	2335284	277523	274621	13181	35848	2402
1935	2551705	213636	238585	9782	44795	2240
1939	741300	157100	363100	30100	12700	1100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) تأثر صادرات القمح بالأزمة الاقتصادية العالمية كثيرا نتيجة إنخفاض الأسعار، خاصة عندما ضعف طلب مصانع الدقيق بفرنسا على القمح الصلب الجزائري، وقد تأثرت صادرات الشعير بالأزمة الاقتصادية، فمن 1324104 قنطار عام 1929م إنخفض حجمها إلى قنطار عام 1932م، أما سعر القنطار منه فانخفض من 81 فرنك سنة 1929م إلى 41 قنطار سنة 1935م وبقيت صادراتها متدهورة حتى الحرب العالمية الثانية، أما بالنسبة للخرطال فقد شهد تدهورا فيما بين الحربين، خاصة أنها الأزمة الاقتصادية العالمية، وامتد هذا التدهور حتى الحرب العالمية الثانية[2].

[1] بلقاسم ميسوم، **سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930-1954م**، **مجلة علوم الإنسان و المجتمع**، العدد 06، جامعة بسكرة- الجزائر، 2013، ص 57

[2] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص ص 106-107.

3-1-5- صادرات المواشي:

الجدول رقم (18): صادرات المواشي خلال الفترة ما بين 1929-1934م

السنوات / الأنواع	1929	1931	1932	1933	1934
الغنم	700568	755085	643329	696046	694009
البقر	6351	10292	17291	3530	392
الخيل	846	3835	5685	3827	352
البغال	642	1125	1188	512	456

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن صادرات الغنم قد إنخفضت في سنة 1934م وأصبح عددها 694009 رأسا مقارنة مع سنة 1929م، حيث بلغ عدد الغنم 700568 رأسا وسبب الإنخفاض يعود إلى الظروف المناخية القاسية التي عانى منها، الغنم بالإضافة إلى عدم العناية بها. أما الأبقار فهي الأخرى قد شهدت تراجع فبعد أن كان عددها يقدر ب 6351 رأس سنة 1929م تراجع إلى 392 رأسا في سنة 1934م ويعود السبب في الإنخفاض إلى زيادة الإستهلاك المحلي.

أما الخيل فتراجع من 846 رأسا سنة 1929م إلى 352 رأسا سنة 1934م، باستثناء سنة 1932م حيث بلغ عدد الخيل 5685 رأسا، ويعود سبب هذه الزيادة إلى إرتفاع أسعار الخيل في الأسواق الخارجية والطلب الذي أصبحت تحظى به وخاصة في السوق الفرنسية. أما البغال فلقد شهدت إنخفاض في عددها والذي أصبح يقدر ب 456 رأسا سنة 1934م باستثناء سنة 1932م حيث إرتفع إلى 1188 رأسا ويعود سبب هذا الإرتفاع إلى إرتفاع الأسعار والطلب الذي باتت تحظى به في الأسواق الخارجية خصوصا وأنها من المواشي التي يعتمد عليها في الأعمال[1].

[1] عبد الرحمان رزاقي ،المرجع السابق، ص ص122- 123.

3-1-6- صادرات الإنتاج الحيواني:

الجدول رقم (19): صادرات الإنتاج الحيواني خلال السنوات 1929-1934م

السنوات / الأنواع	1929	1931	1932	1933	1934
الصوف	95995	50279	22788	50652	43144
جلود الغنم والخرفان	146	977	657	1335	1503

من خلال هذا الجدول نلاحظ تراجع صادرات الصوف سنة 1934م وهذا يعود إلى تدهور أسعاره وخاصة خلال الأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى تطور المنسوجات ذات الأصل النباتي التي أصبحت تنافس المنسوجات الصوفية.

كما نلاحظ أن جلود الأغنام و الخرفان تراجعت وانخفضت صادراتها نتيجة لتراجع الغنم و إرتفاع الإستهلاك المحلي تبعا لزيادة السكان، وبصفة عامة فإن صادرات الجلود قد تأثرت بالأزمة الاقتصادية وخاصة من حيث القيمة.

3-1-7- صادرات المعادن:

لعبت صناعة إستخراج المعادن دورا كبيرا في تنشيط صادرات الجزائر وبلغ حجم صادراتها عام 1929م ثلث الحجم العام للصادرات، وقيمتها 1على 13 القيمة العامة للصادرات. كما بلغ حجم الصادرات حوالي 80 ألف طن عام 1922م و 300 ألف طن عام 1938م ومنها 187 ألف طن من الونزة وبوخضرة لوحدها بتبسة. وقد تأثرت صادرات المعادن كالحديد والفوسفاط والزنك والرصاص كثيرا بالأزمات الاقتصادية التي تصيب الأسواق الصناعية التي تستقبلها.

الجدول رقم (20): صادرات المعادن في الجزائر في الفترة ما بين 1929-1939م[1]

السنوات / الأنواع	1929	1931	1932	1935
الحديد	2141134	920453	489917	146131
الفوسفاط	808388	459077	566385	501007
الزنك	29158	7587	3918	3650
الرصاص	20158	10871	10544	1761

الوحدة: الطن

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) مدى تأثير الأزمة في صادرات المعادن، حيث تأثرت صادرات الحديد بالأزمة الاقتصادية العالمية بعد سنة 1929م. إذ أنخفض حجمها من 2141334 طن سنة 1929م إلى 489917 طن عام 1932م[2]. أما سعر الطن من الحديد فانخفض من 70و 110 فرنك عام 1930م إلى 22 و68 فرنك عام 1932م. مما زاد في تأثر صادرات الحديد إنخفاض الجنيه الإسترليني أثناء الأزمة الاقتصادية وكذلك نفس الشيء بالنسبة لصادرات الفوسفاط فقد تأثر هذا الأخير بالأزمة الاقتصادية فانخفض حجمها من 808388 طن عام 1929م إلى 501007 طن عام 1935م بينما سعر حجم الطن من الفوسفاط إنخفض من 78 فرنك سنة 1929م إلى 65 فرنك سنة 1935م، وبقيت صادرات الفوسفاط متأثرة بالأزمة حتى الحرب العالمية الثانية[3].

وقد تأثرت صادرات الزنك هي الأخرى بالأزمة الإقتصادية فانخفض حجمها من 29158 طن سنة 1929م إلى 3918 طن سنة 1932م، وقد عرف رصاص إنخفاض في الصادرات وذلك بتأثير الأزمة الاقتصادية. فتراجع حجمه من 20158 طن عام 1929م إلى

[1] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص ص 65-125.

[2] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص120.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص320.

1761 طن عام 1935م، أما سعر الطن منه فانخفض من 33 جنيه إسترليني[1] عام 1925م إلى 12 ليفر عام 1932م وبقيت صادراته متدهورة حتى الحرب العالمية الثانية.

3-2- الواردات:

لقد تطورت الواردات بدورها فبجانب استيراد وسائل التجهيز والمواد المصنعة بصفة عامة، فإن واردات المواد الاستهلاكية والغذائية كانت مهمة وهي موجه لمجموعة من السكان خاصة في المدن الكبرى، الذين أصبحوا يكونون طبقة بورجوازية وكان وجود هذه المجموعة من السكان الأوروبيين وتوسعها في الجزائر يتطلب استثمارات عمومية مختلفة بناء مؤسسات صناعية وتجارية و بناء الموانئ وكذلك إقامة قواعد عسكرية .

وتحقيق هذه الاستثمارات يتطلب زيادة جديدة في الواردات خاصة وسائل التجهيز ذات الأسعار المرتفعة. ثم إن قسما من الجزائريين الذين يسكنون المدن صاروا يشاركون في هذه الحياة الحديثة لو بصفة ثانوية.

الجدول رقم (21): تطور الواردات خلال السنوات 1929-1939م

السنوات	1929	1931	1933	1935	1937	1939
الواردات (بالآلاف)	5858351	487151	4071660	2844227	4083383	4481374

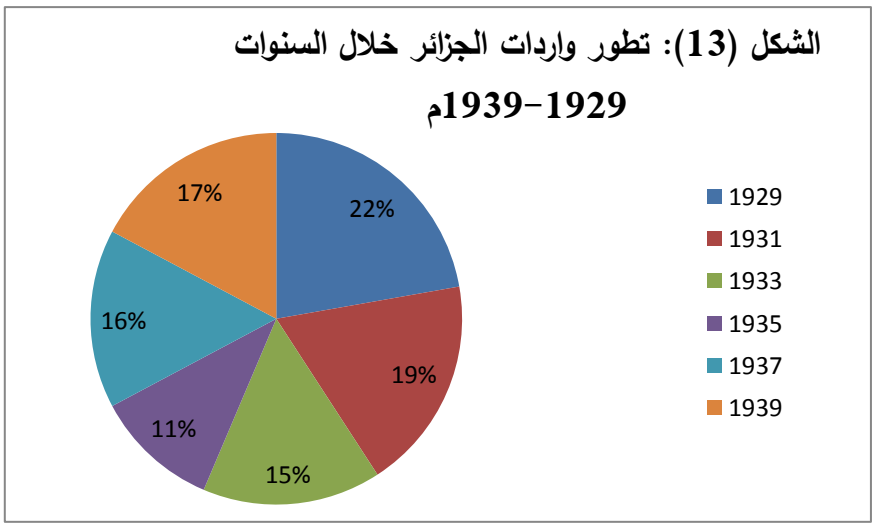

[1] متوسط جنيه الإسترليني= 86,14 فرنك، **ينظر**: عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص62.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (21) أن الواردات قد تأثرت بالأزمة العالمية، حيث بلغت 2844227 ألف في سنة 1935م بعد أن كانت تقدر بـ5858351 ألف في سنة 1929م وهذا التراجع أدى إلى إنخفاض حركة الاستيراد من الخارج نتيجة ضعف القدرة الشرائية سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، فالصادرات التي كان دخلها يستعمل في تغطية مصاريف الواردات انخفضت بسبب انغلاق الاسواق الخارجية في وجهها، وانخفاض الأسعار وهذا أدى إلى إنخفاض الإنتاج وتدهور الحياة الاقتصادية، مما نتج عنه إنخفاض القدرة الشرائية عند الأفراد مما يؤثر على التبادل الخارجي[1].

3-3- تطور المؤسسات المالية للقروض:

توسعت المؤسسات المالية وجاءت مؤسسات بنكية مختصة حسب الحاجات والفروع الإنتاجية من زراعة وتجارة وصناعة وشاركت هذه المؤسسات في حركة تطور القروض المستثمرة في الجزائر. وبما أن الإقتصاد الجزائري وخاصة القطاع الأوروبي كان منذ الحرب العالمية الأولى يعتمد على القروض خاصة بالنسبة للزراعة وقد ارتفعت هذه الاستثمارات من 50 مليار عام 1920م إلى 55 مليار عام 1930م لتصل إلى 120 مليار فرنك عام 1955م مع العلم أن أهم الإستثمارات تمت خلال 1930-1940م أي أثناء الأزمة الإقتصادية .

الجدول رقم (22): تطور سياسة القروض خلال السنوات 1926-1935م

نوع القروض	1926	1932	1934	1935
القرض ذو الأجل الطوي الفردي	6,2	28,7		40
التقديمات لأجل طويل من طرف الدولة	23,5	58,037		90
القرض المتوسط الأجل				18,3
القرض الزراعي التعاوني الجاري	127	720	820	

[1] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص ص46-47.

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن سياسة القروض قد شهدت توسعا ملحوظا في الأموال كما هو ملاحظ وموضح وهذا يدل على كثرة الإستثمارات خلال فترة الأزمة الإقتصادية العالمية، حيث تعتبر العامل الوحيد في هذه الزيادة الملحوظة في عملية القرض.

3-4- تأثير الأزمة الاقتصادية على العقارات:

الجدول رقم (23): عمليات البيع والشراء بين الجزائريين والأوروبيين

السنوات	من الأوروبيين إلى الجزائريين		من الجزائريين إلى الأوروبيين	
	المساحة (بالهكتار)	القيمة 103	المساحة (بالهكتار)	القيمة 103
1929	69.547	46.846	21.233	39.943
1931	10.97	30.006	16.775	37.470
1933	12.027	35.606	29.493	51.895
1935	19.007	59.229	67.173	30.354
1937	19.691	38.616	13.673	16.892

نلاحظ من خلال هذا الجدول التزايد في عمليات البيع والشراء أثناء الأزمة فعملية البيع زادت (من الجزائريين إلى الأوروبيين)، ففي سنة 1935م باع الجزائريون للأوروبيين مساحة تقدر بـ 67.173 هكتار تباع بـ 30.354 فرنك مقارنة بسنة 1929م كانت المساحة التي تقدر بـ 21.233 هكتار تباع بـ 39.248 فرنك، وهذا نتيجة تأثر العقار بالأزمة الاقتصادية.

ويشير عبد اللطيف بن أشنهو في كتابه " تكون التخلف في الجزائر"، فالأزمة تعجل عملية نزع ملكية طبقة الفلاحين الفقراء وخاصة أنهم واجهوا الأزمة وهم مثقلون بالديون. لمصلحة الأوروبيين الأثرياء أو لمصلحة الجزائريين الذين يملكون احتياطا ماليا لا يستهان به، فقد تزايد تعدد الحجز على القارات أولا المبيعات من الجزائريين للأوروبيين فبين 1929و1934م، باع الجزائريون للأوروبيين مساحة 140ألف هكتار وفي منطقة قسنطينة ارتفع عدد الحجز على

العقار من 126 هكتار عام 1929 إلى 497 هكتار عام 1932 و396 في عام 1933. ما بين 1930و1934م جرى القيام بـ1800 حجز باع الجزائريون مقابل شرائهم 11.684 فقط وأدت عمليات نزع الملكية العقارية إلى ارتفاع الهجرة الريفية[1].

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص 325-356.

لقد عرفت البلاد التونسية في السنوات 1930-1935م أزمتين إقتصاديتين: أزمة تقليدية (1930-1932م) تتميز خاصة بتدهور الإنتاج في القطاع الزراعي وتربية المواشي، وأزمة عصرية[1]. تميزت الثانية بأزمة فائض في الإنتاج أو نقصان في الإستهلاك، وقد التحمت الأزمتان منذ سنة 1933م حيث انضافت الكوارث الطبيعية إلى الكوارث الرأسمالية، ومع المحاصيل الرديئة شهدت البلاد التونسية انخفاضا في الأسعار وكساد لمنتوجاتها الفلاحية.

إلا أن هاذين المظهرين الأخيرين كانا من أهم العوامل في ظهور الأزمة الإقتصادية منذ 1932م التي نجمت في معظمها عن الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى التي إنطلقت من نيويورك يوم «الخميس الأسود» 24 أكتوبر 1929م . لتكتسح تدريجيا كامل العالم الرأسمالي ومستعمراته، وقد شملت الأزمة فرنسا في نهاية سنة 1931م وسرعان ما إنتشرت في البلدان التي كانت تابعة لها سياسيا مثل تونس.

ومع هذا النوع الجديد من الأزمات شهدت تونس كوارث جديدة لم تكن متصلة بالأحوال المناخية والطبيعية بل بالسوق و الأسعار في العالم وكانت البلاد تعاني من انخفاض الأسعار وضيق السوق الداخلية والخارجية أمام منتوجاتها الفلاحية والمنجمية أكبر من معاناتها من القحط، فقد شهدت الأسعار تبعا للأزمة انهيارا مهولا أثر في منتوجاتها الفلاحية والمواد الأولية أكثر من تأثيره على البضائع المصنوعة وبعبارة أخرى فإن المواد الأساسية النباتية والحيوانية والمنجمية للبلاد التونسية مثل الحبوب وزيت الزيتون والخمر والصوف والفوسفاط والحديد والرصاص والزنك وغيرها... قد زعزعها الكساد وإنخفاض الأسعار[2].

1- الميدان الزراعي:

على إثر الأزمة العابرة التي حدثت أعقاب الحرب العالمية الأولى، شهدت الزراعة الأوروبية بالبلاد التونسية بعد سنة 1920م تقدما لا مثيل له عما كانت عليه في السابق، فقد اتجهت أكثر من أي وقت مضى نحو الزراعة المقامة على المضاربة والرامية إلى التصدير إلى الخارج

[1] مجموعة من الباحثين، **تاريخ الحركة الوطنية التونسية مقاربة 1881-1964م**، د(د.ن)، د ط، تونس، 2008، ص76.

[2] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934**، المرجع السابق، ص ص 587-588.

وبالخصوص إلى فرنسا. وقد كانت مداخيل المستوطنين الزراعية متأتية من ثلاث منتوجات هي: القمح، الخمور والزيت ثم تأتي الثمار والباكورات.

1-1- زراعة الكروم:

لقد شهدت زراعة الكروم تقدما ملحوظا فترة ما بعد سنة 1914م وذلك بارتباطها مع إمكانيات ترويج الخمور التونسية بالأسواق الفرنسية، ولقد مكن تقدم هذه الزراعة من الزيادة في الإنتاج الذي بلغ 700 ألف هكتولتر في سنة 1932م، وقد كان يتراوح ما بين 600 ألف و800 ألف في السنوات 1922-1924م، وذلك بالنسبة إلى مساحات من الأرض تضاعفت مرتين تقريبا خلال فترة ما بين الحربين[1].

ولم يتوقف المستوطنون في الفترة ما بين 1926 و1934م عن غرس أشجار كروم جديدة، فالكروم التونسية التي كانت تمتد على مساحة 28 ألف هكتار في سنة 1925م قد أصبحت تغطي مساحة 50 ألف هكتار في سنة 1934م، في حين إرتفع الإنتاج الذي يبلغ 980 ألف هكتولتر فيما بين 1929-1931م إلى معدل 1,600 ألف هكتولتر فيما بين 1932-1934م مما أدى إلى أزمة إفراط في الإنتاج[2].

ولمساعدة مزارعي الكروم على تنظيم إنتاجهم وتنويعه، أحدث بمقتضى الأمر المؤرخ في 30 جوان 1927م «ديوان الخمور» ولكن هذا الديوان لم يستطيع تقويم الوضع الذي بدأ ينذر بالخطر منذ أواخر سنة 1932م، وذلك أن توالي السنوات الطيبة لإنتاج الخمور كان يوافق أزمة إفراط في الإنتاج التي انتابت فرنسا في حدود سنة 1932-1933م، وقد أصبح الإفلاس يهدد أكثر من 130 مزارعا فرنسيا من مزارعي الكروم.

فإضطرت سلطة الحماية والحكومة الفرنسية إلى مساعدة الكروم التونسية وذلك بالتشجيع على قلع أشجار الكروم ومنح تعويضات بلغ حجمها الإجمالي 40 مليون من الفرنكات.

[1] أحمد قصاب، المرجع السابق، ص131.

[2] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934**، المرجع السابق، ص592.

وفي سنة 1936م هزت أزمة أخرى من جديد هياكل الكروم التونسية، حيث أن داء الفيلوكسيرا قد أصاب أهم المناطق المنتجة للخمر بالبلاد التونسية (كقرنبالية والخنفة وتونس إلخ ...) فخفف ذلك لا محالة من حدة أزمة الخمور ولكنه عجل بتطوير الهياكل العقارية للكروم والأساليب الفنية نظرا لأن هذا الداء وضع حد لإنتاج الخمور في ما يقرب 20 ألف هكتار، قد تسبب في حصول عجز كان فيه الخلاص بالنسبة إلى تلك الفترة التي يسود فيها البيع بصعوبة، ولكن صغار المنتجين وأغلبهم من الإيطاليين قد وجدوا أنفسهم عاجزين عن إعادة إحياء مزارعهم المتضررة وقد لحقتهم من قبل آثار الأزمة. فاضطر عدد كبير منهم إلى التفويت في أراضيهم لفائدة كبار المزارعين الذين يتمتعون بظروف أحسن للحصول على القروض وقد إستغلوا الفرصة للتوسيع من مزارعهم.

وهكذا فإن زراعة الكروم التي كان يتعاطاها قبل الحرب عدد كبير من صغار ومتوسطي المستغلين الذين يصنعون خمرهم بطريقة تقليدية سيطغى عليها بعد كل تلك الأزمات عدد قليل من كبار ومتوسطي مزارعي الكروم الذين سيطبعون على إنتاج الخمور والكحول من النوع الرفيع (خمور تيبار ومرناق الأعلى وقرطاج والكدية إلخ...) أحدث الطرق، والأساليب الفنية المستعملة في التخمير[1].

1-2- زراعة الحبوب:

لقد كانت الزراعة الأساسية في تونس هي زراعة القمح اللين والقمح الصلب بصورة ثانوية، ذلك أن تعميم إستعمال الآلات الزراعية في أكبر مزارع ، قد مكن من التوسيع في مساحات الأراضي المزروعة وخاصة في المناطق الخصبة ذات الأراضي اليابسة والمكونة من الطين وهي المناطق الواقعة في وادي مجردة الوسطى (منطقة الأربعاء وسوق الخميس بالخصوص).

وقد شهدت الأراضي المزروعة بالقمح اللين إرتفاع في المساحة بإستمرار، حيث بلغت 80 ألف هكتار في سنة 1930-1931م. كما أن إنتاج زراعة الحبوب قد ارتفع بشكل غريب بالتالي ارتفع حجم صادرات الحبوب إلى الخارج، وكان القمح اللين من النوع «فلورانس-أورو» يمثل وحده نسبة 60٪ من الصادرات في سنة 1935م وذلك راجع إلى إستعمال عدد ضخم من

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص132.

الآلات الميكانيكية وتحسين الأساليب الفنية الاقتصادية بمزارع المستوطنين بالبلاد التونسية قد جعل من الزراعة الأوروبية بتونس من أحدث الزراعات في العالم[1].

وقد ازداد تفاقم مشكلة السوق وإنخفاض الأسعار بزيادة إنتاج القمح بالبلاد التونسية فقد إرتفع إنتاج القمح اللين والصلب وهذه الزيادة في الإنتاج قد أدت إلى مزيد من التدهور في أسعار هذا المحصول، ويعود هذا الإنخفاظ في أسعار الحبوب إلى المنافسة الأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين وكذلك إلى ضيق السوق الخارجية.

الجدول رقم(24): تطور إنتاج الحبوب خلال السنوات 1930-1934م[2]

السنوات / الأنواع	1930	1931	1932	1933	1934
القمح الصلب	2030	2700	3400	1700	2000
القمح اللين	800	1100	1350	800	1750

الوحدة: القنطار

الشكل (14): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 1930-1934م

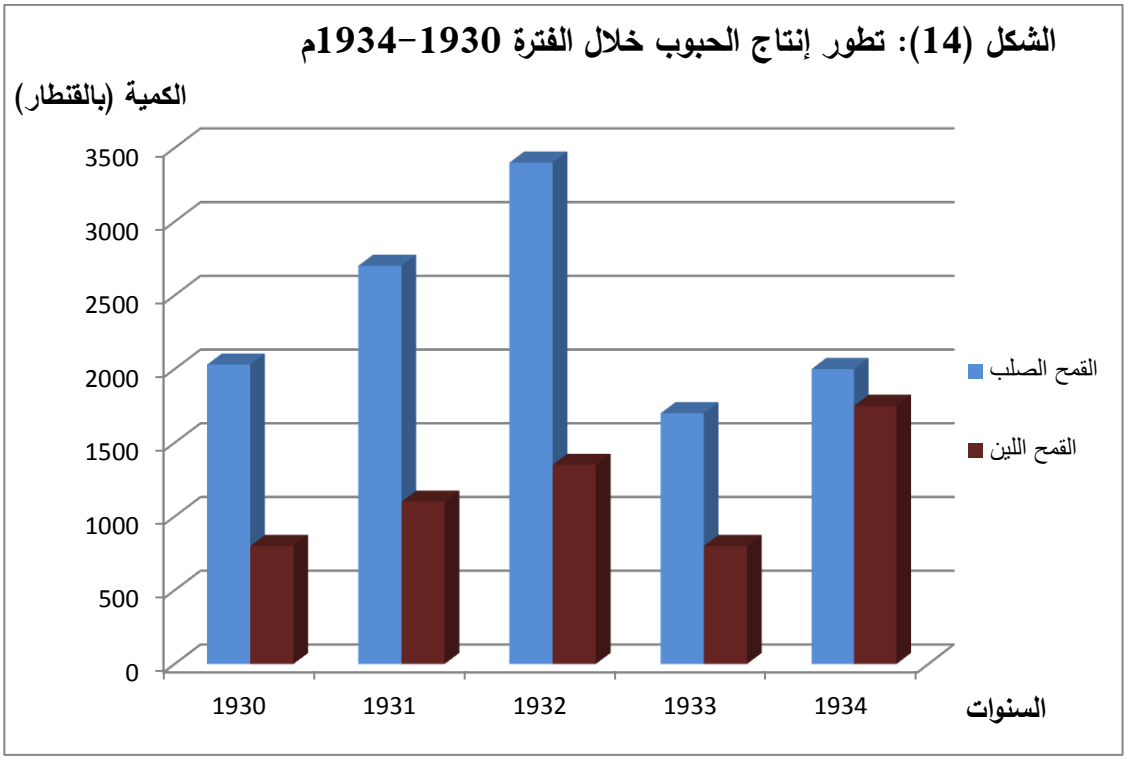

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص132.

[2] علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، المرجع السابق، ص97.

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (24) والشكل (14) إرتفاع في إنتاج القمح اللين والصلب خلال السنوات (1931-1934م) حيث شهد القمح الصلب إرتفاع في الإنتاج من 2030 ألف قنطار سنة 1930م إلى 3400 ألف قنطار سنة 1932م وأيضا نفس الشيء بالنسبة للقمح اللين وبلغ إنتاجه في نفس هذه السنوات على التوالي من 800 ألف قنطار سنة 1931م إلى 1750 ألف قنطار سنة 1934م وهذه الزيادة في إنتاج الحبوب قد أدت إلى المزيد من التدهور في أسعار القمح و الشعير وهذا ما سنلاحظه في الجدول التالي:

الجدول رقم (25): تطور أسعار القمح الصلب والشعير خلال الفترة ما بين 1926-1936م[1]

الأنواع / السنوات	القمح الصلب	الشعير
1926	197	106
1927	201	127
1928	164	109
1929	148	87
1930	145	61
1931	164	73
1932	128	59
1933	96	47
1934	116	51
1935	80	37
1936	114	63

الوحدة: الفرنك

[1]André Nouschi، **La Crise de 1930 en Tunisie et les débuts du Néo-Destrou** In Revue de L'occident musulman et de la Méditerranée n°8، 1970، P118.

الشكل (15) تطور أسعار القمح الصلب والشعير خلال الفترة ما بين 1926-1936م

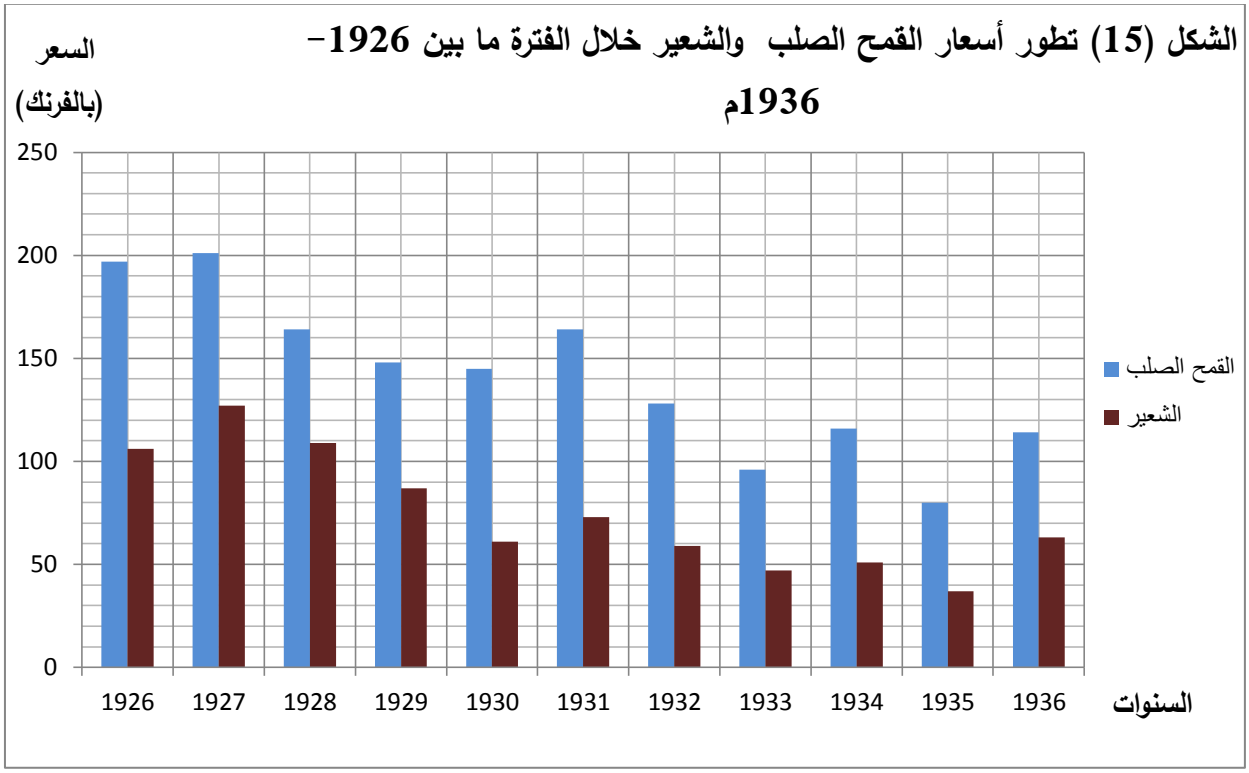

نلاحظ من خلال الجدول رقم (25) والشكل (15) أن أسعار كل من القمح الصلب والشعير قد عرفت انخفاضا مهولا حيث عرفت السنوات من (1926-1931م) ارتفاعا في الأسعار، فقد انخفض ثمن قنطار القمح الصلب من 201 إلى 96 فرنك سنة 1933م، وثمن قنطار الشعير من 127 فرنك سنة 1927م إلى 47 فرنك سنة 1933م و37 فرنك سنة 1935م، ويرجع هذا الانخفاض في الأسعار إلى غلق السوق الفرنسية أمام الحبوب التونسية التي كانت جزء منها يسوق إلى فرنسا لأن فرنسا لم تقم بتخفيض في قيمة الفرنك والعملات التابعة لها مقارنة مع الدول الأخرى التي عملت على تخفيض العملات مثل قيمة الجنيه الإسترليني الذي إنخفض بنسبة 31٪ في شهر سبتمبر 1931م وفي قيمة الدولار بنسبة 35٪ في شهر أفريل 1935م وكذلك في عملات البلدان التابعة نقديا إلى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية إذ إنخفضت بعد ذلك أسعار البضائع الواردة من جميع هذه البلدان بين 25 و30٪ وازدادت بذلك المنافسة في السوق العالمية، وبما أن الفرنك الفرنسي لم يقع عليه تخفيض أدى إلى تراكم البضائع الفرنسية مثل الحبوب التي ضاقت أمامها السوق، حيث عرفت ارتفاعا كبيرا في محاصيلها تلك الفترة حيث بلغ مردود القمح بفرنسا 90 مليون قنطار سنة 1932م و98 مليون قنطار سنة 1933م ونتج عن ذلك إنخفاض في الأسعار.

1-3- زراعة الحوامض:

أما بالنسبة للحوامض فقد شهدت تطورا في الإنتاج فترة ما بين الحربين، حيث تضاعف مرتين تقريبا عدد أشجار القوارص، فقد ارتفع من 330 ألف في سنة 1930م إلى 600 ألف في سنة 1941م، وقد عرفت تصدير البرتقال إرتفاع من 685 ق في سنة 1932م إلى 48572 قنطار سنة 1937م ولكن السوق الفرنسية التي يتوجه إليها كذلك الإنتاج الجزائري والمغربي كانت قد سدت حاجياتها فتعرضت زراعة القوارص التونسية هي أيضا بعد مدة قليلة إلى أزمة بيع بصعوبة وإنخفاض حجم الصادرات وذلك منذ سنة 1937-1938م[1] .

1-4- تربية الماشية:

لقد عانت المواشي من رداءة الأحوال المناخية التي شهدتها البلاد التونسية خلال الفترة 1930-1931م، حيث عانت جفاف استثنائيا مع بدايات الأزمة الإقتصادية العالمية وهذا أدى إلى موت الماشية، حيث بلغت نسبة موت الماشية سنة 1930م بـ 60٪ من الغنم والماعز و20٪ من الإبل. إضافة إلى أن نسبة ولادات الماشية كانت ضئيلة وتفاقمت حالة تربية الماشية أكثر سنة 1931م خاصة وسط البلاد وجنوبها[2].

2- الميدان الصناعي:

2-1- الصناعة التحويلية:

2-1-1- صناعة زيت الزيتون:

وقد شملت الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م زراعة الزياتين التي كانت تتمتع بمنافذ أوسع من زراعة الكروم، وقد تأذى من هذه الظاهرة بصفة أخص الفلاحون بالساحل وصفاقس حيث تغلب الزراعة الأحادية للزيتون، إذ تأثرت المنطقتان شديد التأثر بالكساد وإنهيار أسعار الزيت وذلك بسبب الإفراط في الإنتاج حيث أن مردود زيت الزيتون شهد ارتفاعا في الإنتاج بصفة محسوسة منذ عام 1932م، وزاد ذلك في ضيق السوق وانخفاض الأسعار والمرابيح. حيث تأثر زيت الزيتون من غلق السوق الإيطالية خلال الأزمة بحيث أن الحليف الأول للبلاد التونسية هي إيطاليا أكثر من فرنسا، فقد زادت حكومة إيطاليا في المعاليم الجمركية لحماية زيوتها من المنافسة الأجنبية.

---

[1] أحمد قصاب، المرجع السابق، ص149.

[2] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934**، المرجع السابق، ص583.

هذا وإن الإنحدار المذهل لأسعار بالرغم من الإجراءات الجمركية التي كانت تحمي الزيت التونسي في السوق الفرنسية قد بلغ الحد الحاسم في سنة 1933م وكان أول من لحقتهم آثار الأزمة المستوطنون بصفاقس الذين كانوا يملكون 850 ألف أصل زيتون وكان كل إنتاجهم معدا للتسويق. وقد أصبح تدخل الدولة في هذا الميدان أيضا ضروريا، وتمثل ذلك في إحداث ديوان الزيت (نوفمبر 1933م) المكلف بإيجاد الحلول لمشاكل التسويق وتنظيم العمليات المتعلقة بخزن تلك المادة، كما أن اتحاد منتجي الزيت قد تلقى الإعانة الرسمية من قبل السلطات العمومية في جانفي 1936م وهو مؤسسة تعاونية تهتم بتجميع عمليات شراء وبيع الزيت[1].

الجدول رقم (26): أسعار زيت الزيتون خلال الفترة 1926-1936م[2]

السنوات	1926	1927	1928	1929	1930	1931	1932	1933	1934	1935	1936
السعر بالفرنك	1162	988	950	901	893	736	710	620	560	628	668

الشكل (16) أسعار زيت الزيتون خلال الفترة ما بين 1926-1936م

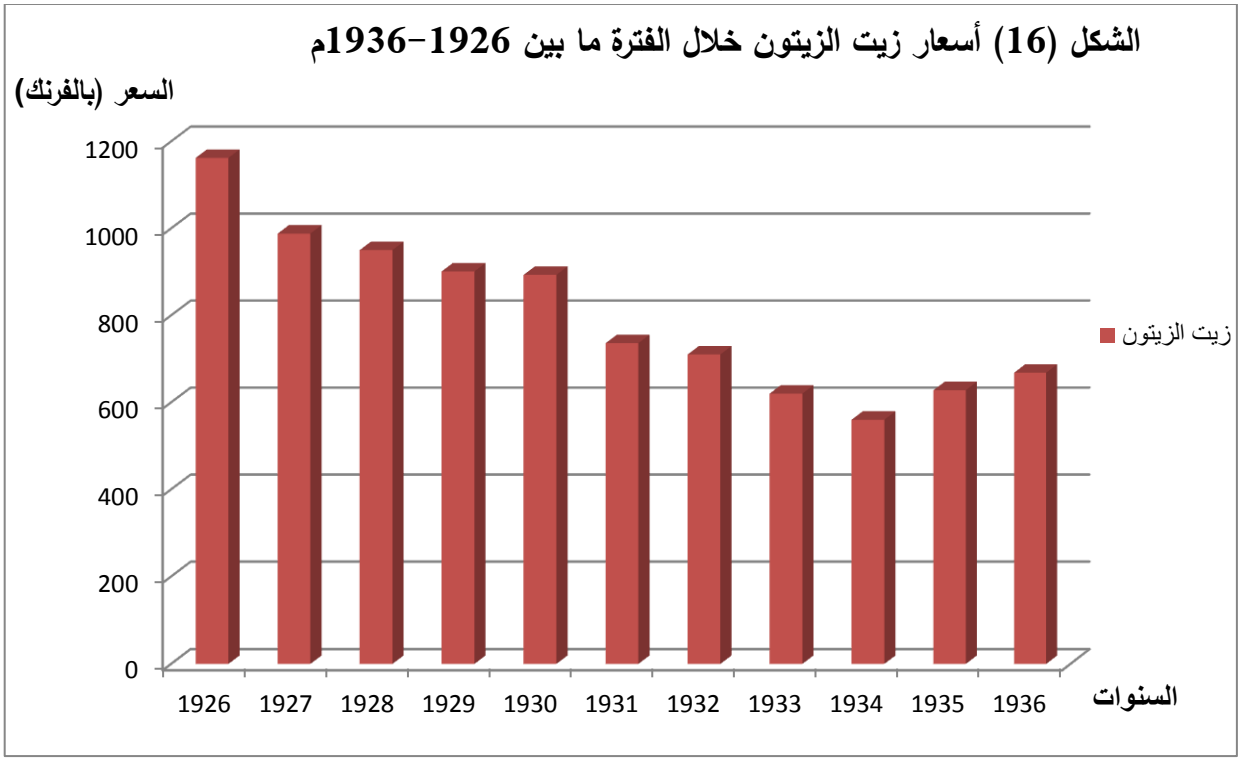

[1] أحمد قصاب، المرجع السابق، ص142.

[2] André Nouschi، Op، it، P120.

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (26) والشكل (16) أن أسعار زيت الزيتون قد شهدت هبوطا حادا في الأسعار بعد الأزمة الإقتصادية 1929م حيث أن أسعار كانت مرتفعة خلال السنوات (1926-1929م) حيث بلغ سعر زيت الزيتون 1162 فرنك سنة 1926م و901فرنك سنة 1929م، لكنه تراجع بشكل ملحوظ خلال السنوات (1930-1936م)، إذ بلغ الحد الحاسم في سنة 1933م عندما إنحدر سعر قنطار الزيت إلى 620 فرنك بعدما كان يبلغ 1162 فرنك في سنة 1926 وبلغ حتى 560 فرنك عام 1934م.

فانخفاض سعر زيت الزيتون يفسر أيضا بضيق السوق الخارجية الناتج عن الأزمة الإقتصادية الكبرى لسنة 1929م فقد فقدت البلاد التونسية سوقا أساسيا لهذه المادة الغذائية وهي سوق إيطاليا التي اشترت منها في سنوات المحاصيل الوفيرة أكثر من 300 ألف قنطار عالجتها ثم صدرتها كمنتوج إيطالي إلى أمريكا وحتى فرنسا، ولكن إيطاليا نفسها كانت في فترة الأزمة الإقتصادية تعاني صعوبات لترويج إنتاجها الخاص فكانت تسند آنذاك منحا لمزارعيها في قطاع الزيتون وتشجعهم على التصدير بأسعار منخفضة، وأصدرت حكومتها في شهر أكتوبر 1932م حماية لإنتاجها من زيت الزيتون، أمرا يفرض على المنتوجات الأجنبية مراسيم جمركية باهظة مسددة بذلك ضربة شديدة للزيوت التونسية[1].

2-1-2- صناعة الخمور:

لقد كان إنتاج الخمر في البلاد التونسية في ارتباط بوضع المحصول بفرنسا، ففي سنوات 1929، 1930، 1931م نما إنتاج الخمر بالبلاد التونسية مستفيدا من ردائة المحاصيل بفرنسا وبالتالي من إحتياجات السوق الفرنسية وكان مزارعي الكروم بتونس مدفوعين خلال تلك الفترة بهذه الآفاق الملائمة للتصدير، وبذلك تطورت المساحات المزروعة كروما من 28 ألف هكتار سنة 1925م إلى أكثر من 50 ألف هكتار سنة 1934م، أما إنتاج الخمر فقد مر من معدل 760 ألف هكتولتر في سنتي 1926 و1928 إلى 980 ألف بين 1929 و1931م و1610 ألف بين 1932 و1934م وقد سببت هذه الزيادة في الإنتاج والتي لم تصاحبها زيادة في الصادرات تدهورا في الأسعار الخمر[2].

[1] علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، المرجع السابق، ص49.

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص140.

الجدول رقم(27): أسعار الخمور خلال السنوات ما بين 1927-1934م[1]

السنوات	1927	1930	1931	1934
سعر الخمر (بالفرنك)	186	156	108	54

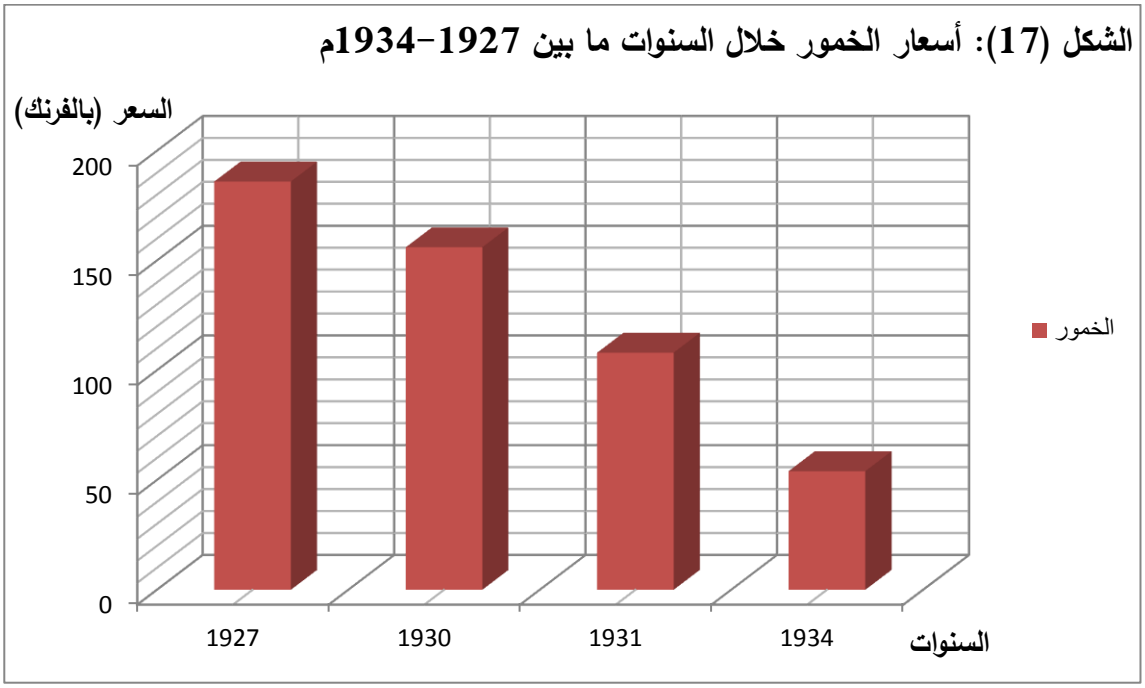

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (27) والشكل (17) تأثير الأزمة الإقتصادية 1929م على أسعار الخمور حيث إنحدر معدل ثمن الهكتولتر من 186 فرنك سنة 1927م إلى 108 فرنك سنة 1931م إلى 54 فرنك سنة 1934م وذلك نتيجة لضيق السوق وغلق السوق الفرنسية أمام الخمور التونسية التي كان جزء منها يسوق إلى فرنسا.

2-2- الصناعة التقليدية:

انعكست صعوبات الفلاحة وتربية الماشية والمناجم التي تشكل أهم القطاعات الإقتصادية في البلاد بالضرورة على الصناعات التقليدية، وفي الوقت الذي كان يعيش عليه أغلبية التونسيين من الفلاحة وتربية الماشية وبدرجة أقل من المناجم شهد صغار الفلاحين ومربوا المواشي وعمال المناجم تدهورا في طاقتهم الشرائية تبعا للأزمة الاقتصادية وبما أنهم

[1] علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، المرجع السابق، ص97.

كانوا يشكلون معظم زبائن الصناعة التقليدية فقد أصبح هذا القطاع محروما من قسم هام من سوقه المألوفة.

كما كانت الصناعة التقليدية تعاني منافسة المنتوجات الأوروبية المصنوعة آليا بصفة متماثلة والتي كانت مزاحمتها واضحة في السوق التونسية وهذه المنافسة لم تكن ظاهرة جديدة بالنسبة إلى الصانع التونسي، غير أن آثارها تظهر أشد في فترة الأزمات الاقتصادية، ولم تلبث فرنسا وهي آنذاك في أوج أزمة فائض الإنتاج أن غمرت تونس بمنتوجاتها المصنوعة وكانت منافستها مهولة جدا خاصة أن المنتوجات الفرنسية كانت طبقا للاتحاد الجمركي لسنة 1928م، تدخل البلاد التونسية معفاة من المعاليم متمتعة بامتيازات تزيد في قدرتها التنافسية وفي هذه الحال فمن شأن البضائع المصنوعة في الخارج بصفة متماثلة والمعروضة بأسعار نسبية الإنخفاض والملائمة لذوق السكان أن تؤدي إلى إفلاس الصناعة التقليدية التونسية[1].

2-2-1- الشواشي والطرابيش:

وكان هذا الشأن أهم فرع من هذه الصناعة ألا وهي صناعة الشاشية التي أصيبت بضربة قاضية تبعا لتوريد بضائع فرنسية وأجنبية مصنوعة بصفة متماثلة غمرت السوق التونسية بأسعار تتحدى كل منافسة، وقد مر عدد الطرابيش والشواشي المستوردة بين 1931و1933م من فرنسا والجزائر وإيطاليا من زيادة عدد القطع، وما يصح على الشاشية ينطبق كذلك على الفروع الأخرى لقطاع النسيج، فقد عانت أقمشة الصوف والحرير المصنوعة بقصر الهلال والجريد مثلا من منافسة المنسوجات الحريرية والبضائع الايطالية الموردة عبر طرابلس، وكذلك شأن زرابي القيروان التي لم تستطع الصمود أمام منافسة الزرابي الأجنبية آليا والتي غمرت السوق التونسية[2].

[1] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934م**، المرجع السابق، ص ص 595-596.

[2] مجموعة من الباحثين، **المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي**، شركة أوريس، ط1، تونس، 1999،ص460.

الجدول رقم (28): تطور عدد الشواشي والطرابيش المستوردة خلال الفترة 1931-1933م[1]

السنوات	1931	1932	1933
عدد الطرابيش والشواشي	3799	7775	5573

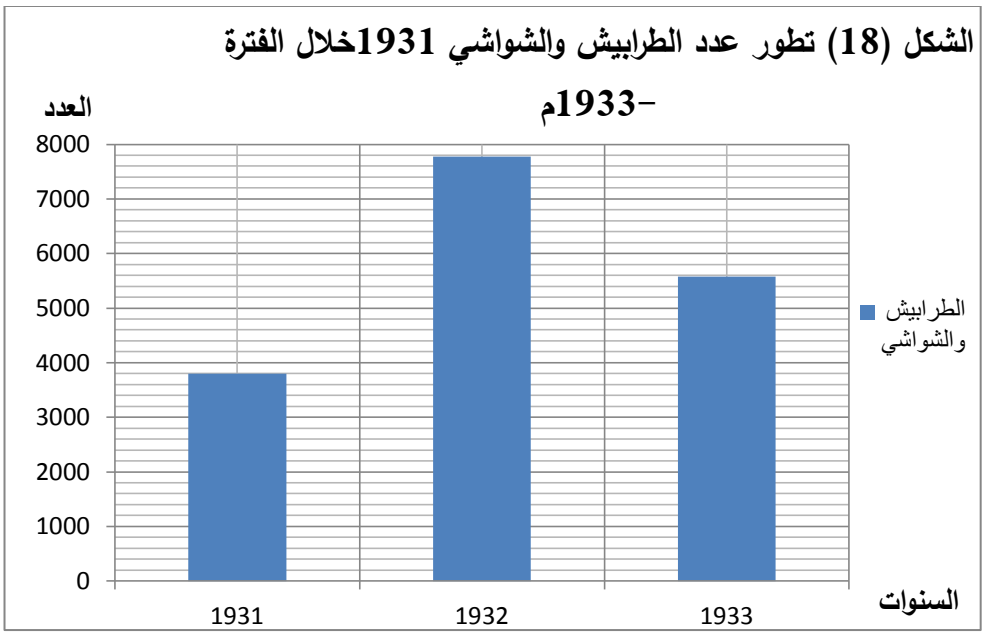

الشكل (18) تطور عدد الطرابيش والشواشي 1931خلال الفترة 1933-م

نلاحظ من خلال هذه الوثيقة زيادة في عدد الشواشي والطرابيش المستوردة، حيث بلغ عددها سنة 1931م 3799 وبلغ عددها 7775 سنة 1933م، وترجع هذه الزيادة في العدد إلى ضيق السوق الداخلية وشدة المنافسة داخل السوق التونسية فالطرابيش والشواشي المستوردة غزت السوق التونسية، وهذا أدى إلى تدهور صناعة الشاشية والطرابيش التونسية وتراجعها في السوق.

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص117.

2-2-2- الصوف:

الجدول رقم (29): أسعار الصوف خلال الفترة 1926-1936م[1]

السنوات	1926	1927	1928	1929	1932	1933	1934	1935	1936
سعر الصوف بالفرنك	1011	859	10541	910	383	401	381	341	390

الشكل (19) تطور أسعار الصوف خلال الفترة ما بين 1926-1936م

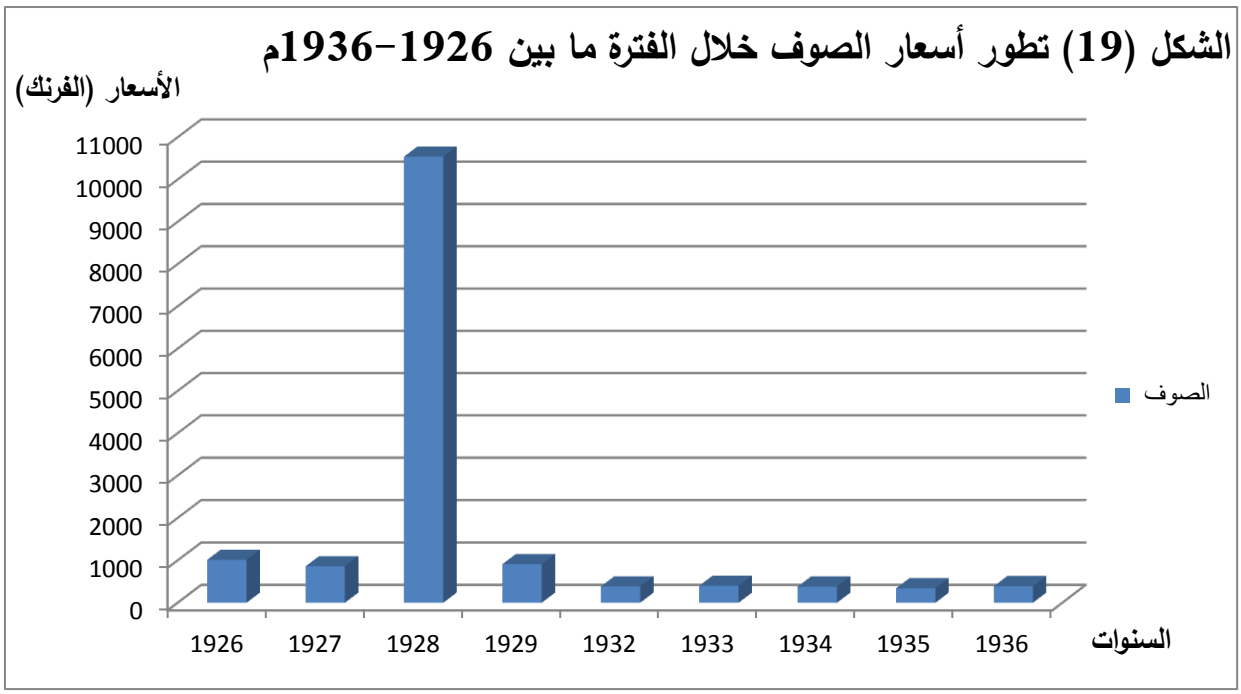

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (29) والشكل (19) أن أسعار الصوف كانت مرتفعة خلال السنوات 1926-1931م إذ بلغ سعر الصوف 10541 فرنك سنة 1928م و910 فرنك سنة 1929م ولكن الأسعار شهدت انخفاض كبيرا خلال السنوات 1932-1936م، حيث بلغ سعر الصوف سنة 1932م. 383 فرنك وبلغ 341 فرنك سنة 1935م وذلك بتأثير الأزمة الإقتصادية العالمية 1929م.

[1] André Nouschi، Op، Cit، P115.

2-3- الصناعة الإستخراجية:

لقد كان القطاع المنجمي من أكثر القطاعات التي برز فيها الكساد لكونه متصل على وجه الخصوص بالسوق الخارجية، فقد أسفر تناقص الطلبات من قبل زبائن البلاد التونسية الأساسيين وخاصة بلدان أوروبا الشمالية أبان الأزمة الإقتصادية إلى توقف إستغلال المناجم وبالتالي إلى إنهيار الإنتاج.

الجدول رقم (30): تطور إنتاج المعادن خلال الفترة 1930-1934م[1]

السنوات	1930	1931	1932
الفسفاط	3326	1678	1766
الحديد	828	209	546
الرصاص	27500	11	6400

الشكل (20): تطور إنتاج المعادن خلال الفترة 1930-1934م

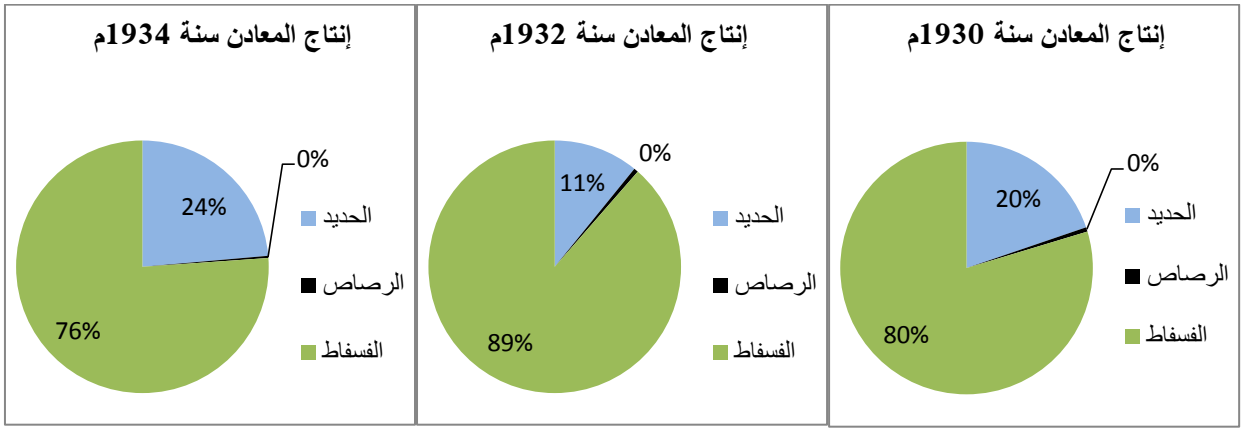

من خلال الشكل (20) نلاحظ أن إنتاج الفوسفاط نزل من 3.326 ألف طن سنة 1930م إلى 678 ألف طن سنة 1932م ليبلغ 1.766 ألف طن سنة 1934م، وكان انتاج الحديد بالنسبة إلى نفس السنوات على التوالي 828 ألف طن و209 ألف طن و546 ألف طن، وإنتاج الرصاص 27.500 طن و11 ألف طن و6.400 طن، وهذا يعود إلى الأزمة الاقتصادية حيث تأثر إنتاج هذه المعادن بها وكذلك توقف إستغلال المناجم وإنخفاض عدد المناجم.

[1] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934م**، المرجع السابق، ص594.

الجدول رقم (31): سعر الحديد والرصاص خلال الفترة 1929-1932م

السنوات	1929	1932
الحديد بالفرنك	85	36

الجدول رقم (32): سعر الرصاص خلال الفترة 1926-1933م

السنوات	1926	1933
الرصاص بالفرنك	1033	129

نلاحظ من خلال الجدولين أعلاه تراجع وانخفاض في سعر كل من معدن الحديد والرصاص حيث إنخفض سعر قنطار الحديد من 85 فرنك سنة 1929م إلى 36 فرنك سنة 1932م وانخفض سعر قنطار الرصاص من 1033 فرنك في سنة 1926م إلى 129 فرنك سنة 1933م وهذا يعود إلى تأثر المعدنين بالأزمة الإقتصادية العالمية والمنافسة الأجنبية، وتقلص الأسواق الخارجية[1].

الجدول رقم (33): تطور إنتاج الزنك خلال الفترة 1930-1931م[2]

السنوات	1930	1931
الزنك (بالطن)	1300	700

الشكل (21): تطور إنتاج الزنك خلال الفترة 1930-1931م

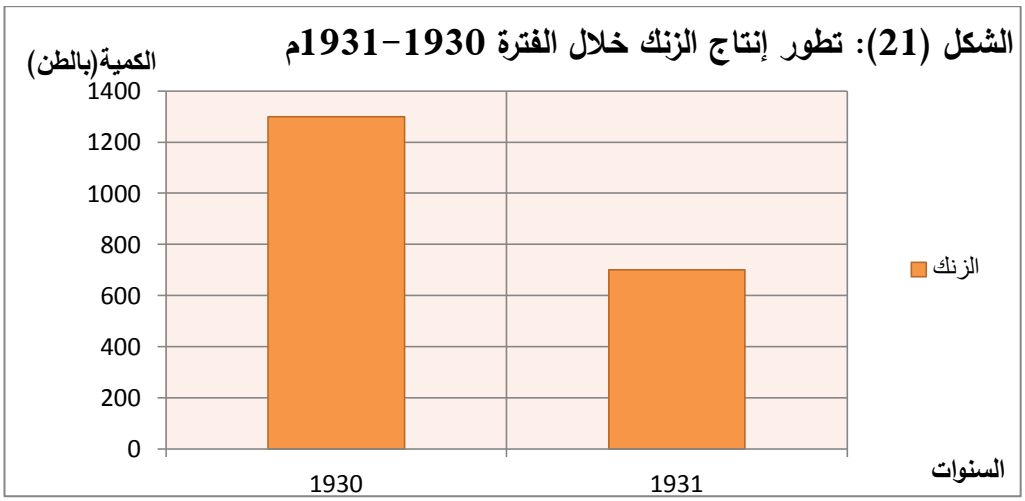

[1] علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، المرجع السابق ، ص ص 589-590.

[2] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934م**، المرجع السابق ، ص ص 593-594.

نلاحظ من خلال الشكل (21) تراجع إنتاج الزنك الذي بلغ إنتاجه سنة 1930م، 1300 طن ليصبح إنتاجه سنة 1931م 700 طن، وهذا يعود إلى تأثر إنتاجه بالأزمة الاقتصادية وإنخفاض عدد مناجمه المستغلة إلى منجمين فقط.

الجدول رقم(34): أسعار النفط خلال الفترة 1926-1936م[1]

السنوات	1926	1927	1928	1929	1930	1932	1933	1934	1935	1936
النفط بالفرنك	796	716	750	750	750	405	284	313	321	406

الشكل (22): تطور أسعار النفط خلال الفترة 1926-1936م

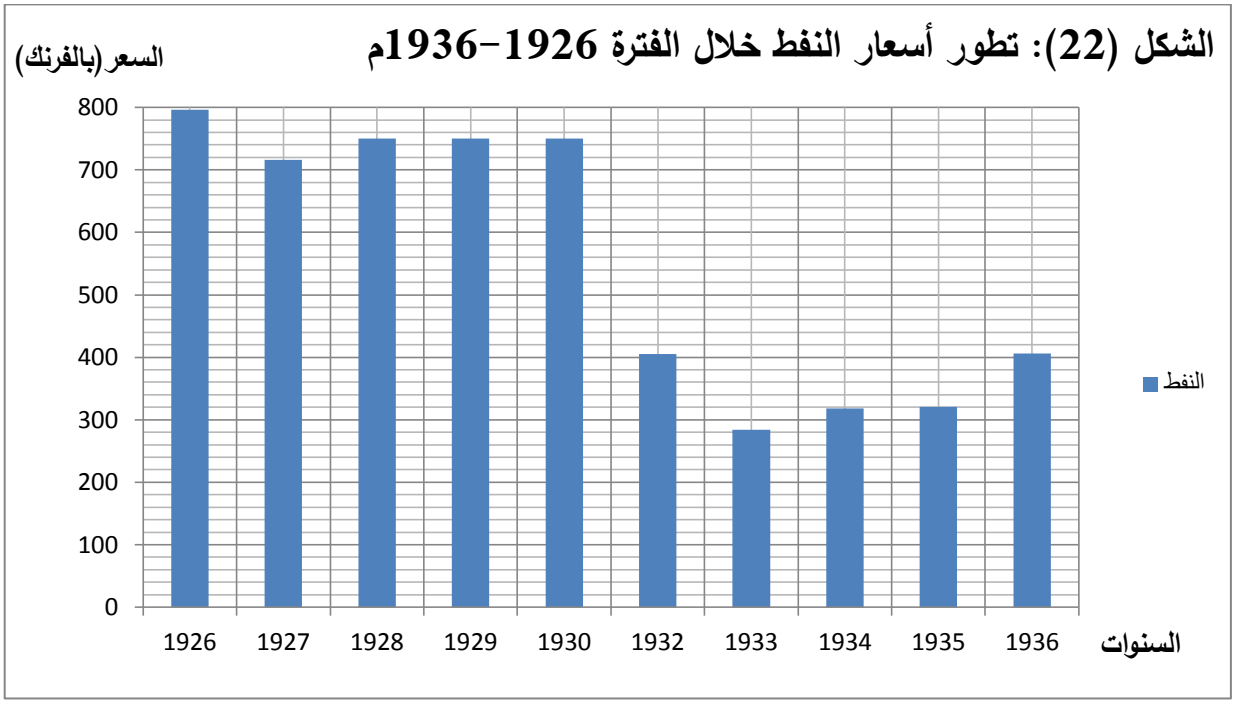

يتبين من خلال الجدول رقم (34) والشكل (21) والذي يمثل أسعار النفط خلال الفترة 1926-1936م أن أسعار النفط شهدت هبوطا حاد وذلك خلال السنوات (1932-1936م) حيث بلغ سعر النفط سنة 1933م 284 فرنك بعدما كان مرتفعا في السنوات السابقة (1926-1931م) حيث وصل سعر النفط 796 فرنك سنة 1927م ويرجع هذا التراجع في الأسعار إلى تأثره بالأزمة الاقتصادية العالمية 1929م.

[1] André Nouschi، Op، cit، P116.

2-4- تأثير الأزمة على العمال:

لقد عانى أرباب الصناعات التقليدية التونسيون على غرار الفلاحين معناة شديدة من الكساد وإنخفاض الأسعار الناجمة عن الأزمة الإقتصادية الكبرى، وكان وضعهم في منتهى الضيق لاسيما وبحكم أن صناعتهم تعتمد على طرق بالية، بالإضافة إلى منافسة المنتوجات الصناعية، إنتهى كثير منهم إلى إيقاف أنشطتهم أو على الأقل إلى التنقيص منها نسبيا. وهكذا كان شأن « الشواشية » الذين يمثلون عادة أهم فرع من الصناعات التقليدية التونسية.

ففي هذا السياق أشارت صحيفة « تونس سوسياليست » يوم 25 ماي 1933م إلى أنه بينما لا يعمل إلا حوالي 80 بصفة غير منتظمة بتاتا عن بيع 350 شواشي بمدينة تونس فإننا نجد البقية في بطالة تامة من ثمانية أو تسعة أشهر.

ومست ظاهرة الإكداح هذه كذلك حائكي الحرير الذين سبق لهم أن توجهوا في شهر جويلية 1931م بشكوى إلى السلطات من الآلات الكهربائية التي أفلست حرفهم. كما كان هذا شأن حائكي الحرير والصوف بقصر الهلال والجريد والقيروان الذين كما رأيناهم أفلسوا من جراء الأزمة ومنافسة أقمشة ليون الحريرية، وكتب الحبيب بورقيبة في 14 نوفمبر 1932م.

«إن الإسكافيين التونسيين يعيشون نفس الحالة وعندما عجز عدد منهم عن مقاومة منافسة مؤسسة تشكسلوفاكية ضخمة فتحت لها البلاد التونسية أبوابها، أغلقوا محلاتهم وأصبحوا يذرعون الطريق جيئة وذهابا وصار بعضهم أصحاب مطاعم حقيرة وبائعي «لبلابي»»[1].

كما اضطر النحاسون إلى التنقيص من نشاطهم وغادر قسم هام من عمالهم، فالمعامل التي كانت تشغل سنة 1930م حوالي 400 عامل لم تعد سنة 1932م سوى 150. كما إنخفض عدد العمال في المناجم من 18500 عاملا سنة 1930م إلى 6.27 سنة 1935م، ولقد عانى كذلك صغار التجار من قلة الإستهلاك وإنخفاض الأسعار ، وهذا أحدث انهيارا في أرباحهم ومن جهة أخرى تفاقم وضع أرباب الصناعات التقليدية وصغار التجار نتيجة للربا الذي قد نما تبعا للأزمة الإقتصادية غير ان الطبقة الشغيلة هي التي عانت أكثر من غيرها من الأزمة، فقد لحقها الضرر في أجورها، ولقد تقلص أجر الشواشي الذي كان يتقاضى قبل الأزمة من 8 فرنكات يوميا مقابل 12 ساعة عمل إلى 2,5 و5 فرنكات لنفس مدة العمل سنة 1933م

[1] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934**، المرجع السابق ، ص ص 604-605.

وكان عمال الصناعات التقليدية يتقاضون سنة 1931م من 6 إلى 8 فرنكات يوميا مقابل 15 ساعة من العمل، وفي ديوان الصيد البحري سجلت أجور العمال إنخفاض بلغ 40٪ ونزلت من 15,50 فرنكا قبل الأزمة الإقتصادية الكبرى إلى 9 فرنكات سنة 1933م مقابل 9 ساعات عمل في اليوم[1].

وكذلك شأن العمال بمصانع النحاس وقد مر عددهم من 400 عامل سنة 1930م إلى 150 عامل سنة 1932م، كما وقع الشيء نفسه بالنسبة لعمال ديوان الصيد البحري الذي فصل ثلاثة ارباعهم عن العمل في جانفي 1934م، وكذلك ثقلت وطأة البطالة على عمال المناجم إذ غادر في ديسمبر 1932م 13.360 عاملا منجميا من بين 20.950 وفي الجملة نزل عدد عمال المناجم من 18.500 سنة 1930م إلى 6.720 سنة 1935م[2].

3- الميدان التجاري

منذ 1932م بدأت الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى تظهر أول مرة في التجارة ولم تنعكس على بقية القطاعات الإقتصادية إلا بعد ذلك، وقد أحدث ضيق السوق العالمية أول الأمر تدهور التجارة الخارجية، فنزلت القيمة الاجمالية للتجارة الخارجية في تونس بين 1930 و1934م من 3.227.680 ألف فرنك إلى 1.064.043 وفي نفس الفترة شهدت قيمة الواردات والصادرات إنخفاض وهذا ادى إلى عجز الميزان التجاري فقد مر من 1.087.222 ألف سنة 1930م إلى 575.975 ألف سنة 1934م ولكن قيمة الصادرات قد شهد معدلاتها فيما بين 1930 و1934م انخفاض فاق إنخفاض قيمة الواردات. وفضلا عن ذلك وبما ان أسعار المنتوجات الفلاحية والمواد الأولية قد إنخفظت أبان الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى لسنة 1929م بنسب أقوى من السلع المصنوعة فقد كان عجز التجارة الخارجية للبلاد التونسية أكثر بروزا على مستوى حجم الصادرات بالقياس إلى حجم الواردات.

3-1- التجارة الخارجية:

وقد ازداد وضع التجارة الخارجية ترديا نظرا لتأثره بالاتحاد الجمركي لسنة 1928م والذي بمقتضاه كانت المنتوجات الفرنسية تدخل معفاة إلى البلاد التونسية بينما كانت أغلب

[1] علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، المرجع السابق ، ص 100.

[2] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934م**، المرجع السابق ، ص 608.

المنتوجات الأجنبية تخضع عند دخولها إلى هذه البلاد لمراسيم مرتفعة وغالبا ما تحول دون دخولها. فلم تكن تونس إذن حرة في إختيار مزورديها بل إنها وجدت نفسها مرغمة على التزود بالبضائع من فرنسا رغم أن أسعارها كانت مرتفعة بالنسبة للسعر العالمي. وزيادة على ذلك فلم تكن فرنسا مجبرة على قبول المنتوجات التونسية التي كانت تلاقي في هذه البلاد المنافسة الأجنبية وهكذا فإن أهم المنتوجات التونسية مثل زيت الزيتون والجلود والحلفاء ومنتوجات المناجم وحتى الخمر لم تكن تجد أسواقا كافية في البلاد الفرنسية وإعتبارا إلى ان تونس لم تكن حرة في منح إمتيازات جمركية للبلدان الأجنبية، فقد كانت منتوجاتها تخضع عند دخولها إلى تلك المناطق لرسوم مرتفعة جدا، فكانت في هذه الظروف أقل قدرة على المزاحمة في السوق العالمية ولم تكن تباع إذ ما وجدت المشترين إلا بسعر بخص.

3-2- التجارة الداخلية:

كما تأثرت التجارة الداخلية بانعكاسات الأزمة الكبرى، و كانت تعاني تماما كبقية القطاعات الإقتصادية من إنخفاض الإستهلاك الناتج عن تدهور الطاقة الشرائية لسكان الريف والمدن الذين كانوا ضحايا سواء لتدهور الأسعار أو البطالة والنقص في التشغيل، وقد أصبحت التجارة التونسية في وضع حرج خاصة وأن البضائع المحلية لم تستطع أن تقاوم لاسيما في فترة الأزمة منافسة المنتوجات الفرنسية التي كانت بمقتضى الإتحاد الجمركي لسنة 1928م معفاة من الرسوم عند دخولها إلى البلاد التونسية زاد على ذلك إنخفاض الناجم عن الأزمة إلى وضع التجارة الصغرى المتخصصة في بيع التحف والأشياء النادرة وهذه التجارة الموجودة بالأسواق والتي يتكون معظم زبائنها من السواح قد وجدت نفسها محرومة منهم ومن هنا تدهور وضع هذا القطاع الإقتصادي الذي كان في المدن مصدر عيش[1].

وقد وصف أحد المعاصرين وضع التجارة الصغرى سنة 1932م حيث كتب ما يلي ((كانت التجارة في كساد لا مثيل له فالأسواق تفتح ثم تغلق دون أن تبيع شيئا وهي في الواقع خالية من الرواد وكانت وجوه التجار الكئيبة علامة أكيدة على الكساد وانعدام الكسب. فهم مستعدون للبيع بالخسارة أو للبيع بسعر بخس لكن لا وجود للطالبين)).

[1] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934م**، المرجع السابق ، ص 599.

3-3- الصادرات والواردات:

بلغت الصادرات التونسية أدنى حد خلال السنوات 1931 و1936م (الأزمة الاقتصادية الكبرى) فمنذ سنة 1931م، انحدرت الصادرات إلى 1.270 ألف فرنك في 1930م، إلى 836 ألف في سنة 1931م ولم تزل في الإنخفاض إلى أن بلغت 1.141 ألف فرنك في سنة 1937م[1].

الجدول رقم (35): قيمة الصادرات التونسية من البضائع المصنوعة خلال الفترة 1930-1934م[2]

السنوات	1930	1932	1933	1934
قيمة الصادرات (بالألف)	88647	58422	40553	45595

الوحدة: بالفرنك

الشكل (23): قيمة الصادرات التونسية من البضائع المصنوعة خلال الفترة 1930-1934م

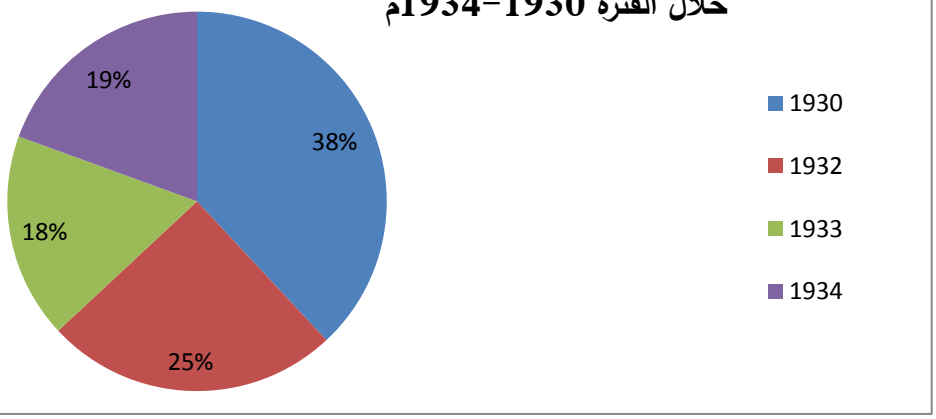

نلاحظ من خلال هذه الوثيقة أن قيمة الصادرات التونسية من البضائع المصنوعة قد مرت من 88.647 ألف فرنك سنة 1930م إلى 58.422 ألف فرنك سنة 1932م و40.553 ألف فرنك سنة 1933م و45.595.ألف فرنك سنة 1934م وهذه الأسعار تدل على أن

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 260.

[2] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934م**، المرجع السابق ، ص 597.

الصناعة التونسية كانت تعاني من انخفاض في التصدير، وهذا راجع إلى كون الأزمة الإقتصادية العالمية قد فاقمت وضع الصناعات التقليدية التونسية[1].

الجدول رقم (36): قيمة الواردات والصادرات خلال الفترة 1930-1934م

السنوات	1930	1934
قيمة الواردات ألف (فرنك)	2.107.455	1.250.272
قيمة الصادرات ألف (فرنك)	1.120.233	674.297

الشكل (24): قيمة الصادرات والواردات خلال سنة 1930م

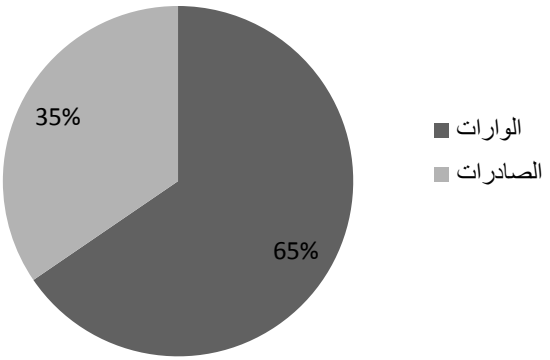

الشكل (25): قيمة الصادرات والواردات خلال سنة 1934م

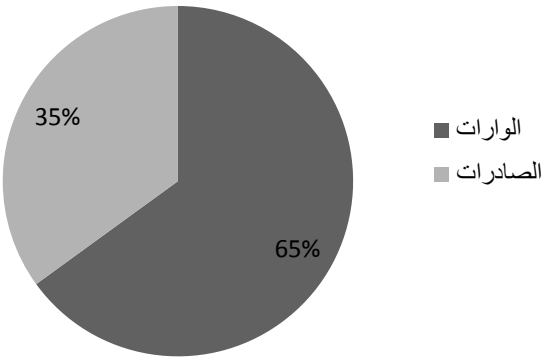

من خلال هذه الوثيقة نلاحظ إنخفاض في قيمة الصادرات، مما يدل على عجز الميزان التجاري حيث أن قيمة الصادرات قد شهدت معدلاتها فيما بين 1930 و1934م إنخفاض فاق إنخفاض قيمة الواردات، وهذا راجع إلى إنخفاض أسعار المنتوجات الفلاحية والمواد الولية إبان الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى لسنة 1929م بنسب أقوى من السلع المصنوعة فقد كان عجز التجارة الخارجية للبلاد التونسية أكثر بروزا على مستوى حجم الصادرات بالقياس إلى حجم الواردات[2].

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص195.

[2] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934م** ، المرجع السابق، ص598.

الخـــاتمة

وفي الختام ومن خلال معالجتنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات تم صياغتها في النقاط التالية:

- انعكست تداعيات الأزمة الاقتصادية على الوضع الاقتصادي في الجزائر وتونس وتجسد تأثيرها على القطاعات الاقتصادية الثلاثة.
- نظرا للواقع الرأسمالي الاستعماري لم تنجوا كل من الجزائر وتونس من مضاعفات الأزمة الاقتصادية العالمية، فأصبح الجزائريون والتونسيون عرضة للفقر والبطالة والاستغلال والاستبداد في ظل السياسة الاستعمارية.
- شهدت الحبوب انخفاض في الانتاج بسبب توجيه الاهتمام بإنتاج بسبب توجيه الاهتمام بإنتاج الخمور والحوامض.
- لقد تحول الاقتصاد الجزائري والتونسي الذي كان اقتصادا زراعيا حرفيا يهدف إلى إشباع حاجات المنتجين بشكل مباشر إلى إقتصاد يعيش على هامش الإقتصاد الرأسمالي الاستعماري المرتبط بالاقتصاد الفرنسي.
- في المجال الصناعي في الجزائر شهدت الصناعة الاستخراجية والمعادن تراجع في الانتاج انعكس ذلك على الاسعار خلال فترة الأزمة.
- بعد ربط الاقتصاد الجزائري والتونسي بالاقتصاد الفرنسي أدى ذلك إلى انخفاض في إنتاج الحبوب وندرة الموارد الغذائية التي ارتفعت أسعارها، مما أرغم الفلاحين على تصفية أملاكهم، وقد أرغمت هذه الوضعية المشرفين على زراعة الكروم، حيث فاقت مساحة زراعة الكروم مساحة الأراضي المخصصة للحبوب، فالكروم كانت تعتبر الأساس الاقتصاد الفرنسي.
- أثرت الأزمة الاقتصادية على مجال الصناعة الاستخراجية في الجزائر، وهذا التأثير انعكس على اليد العاملة حيث أغلقت العديد من المصانع وتم تسريح العمال وبالتالي انتشار ظاهرة البطالة والفقر.
- في المجال التجاري في الجزائر سجلت صادرات الخمور زيادة، أما صادرات المنتوجات الفلاحية الأخرى فأنها سجلت تراجعا.
- تزايدت عمليات البيع والشراء أثناء الأزمة للعقارات في الجزائر.

- إن إغراق السوق التونسية بكميات هائلة من البضائع الفرنسية والأوروبية عموما وجه ضربة قاضية لما تبقى من صناعات حرفية خصوصا صناعات الشاشية والجلد والنسيج.
- أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تقلص النشاط التجاري الداخلي بتونس نتيجة الإنهيار الشديد الذي أصاب القدرة الشرائية لعموم المستهلكين بسبب الانخفاض الحاد لأسعار المواد الأساسية بالإضافة إلى تقلص الصادرات وانحدار قيمة المبادلات الخارجية.
- خلقت الأزمة ظاهرة الافلاس التي ضربت شرائح عديدة من المجتمع التونسي وتضخم جيش العاطلين عن العمل.
- أثرت الأزمة الاقتصادية في تونس على اليد العاملة، حيث عانت من انخفاض الأسعار مما أدى إلى تراجع الأجور.
- في المجال التجارة التونسية، عانت التجارة الخارجية من الاتحاد الجمركي وهذا يتضح أكثر خلال سنوات الأزمة.
- أما التجارة الداخلية في تونس كانت تعاني من انخفاض الاستهلاك، الناتج عن تدهور الطاقة الشرائية.
- أما الصادرات التونسية عانت من انخفاض أثر من الواردات وهذا ما جعل الميزان التجاري في حالة عجز.

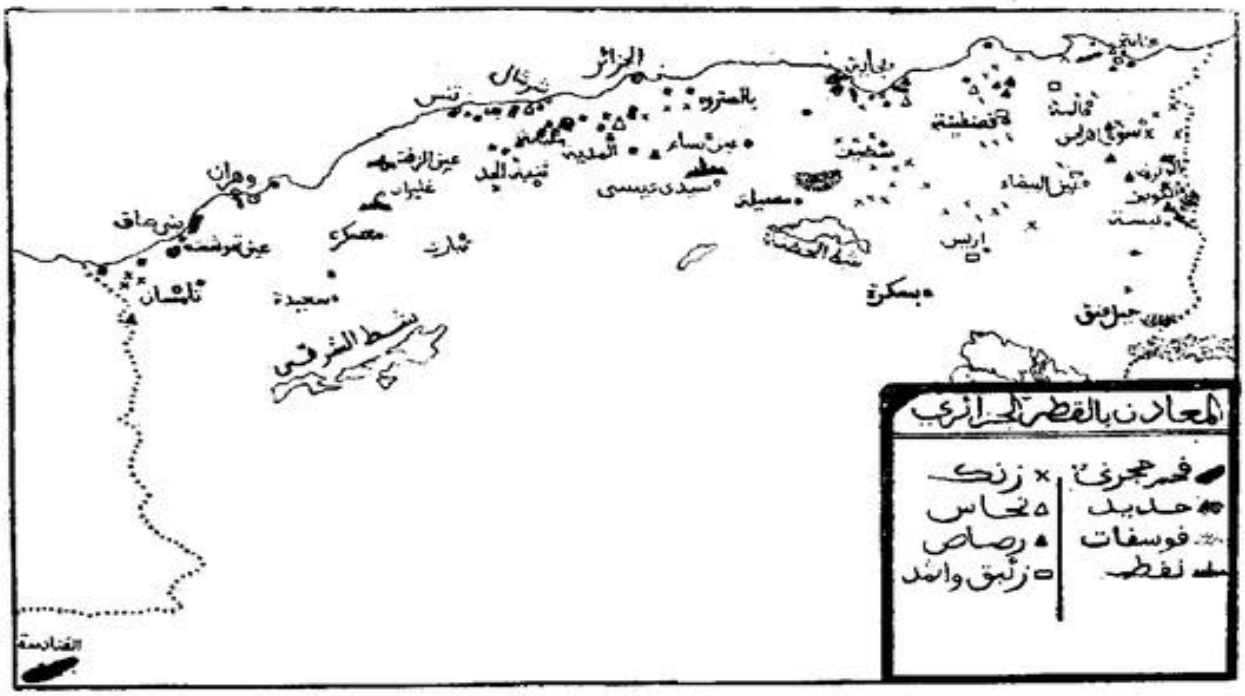

الملحق رقم (1): خريطة المعادن في الجزائر[1]

الملحق رقم (2): توسع زراعة العنب[2]

[1] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، ص65.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، دار المعرفة، دط، ج1، الجزائر، 2006، ص262.

الملحق رقم (3): شحن براميل الخمر في ميناء الجزائر (التاريخ غير مذكور)[1]

[1] **/http://papyrusa.travelblog.fr/r991/L-Apres-voyage-de-la-Sultane/11**

❖ **القرآن الكريم**

أولا: المصادر باللغة العربية

1- الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة** ، تر وتق: سامي الجندي، دار القدس، ط1، د م، 1975.

2- المدني أحمد توفيق، **تاريخ الجزائر**، دار البصائر، د ط، الجزائر، 2008.

3- (__،__)، **جغرافية القطر الجزائري**، دار الشريف، ط1، تونس، 1948.

4- (__،__)، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، د ط، القاهرة، 2001.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

1-أبو فارة يوسف، **الأزمات المالية الإقتصادية بالتركيز الأزمة المالية العالمية 2008**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015.

2-أجرون شارل روبير ، **تاريخ الجزائر المعاصرة من الانتفاضة 1871م إلى إندلاع حرب التحرير**، شركة دار الأمة، د ط، الجزائر، 2013.

3-(__،__)، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م**، تر: جاج مسعود بكلي، دار الرائد للكتاب، د ط، ج2، الجزائر، 2007.

4-الأزرق مغنية، **نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الإستعمار والتغير الاجتماعي والسياسي**، تر: سمية كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، دط، لبنان، 1980.

5- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، دار المعرفة، دط، ج1، الجزائر، 2006.

6- بعلبكي أحمد، **المسألة الزراعية والوعد الرافد في ريف الجزائر**، منشورات عويدات، ط1، بيروت، 1985.

7-بن أشنهو عبد اللطيف ، **تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962**، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، دط، الجزائر،1979.

8- بن حسين محمد الأخضر، **الأزمات الاقتصادية فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية**، تر: أمين سفير المعهد الوطني للثقافة العالمية وبحوث العمل، دط، الجزائر، 1995.

9- بن داهة عدة، **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض أبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج1، المؤلفات للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008.

10- بهلول محمد بلقاسم حسن، **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الإستقلال**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، دط، الجزائر، دس.

11- بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر 1983.

12- (__،__)، **السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1930-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 1995.

13- (__،__)، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية الجزائرية**، دار البصائر، ط2، الجزائر، 2009،

14- بوقرة رابح ، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، دار الجامعة الجديدة، دط، الإسكندرية، 2014.

15- تامر الحبيب، **هذه تونس**، مطبعة الرسالة، دط، القاهرة، 1948.

16- جدوة صلاح السيد، **بورصة الأوراق المالية علميا عمليا**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 2000.

17- حلمي عبد القادر علي، **جغرافية الجزائر (طبيعية، بشرية، إقتصادية)**، مطبعة الإنشاء، ط2، سوريا،1986.

18- حنفي عبد الغفار، **الإستثمار في الأوراق المالية (أسهم، سندات، وثائق الإستثمار، الخيارات)**، الدار الجامعية، دط، الإسكندرية، 2000.

19- درمونة يونس، **تونس بين الحماية والإحتلال**، مكتب تونس الحرة، دط، تونس، دس.

20- رزاقي عبد الرحمان، **تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين**، د(د.ن)، د ط، الرغاية، د س.

21- زوزو عبد الحميد، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1931**، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 2007.

22- (ـــ،ـــ)، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939**، المؤسسة الوطنية للكتاب، دط، الجزائر، 1995.

23- (ـــ،ـــ)، **تاريخ أوروبا والولايات المتحدة(1914-1945)**، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، دس.

24- سارتر جون بول، **عارنا في الجزائر**، تر: عايدة وسهيل إدريس، دار الآدب، دط، بيروت، دس.

25- سليمان أحمد، **تاريخ المدن الجزائرية**، دار القصبة، دط، الجزائر، 2007.

26- الشاطر خليفة وآخرون، **تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الإ**ستقلال، مركز الدراسات والبحوث، دط، ج3، تونس، 2005

27- شمعون شمعون، **البورصة بورصة الجزائر**، تق: عبد الرزاق موري، دار هومة، دط، بوزيعة، الجزائر، 2005.

28- عباد صالح، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، قسنطينة، دس.

29- (ـــ،ـــ)، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر1870-1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 1948م.

30- عبد الساتر لبيب، **أحداث القرن العشرين منذ 1919م**، ط3، بيروت، 1979.

31- الله عمر يوسف، **الأزمات المالية المعاصرة تقدير إقتصادي إسلامي**، العبدلي، ط1، الأردن، 2010

32- عطوان مروان، **الأسواق المالية والنقدية البورصات ومشكلاتها في عام النقد والمال**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، ج2، الجزائر، 2005.

33- عويضة هيثم يوسف، **الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها الإقليمية (حالة دراسية دبي ولبنان)**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014.

34- غربي الغالي وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد**، دار هومة، دط، الجزائر، 2007.

35- غفار عبد القادر، **البورصات والمؤسسات المالية**، الدار الجامعية، دط، الإسكندرية، 2002.

36- فأرجا يوجين، **أزمة النظام الرأسمالي**، تر: أحمد فؤاد بليغ، د(دن)، دط، بيروت، 1975.

37- قداش محفوظ، **الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 2012.

38- القصاب أحمد، **تاريخ تونس المعاصر 1881-1986**، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية، ط1، تونس 1986.

39- كافي مصطفى يوسف، **الأزمة المالية الاقتصادية وحكومة الشركات جذورها أسبابها تداعياتها آفاقها**، الرواد، ط1، 2013.

40- لونيسي رابح وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989**، دار المعرفة، دط، ج1، الجزائر، 2010.

41- مجموعة من الباحثين، **المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي**، شركة أوريس، ط1، تونس، 1999.

42- (__،__)، **تاريخ الحركة الوطنية التونسية مقاربة 1881-1964م**، د(د.ن)، دط، تونس، 2008

43- المحجوبي علي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، منشورات الجامعة التونسية، دط، تونس، 1986.

44- (__،__)، **انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، تع: عمر بن ضر، حليمة قرقوري وعلي المحجوبي، دار سراس، دط، تونس، 1986.

45- (__،__)، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934**، المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بين الحكمة، ط1، تونس، 1999.

46- مسعود سميح، **الأزمات المالية العالمية نهاية الليبرالية المتوحشة**، الشروق، ط1، عمان، 2010.

47- المعموري عبد علي كاظم، **الطوفان القائم توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي**، مكتبة الحامد للنشر، ط1، عمان، دس.

48- مكاوي محمد محمود، **دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2012.

49- مهساس أحمد، **الحقائق الإستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة، دط، دم، دس.

50- نجادي بوعلام، **الجلادون 1830-1962**، د(د.ن)، دط، دم،2007.

51- نوار عبد الحميد سليمان، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين**، دار الفكر العربي، دط، القاهرة،1999.

52- هلال عمار، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 1995.

53- الهواري عدي، **الإستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960**، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، ط1، لبنان، 1983.

54- وطبان عبد العزيز، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985**، منظمة العمل العربية المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، دط، دس.

ثالثا: المقالات والدوريات

1- البديري علي، « **على هامش الأزمة العالمية الاقتصادية المعاصرة الازمة الاقتصادية العالمية (1929-1939م) وإنعكاساتها على الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي**»، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، دم، دس.

2- بلقاسم ميسوم، « **سياسة فرنسا الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930-1954م**»، **مجلة علوم الإنسان و المجتمع**، العدد 06، جامعة بسكرة- الجزائر، 2013.

3- بن داهة عدة، « **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1873م**»، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

4- بن داود نصر الدين،« **مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الإستيطانية**»، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني، العقار في الجزائر إبان الإحتلال 1830-1962م، منشورات وزارة المجاهدين، دط، الجزائر، 2007.

5- شفيع فلاح،« **النشاط الربوي والأزمات المالية**»، **مجلة المعلومات**، العدد الأول، لندن، 2008

رابعا: المذكرات والرسائل الجامعية

1- بختاوي خديجة، **التحولات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939م)**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بن نعيمة عبد المجيد، جامعة وهران، 2011.

2- بناي سامية والعابدي أسماء، **السياسة الاقتصادية الفرنسية 1830-1900**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الرحمان تونسي، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017.

3- بوهراوة جهيدة وقاضي فايزة، **السياسة الفرنسية في تونس 1881-1919**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ حديث ومعصر، إشراف: محفوظ سعيداني، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، 2015-2016.

4-رواحنة عبد الحكيم ، **السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر1830-1870** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بوقريوة لمياء جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.

5-زقب عثمان، **الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في منطقة وادي سوف 1918م-1947م وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: يوسف مناصرية، جامعة الحاج الأخضر، 2005-2006.

6- شبوب **محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945م دراسة سياسية واجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بلقاسمي بوعلام، جامعة وهران، 2014-2015.

7- قنانش محمد، **الحياة النقابية في القطاع الوهراني 42 خلال الثلاثينات 1929م-1939م**،رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: إبراهيم مهديد، جامعة وهران السانيا.

8- لمقدم عمر، **تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، إشراف: محمد حركات، جامعة الوادي، 2013-2014م.

9- محمود عبد اللطيف إيمان، **الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في إختصاص الإقتصاد العام، إشراف: حسين عجلان حسن، جامعة سانت كليمنيس العالمية، 2011.

10- معزة عز الدين، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرة مقارنة 1899-2000**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010م.

11- والي حكيمة وماحين حميدة علي ، **أوضاع الجزائر في فترة ما بين الحربين 1919م-1939م**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: قبال مراد، جامعة خميس مليانة، 2016-2017.

خامسا: المعاجم والموسوعات

1- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، ط4، جمهورية مصر العربية، 2004.

2- نبيل غطاس، **معجم مصطلحات الإقتصاد والمال وإدارة الأعمال (إنكليزي عربي)**، مكتبة لبنان، ط1، لبنان، 1980.

سادسا: المصادر باللغة الفرنسية

1-Ageron Charle Robert ،**Histoire de L'Algerie contemporaine**، P.U.F، Paris.

2-Nouschi André ، **La Crise de 1930 en Tunisie et les débuts du Néo-Destrou** In Revue de L'occident musulman et de la Méditerranée n°8، 1970.

سابعا: المراجع باللغة الفرنسية

1-Fleury. V، **Les Industries Indigénes De La Tunisie، Berger-Hevrault Et cie Editurs**، Paris، 1900.

2- Nadjah Ahmed، **Souf des Oasis édition de la maison des livres** ،Alger،1971.

3-T.Trusk، **American floreigne policysinces 1918 to**، bantam book I.U.c 1949.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

1- /http://papyrusa.travelblog.fr/r991/L-Apres-voyage-de-la-Sultane/11

الفـهـرس

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور مساحات زراعة الكروم خلال السنوات 1921- 1939م	52
2	تطور إنتاج الحوامض خلال السنوات 1927-1939م	54
3	تطور إنتاج أنواع القمح خلال الفترة ما بين 1927-1939م	56
4	تطور إنتاج الشعير والخرطال ما بين 1927-1939م	57
5	تطور إنتاج البواكر خلال الفترة الممتدة ما بين 1927-1939م	59
6	إنتاج التبغ خلال الفترة ما بين 1930-1941م	61
7	تعداد المواشي خلال السنوات 1927-1939م	62
8	تطور إنتاج الخمور ما بين 1927-1939م	63
9	تطور إنتاج زيت الزيتون خلال الفترة ما بين 1927-1939م	65
10	تطور إنتاج الحديد من 1927م إلى 1939م	67
11	تطور إنتاج الفوسفاط من 1927 إلى 1939م	68
12	تطور إنتاج الزنك من 1927م إلى 1939م	69
13	تطور إنتاج الرصاص خلال الفترة ما بين 1927-1939م	70
14	تطور صادرات الخمور وزيت الزيتون خلال السنوات من 1929-1939م	72
15	صادرات الحوامض خلال السنوات 1929-1934م	74
16	صادرات البواكر خلال السنوات 1929-1934م	74
17	صادرات الحبوب خلال الفترة ما بين 1929-1939م	76
18	صادرات المواشي خلال الفترة ما بين 1929-1934م	77

19	صادرات الإنتاج الحيواني خلال السنوات 1929-1934م	78
20	صادرات المعادن في الجزائر في الفترة ما بين 1929-1939م	79
21	تطور الواردات خلال السنوات 1929-1939م	80
22	تطور سياسة القروض خلال السنوات 1926-1935م	81
23	عمليات البيع والشراء بين الجزائريين والأوروبية خلال الفترة 1929-1937م	82
24	تطور إنتاج الحبوب خلال السنوات 1930-1934م	88
25	تطور أسعار القمح الصلب والشعير خلال الفترة ما بين 1926-1936م	89
26	أسعار زيت الزيتون خلال الفترة 1926-1936م	92
27	أسعار الخمور خلال السنوات ما بين 1927-1934م	94
28	تطور عدد الشواشي والطرابيش المستوردة خلال الفترة 1931-1933م	96
29	أسعار الصوف خلال الفترة 1926-1936م	97
30	تطور إنتاج المعادن خلال الفترة 1930-1934م	98
31	سعر الحديد خلال الفترة 1929-1932م	99
32	سعر الرصاص خلال الفترة 1926-1933م	99
33	تطور إنتاج الزنك خلال الفترة 1930-1931م	99
34	أسعار النفط خلال الفترة 1926-1936م	100
35	قيمة الصادرات التونسية من البضائع المصنوعة خلال الفترة 1930-1934م	104
36	قيمة الواردات والصادرات خلال الفترة 1930-1934م	105

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل البياني	عنوان الشكل البياني	الصفحة
1	تطور مساحات زراعة الكروم من 1921إلى 1939	52
2	تطور إنتاج الحوامض خلال الفترة 1927-1939م	54
3	تطور إنتاج أنواع القمح خلال الفترة ما بين 1927-1939م	56
4	تطور إنتاج الشعير والخرطال ما بين 1927-1939م	57
5	تطور إنتاج البواكر خلال الفترة الممتدة ما بين 1927-1939م	59
6	تطور إنتاج الزيتون في الفترة 1930-1938م	60
7	تطور إنتاج الخمور ما بين 1927-1939م	63
8	تطور إنتاج زيت الزيتون خلال الفترة ما بين 1927-1939م	65
9	تطور إنتاج الحديد من 1927م إلى 1939م	67
10	تطور إنتاج الفوسفاط من 1927 إلى 1939م	68
11	تطور إنتاج الزنك من 1927م إلى 1939م	69
12	تطور إنتاج الرصاص خلال الفترة ما بين 1927-1939م	70
13	تطور واردات الجزائر خلال السنوات 1929-1939م	80
14	تطور إنتاج الحبوب خلال السنوات 1930-1934م	88
15	تطور أسعار القمح الصلب والشعير خلال الفترة ما بين 1926-1936م	90
16	أسعار زيت الزيتون خلال الفترة 1926-1936م	92
17	أسعار الخمور خلال السنوات ما بين 1927-1934م	94
18	تطور عدد الشواشي والطرابيش المستوردة خلال الفترة 1931-1933م	96

19	تطور أسعار الصوف خلال الفترة 1926-1936م	97
20	تطور إنتاج المعادن خلال الفترة 1930-1934م	98
21	تطور إنتاج الزنك خلال الفترة 1930-1931م	99
22	تطور أسعار النفط خلال الفترة 1926-1936م	100
23	قيمة الصادرات التونسية من البضائع المصنوعة خلال الفترة 1930-1934م	104
24	قيمة الواردات والصادرات خلال الفترة 1930م	105
25	قيمة الواردات والصادرات خلال الفترة 1934م	105

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	1
الإهداء	2
شكر وعرفان	3
قائمة المختصرات	4
المقدمة	6
المدخل: المجال المفاهيمي للأزمة الاقتصادية 1929م وتطورات أزمة الكساد	
أولا: المجال المفاهيمي للأزمة الاقتصادية المالية 1929م	13
1-1-مفهوم الأزمة المالية العالمية	13
1-2-أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م	15
1-3-مظاهر الأزمة	17
ثانيا: تطورات أزمة الكساد الكبير 1929	18
2-1- خصائص الأزمة	18
2-2- آثار الأزمة على الدول الصناعية	19
2-3- نتائج الأزمة	20
2-4- الإجراءات والخطط لمعالجة الأزمة	21
الفصل الأول: اقتصاد الجزائر وتونس قبل الأزمة 1929م	
1-الوضعية الإقتصادية في الجزائر	24
1-1- القطاع الزراعي	24
1-1-1- قوانين ملكية الأراضي	25
1-1-2- الفلاحة	26
1-1-2-1- أهم المنتوجات الإستعمارية في عهد الإستعمار	27
1-1-2-2- الثروة الحيوانية	28
1-2- القطاع الصناعي	28

1-2-1- الصناعة الإستخراجية	30
1-2-2- الصناعة التحويلية	33
1-3-1- القطاع التجاري	34
2- الوضعية الاقتصادية في تونس	39
2-1- القطاع الزراعي	39
2-1-1- القانون العقاري 1885م	40
2-1-2- مصادرة الأراضي	40
2-1-3- تطور الزراعة الإستعمارية ووسائل الإنتاج	42
2-1-4- الثروة الحيوانية	43
2-2- القطاع الصناعي	44
2-3- القطاع التجاري	45
الفصل الثاني: تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد الجزائر 1929-1939م	
1- إخضاع الزراعة الجزائرية للرأسمال الإستعماري	50
1-1- زراعة الكروم	51
1-2- زراعة الحمضيات	53
1-3- زراعة الحبوب	55
1-4- زراعة البواكر	58
1-5- زراعة الزيتون	59
1-6- زراعة التبغ	60
1-7- الماشية	61
2- الميدان الصناعي	63
2-1- الصناعة التحويلية الزراعية	63
2-2- الصناعة الإستخراجية والمعادن	66

2-3- الصناعة التقليدية	70
2-4-تأثير الأزمة الاقتصادي على اليد العاملة	71
3- الميدان التجاري	71
3-1- الصادرات	72
3-1-1- صادرات الخمور وزيت الزيتون	72
3-1-2- صادرات الحوامض	73
3-1-3- صادرات البواكر	74
3-1-4- صادرات الحبوب	75
3-1-5- صادرات المواشي	77
3-1-6- صادرات الإنتاج الحيواني	78
3-1-7- صادرات المعادن	78
3-2- الواردات	80
3-3- تطور المؤسسات المالية للقروض	81
3-4- تأثير الأزمة الاقتصادية على العقارات	82
الفصل الثالث: تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد تونس 1929-1939م	
1- الميدان الزراعي	85
1-1- زراعة الكروم	86
1-2- زراعة الحبوب	87
1-3- زراعة الحوامض	91
1-4- تربية الماشية	91
2- الميدان الصناعي	91
2-1- الصناعة التحويلية	91
2-1-1- صناعة زيت الزيتون	93
2-1-2-صناعة الخمور	93
2-2- الصناعة التقليدية	94
2-2-1- الشواشي والطرابيش	95

2-2-2- الصوف	97
2-3- الصناعة الإستخراجية	98
2-4- تأثير الأزمة على العمال	101
3- الميدان التجاري	102
3-1- التجارة الخارجية	102
3-2- التجارة الداخلية	103
3-3- الصادرات والواردات	104
الخاتمة	107
ملاحق	110
قائمة المصادر والمراجع	113
فهرس الجداول	122
فهرس الأشكال البيانية	124
الفهرس	126